

تأليف

جمال سلطان

مكتبة السنة

دار تراثية للنشر والتوزيع والطباعة والبحث العلمي وتصدير واستيراد الكتب

القاهرة ٨١ شارع البستان . ناصية شارع الجمهورية - عابدين - تليفون ٣٩٠٠٣١٨

الطبعة الأولى

رمضان ١٤١٠هـ = ابريل ١٩٩٠م



القاهرة ــ ٨١ شارع البستان ، ناصية شارع الجمهورية ــ عابدين ــ تليفون : ٣٩٠٠٣١٨
EL SONNA BOOKSHOP — CAIRO — 81 AL BUSTAN ST., ABDIN — TEL: 3900318

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي امتَنَّ على عباده وتفَضَّل ، بنور كتابه المبين ، وهُدْي نبيه الأمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وسيد العالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، رحمة الله وبركاته على سلفنا الطيب الصالح ، الذي خَلَّف لنا ذلك الصرح الإنساني الكبير ، والتراث الحضاري الخصيب ، فقهاً وعلماً وفكراً وفناً وأدباً وحكمة ، تأنس إليه الأمة في زمان غربتها ، وتتترس به عندما يشتد حصار الغزاة الجبارين ، وتنهل من إشراقاته عندما تبدأ مسيرتها إلى النهضة والتقدم والريادة ، وتتفاعل جهودها مع عطاءاته الراشدة ، في سبيل كشف الغمة وإضاءة طريق المستقبل ، إلي غدٍ أكثر رقياً ، وأوفر نجاحاً .

أما بعد ..

فلعل القارئ لهذا الكتاب الجديد ، يلفت نَظَرَهُ تعبيرُ « الغارة على التراث » ولعله - قبل مطالعة فصول الكتاب - يسبق إلى ذهنه أن هذا التعبير هو من قبيل المبالغة الأدبية الطريفة ، وهي أمر ليس منكرا ولا شاذاً في عادات الكتابة والتأليف ، ولكني زعيم بأن القارئ عندما يفرغ من تناول هذه الفصول ، وتأمل ما جاء فيها ، سيتأكد - حينها - أن وصف هذا الجهد التخريبي الموجَّه إلى التراث في الأوقات المتأخرة ، بأنه « غارة » هو تعبير حقيقي ، وليس بلاغيا ، وأن غالبية فصول هذا الكتاب ، هي بمثابة المعارك الفكرية التي خاضها المؤلف ، على مدى خمس سنوات أو يزيد ، دفاعا عن تراث الأمة ، في وجه الهدامين .

سيلاحظ القارئ لفصول كتابنا ، بأن الاتجاه السائد اليوم نحو « تخريب تراث الأمة » ، وتزويره ، وتشويه صورته ، ليس مجرد مجهودات فردية موتورة ، يدفعها التعصب الأيديولوجي ، أو الخصام السياسي لظاهرة الصحوة الإسلامية الجديدة ، وإنما هو اتجاه منظم ، ويسير وفق خطط مرسومة بدقة ، ومن جهات

ظاهرها التناقض والتضاد ، وباطنها التنسيق والتكامل ، في عدائها لتراث الأمة .

وسيلاحظ القارئ - أيضا - أن التخطيط فى « الغارة » الجديدة على التراث الإسلامي لم يعد مقتصراً على الجهود الفردية المباشرة ، وإنما تجاوز ذلك إلى دخول مؤسسات ومنظمات مسؤولة ، بعضها ذو طابع قومي ، مما يعني أن الوتيرة التي يسير بها جهد الهدم والتخريب لم تكن كافية ولا منجزة للهدف المطلوب ، مما استدعى دخول المؤسسات الرسمية و القومية بثقلها إلى قلب الميدان .

أما عن سبب هذه الغارة الجديدة على التراث ، و مبررات ذلك الحلف الفكري المشبوه بين أقصى اليسار وأقصى اليمين في حربهم لتراث الإسلام ، فهذا ما أتركه لفصول هذا الكتاب ، ويبقى أن أشير ، بأن كتابي هذا لا أقدمه كمادة للتثقيف العلمي أو الديني ، كما أنه ليس مجرد تسجيل لوقائع الغارة على التراث وحسب ، وإنما هو - في الأساس - يهدف إلى إيصال رسالة فكرية عاجلة إلى كافة الفعاليات المخلصة في الأمة ، على المستوى المؤسسي والرسمي والسيادي ، كما على المستوى الشعبي والفردي ، لكي تتعاون الجهود وتتآزر ، من أجل دحر هذه الغارة الموتورة على تراثنا الإسلامي ، وتبصير الأمة بما يراد فعله في ذاكرتها العلمية والتاريخية ، إضافة إلى الدعوة لصياغة مشروع إسلامى جديد لحماية التراث الإسلامي ، ووضع ميثاق أخلاقي جديد ، يحكم توجهات البحث في التراث الإسلامي ، ويقطع الطريق على مخططات الهدامين .

وإذ آمل أن تكون فصول كتابي هذا ، قد حققت ما أصبو إليه ، أو قاربت فيه وسددت فإني لأرجو الله تعالى أن يتقبل جهادي فيه خالصا لوجهه الكريم ، وأن يغفر لي ولوالدي ، وأن يرزقنا حسن العمل ، وصدق النية .

جمال سلطان

قيمة التراث

تكاد الأمم المختلفة ذوات الخبرة التاريخية الكبرى ، المتميزة والفاعلة في مسارات الوجود الإنساني الطويلة ، تكاد تجمع على التمسك بتراثاتها ، وتعتز بكل ما يحمله هذا التراث من عطاءات دينية وروحية و عقلية وفنية ومدنية ، بل إن عامة الأمم الكبرى ، تضفي نوعا من « القداسة » على تراثها كمعنى إجمالى على الرغم من كون الكثير منه لم يعد يصلح - موضوعياً - لفائدة عملية إبداعية في الوجود الإنساني الحي .

وليس من شك في أن هذا الاعتزاز الكبير بالتراث إنما يرجع لاعتبارات قِيَمِيَّة عديدة وهامّة ، تكشّفت أمام العقل الإنساني المعاصر ، وازدادت ثقلا وخطورة كلما تعمق هذا العقل في فهم حركية التاريخ ، ومنطق التحول في مساراته الحضارية ، ومن هذه الاعتبارات الهامة ، أن تراث الأمة - والكلام هنا عن الأمم الكبرى الفاعلة في التاريخ و المتميزة كذلك - يمثل في ضمير أبنائها بوتقة متقدة تشع - على الدوام - مثيرات القوة الرُّوحِية الدافعة لأبناء هذه الأمة نحو السَّبْق الحضاري والرفعة والوجود الرائد في الواقع الحي .

إن الإنسان المسلم - على سبيل المثال - والذى تعتريه اليوم ،حالات من الإحساس بالتخلف والتبعية والسقوط الحضاري يستشعر دائما في حنايا ضميره ، أن هذا الوضع الذي يحياه غير طبيعي ، وغير متوافق مع الوجود الحقيقي لهذا الإنسان ، كمحور إنساني فاعل في التاريخ ، وليس كهامش أو تعليقات ، وحواشي على محور إنساني آخر ، إنه سابق لا مسبوق ، إنه قائد لا مَقُودٌ ، إنه رائد وطليعة لا مؤخرة وساقة ، وليس من ريب في أن هذا الشعور الذي يحس به المسلم المعاصر إنما يفعل الفعل الأكبر فيه انعكاسات التَّمَيُّزِ التراثي الكبير الذي تحمله ذاكرته التاريخية من خلال بناء حضاري فَذٌ ، شغل الدنيا وقاد العالم ، وأنار طريق الإنسانية قرونا عِدَّةً متطاولة . وليس من شك أيضا ، بأن مجرد إحساس المسلم المعاصر بهذا القلق ، وبهذه الوضعية غير الطبيعية ، هو

أمر يدل على وجود خلية جنينية نفسية حية تنمو في وجدانه وتشحذ في همته ، ولسوف يأتي اليوم - حتما - الذي تتفجر فيه هذه المشاعر ، عبر عطاءات إنسانية كبرى فكرية ومادية تعيد هذا الإنسان - تحت شروط معينة - إلى مقامات الريادة ومواضع السبق في الوجود الإنساني الحي .

وغني عن البيان - من جهة أخرى - أن هذا الاعتبار النفسي والروحي ، الذي أفرزه في الإنسان الأوروبي تراثه الإغريقي الروماني المسيحي ، كان الطاقة الأساسية ، التي وجهت النهضة الأوربية الحديثة ودفعت بمجهوداتها المتنامية نحو هذا الصرح الحضاري الكبير .

* * * *

ومن هذه الاعتبارات الهامة ، أن تراث الأمة ، يمثل حصاد تفاعلها الإنساني - على مر التاريخ - مع الوجود كله ، مع الديانات والعقائد والفلسفات ، مع الآداب والمعارف والفنون ، مع الزمن ، مع الطبيعة المادية والجغرافية والتاريخية ، مع الأمم الأخرى ، على اختلاف مواقفها ، وخصائصها وكل مايتخلف عن هذا التفاعل المعقد من نِتاجات متعددة ، تعبر عن « المزاج النفسي الفكري » لهذه الأمة ، على مستوى الفرد ، كما على مستوى البيئة المجتمعية ، وتدلل أيضا على عمق وجوده في الأمة ، وقوة هيمنته على نشاطاتها ، وهذا المزاج النفسي الفكري ، هو الجوهر الحقيقي الذي يمثل الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم ، وهذا « الجوهر » الثقافي والحضاري تكون له - بطبيعة الحال- تجلياته ومظاهره ، المختلفة في الشكل واللون والمذاق وفي الفكرة والمذهب والقيمة ، إلا أنها كلها عند الفحص والتبصُّر ترجع إلي منبع واحد ، ومزاج مشترك وجوهر متميز ، يجعلها - مهما تخالفت - منتميةإلى « هوية » ثقافية وحضارية مُتَمِيِّزَة ، ذات مقومات أصيلة هي بمثابة العصارة لضمير هذه الأمة ،

بحيث تصبح محاولة تجاوز حدودها ، أو تغيير صبغتها أو تحوير روحها العامة تمثل نوعا من الهدم والتخريب لهوية الأمة ، ومن ثم هدم وتخريب لوجودها الإنساني المتميز ويصبح مثل هذا التخريب ، تقدُمة ضرورية تفضي إلى ذوبان هذه الأمة بأجيالها الجديدة في هويات ثقافية ومنظومات حضارية أخرى .

إنك تستطيع أن تنقد نتاجا فكريا أو أدبيا أو فنيا أو مذهبيا معينا ، مما يمثل تجليات ومظاهر للهوية الثقافية للأمة عبر مجهودات أبنائها ، على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم ، وتستطيع أن تتجاوزه كذلك ولكنك لا تستطيع أن تتجاوز الجوهر أو المِزاج النفسي الفكري الذي يمثل هوية الأمة الثقافية إلا إذا انتزعت نفسك من هذه الهوية وتلاشيت في هويات أمم أخرى .

وترجع القيمة العليا لهذه « الهوية الثقافية » في كونها تمثل « الميزان » الضابط للمسار الإبداعي في الأمة ، على مختلف الأصعدة ، عقائديا ، وفكريا ، وقيميا وأخلاقيا ، وتنظيميا ، وتشريعيا ، وأدبيا وفنيا ، ومدنيا كذلك ، وسواء كان هذا الإبداع تفجرا ذاتيا في الأمة من خلال تفاعلها المستمر مع نفسها ومع تحدياتها التاريخية ، أو كان ناتجا عن تمازج بين عطاءاتها وعاطاءات أمم أخرى ، كما أن هذا الميزان الضابط ، هو الذي يحدد ما إذا كانت هذه الفعالية الجديدة ، متآلفة متجانسة مع المزاج النفسي والفكري العام للأمة بحيث تؤدي إلى دفع طاقات القوة في بِنْيَتِها المجتمعية ومسيرتها الحضارية ، أو أنها متنافرة وشاذة عن المزاج النفسي والفكري العام للأمة ، بحيث تصبح عنصر قلق واضطراب في بنيتها المجتمعية وعامل إحباط وضعف في طاقاتها الفاعلة نحو السبق الحضاري . وأحيانا : تكشف عما يحمله هذا الجديد من « سموم » خطيرة فتاكة تكون مُتَخَفِّيَةً في أجواء مبهرة ، وعباءات مزركشة وأطباق من العسل اللذيذ ! ولا شك أن مثل هذا « الفرز » الفاحص لكل ماهو وافد تتضخم قيمته عندما تكون الأمة في حال من الضعف والتفكك تطمع فيها الأمم الأخرى ، ويجعلها عرضة مستمرة لمحاولات نفاذ وغزو حضاري وثقافي متنوعة ومُلِحَّةٍ .

* * * *

فإذا انتقلنا إلى حالنا نحن ، كأمة ذات خصوصية حضارية ، وهوية ثقافية فلن تجد منصفا عاقلا ينازع في أن « الإسلام» هو المزاج النفسي والفكري المشترك ، والجوهر المتميز ، في حياة الإنسان المسلم ومجتمعه ، وعلى مدار تاريخه الطويل الفعال والمؤثر في المسار الإنساني العام ، ويستطيع المتأمل - قليل تأمل - في كافة النتاجات والإبداعات التي أفرزها الوجود الإسلامي الطويل في الفكر والتصور وفي القيم والأخلاق وفي النظم والتشريعات ، وفي الآداب والمعارف والفنون . وغير ذلك ، أن يلاحظ هذه الحقيقة ، وهي أن الإسلام هو « الهوية الثقافية » المميزة لهذا النشاط الإنساني الواسع .

وفوق ذلك ، نستطيع القول ، بأن المتأمل في المسار العام لحركة المجتمعات الإسلامية ، عبر التاريخ ، ليدرك على الفور قيمة هذا « الميزان الضابط » وكيف أن كافة المواقف والنتاجات والتحولات ، التي تجاوزت هذا « الميزان » أو التي حاولت التبديل في أسسه ، قد انتهت كلها بانتكاسات بالغة على الأمة ، وأنه كلما انحرف النشاط الإبداعي ، بمختلف تجلياته ومظاهره ، عن هذا « الميزان الضابط » كلما تعطلت المسيرة وتعثرت الحركة ، واهتز البناء من الداخل ، حتى انتهى الحال إلى ذلك الركود والجمود الذي خيم على الأمة عدة قرون ، فجعلها - بطبيعة الحال - في ذيل القافلة ومؤخرة الركب الإنساني الجاد .

ولا شك أن إدراكنا لهذا « الجوهر المتميز » لهويتنا الثقافية يتيح لنا التعاطي بثقة واطمئنان مع البنى الحضارية ، والهويات الثقافية الأخرى ، ويُتيحُ لنا إمكانية إعادة النظر المتزنة والمتبصرة ، في ما أحدثته هذه الهويات الثقافية الأجنبية من اختراق لجهازنا الثقافي - على حد تعبير الباحث النمساوي المسلم محمد أسد «ليوبولدفايس» الذي يضيف قائلا :« إننا نعتقد أن الإسلام بخلاف سائر الأديان ليس اتجاه العقل فيه اتجاها روحيا يمكن تقريبه من الأوضاع الثقافيه المختلفة بل هو فلك ثقافي مستقل ونظام اجتماعي واضح الحدود ، فإذا امتدت

مدنية أجنبية بشعاعها إلينا ، وأحدثت تغييرا في جهازنا الثقافي - كما هي الحال اليوم - وجب علينا أن نتبين لأنفسنا إذا كان هذا الأثر الأجنبي يجري في اتجاه إمكانياتنا الثقافية أو يعارضها ، وما إذا كان يفعل في جسم الثقافة الإسلامية فعل المصل المجدِّد للقوى أو فعل السم !

* * * *

ومن هذه الاعتبارات الهامة لقيمة التراث ، أن إحياء هذا التراث ، وإيجاد الجسور بينه وبين الجيل الحاضر ، والأجيال التالية يحقق معنى التواصل الإنساني في مسيرة الأمة ويجعل من نهضتها بناء متماسكا ، ومتناسقا ومتمازجا ، كل حلقة فيه تفضي لما يليها وكل عطاء فيه ركيزة لما فوقه ، ومثل هذا الترابط في بِنْية الأمة ، بأفقه التاريخي ، يجعلها مستعصية على شتى محاولات الاختراق الهدام ، ويمنحها حصانة ذاتية ، تحول بينها وبين أية عملية تسلل غريبة إلي كيانها فتفسد تواصله وتمزق روابطه .

إن التراث - في تجلياته الإبداعية المختلفة - هو نتاج إنساني ، لا يملك بمفرداته - صفة قداسة علمية مطلقة ، أو تنزهاً عن النقص والضعف والشطط ، هذا صحيح ، وصحيح كذلك أن جزئيات هذا التراث ، هي وليدة لحظة تاريخية ذات خصوصيات « لحظية » متحركة متحولة ، وصحيح كذلك ، أنه ليس من العدل أن يكون هناك وصاية عقلية ونفسية ومنهجية لأي جيل على جيل آخر ، وصحيح كذلك ، أن القديم لا يملك قيمة ذاتية لمجرد قِدَمِه . كل ذلك صحيح ولا يختلف فيه المنصفون ولكن من جانب آخر - ليست التجليات التراثية كلها مرتبطة بلحظتها التاريخية من خلال حبل سُرِّيٍّ لو صح التشبيه بحيث إذا انقطع هذا الحبل ، جف ينبوع الحياة فيه ومات ، كلا ؛ فمن الممكن - بل الحادث فعلا - أن ينفصل هذا «الوليد » عن حبل لحظته التاريخية ويظل حياً نابضاً يمكن أن ينمو ويشتد ويؤتي ثماره وفعاليته المتجددة كلما أمده« أهله » بالغذاء المناسب

ووفروا له المناخ العام الملائم للنمو الصحي الطبيعي .

ولنكن أكثر وضوحا ، مَنْ منا اليوم لا يقرأ لأبي حامد الغزالى فيتملكه الإحساس بأن هذه العقلية المنهجية الفذّة ، إنما تخاطبه هو « ابن القرن العشرين » وتمس جروحا فيه ، ما زالت حية ومحسوسة ، ومن منا لا يقرأ لابن حزم الأندلسي ، أو ابن خلدون ، وغيرهما ، فيفاجأ بمعالجات رائعة ورؤى بعيدة لإشكاليات فكرية وعلمية مازالت مُلِحّةً حتى اليوم ، ومرهقة للعقل المعاصر ، ومن منا لم يطلع على مجهودات فقهاء الإسلام وأصُولِيِّيه فيهُولُه ذلك التنوع والعمق ، والخصوبة في الفكر التشريعي الإسلامي ، والذي مازال أكثره حيا حتى اليوم ، وصالح للتعاطي مع مشكلات الواقع الإنساني الحاضر ، بشهادة أهل الاختصاص الذين سجلوا ذلك صراحة في المؤتمرات الدولية ، حتى أن بعض رجال القانون في أوروبا !! قد أسسوا جمعية شهيرة باسم « محمد بن الحسن الشيباني » صاحب أبي حنيفة بوصفه « رائدا لفقه القانون الدولي العام » .

وغير ذلك الكثير مما لا تحيط به هذه الورقات القصار وإجمالا نقول : بأن ثمة إبداعات كثيرة في التراث ما زالت حية نابضة ، وتملك من الفاعلية والنضج ما يجعلها أساسا صالحا للبناء العقلي والـمَعْرِفِي الحديث ، كما أن هناك غير ذلك الكثير من النتاجات التي تحتاج إلي الترشيح والتنقية والتمييز بين ما هو لحظي متحول فيها وما هو إنساني مطلق منفصل عن اللحظة التاريخية التي ولد فيها بحيث يمكننا أن نَخْلُصَ من هذا الإحياء التراثي بحصيلة ثقافية ومَعْرِفِيَّة هائلة تمتاز بالأصالة والنضج والفاعلية تمثل أساسا قويا راسخا ، وأيضا دافعا ومولدا للعطاء الجديد والإضافة المبدعة وبحيث يصبح إهمال هذه «الحصيلة » الإنسانية الضخمة أو تجاوزها ضربا من الجنون أو نوعا من الغفلة .

ومن جانب آخر ، هناك نوع من التميز لتراث بعض الأجيال ، يضفي عليه قيمة خاصة لارتباطه الحميم - مثلا - بينابيع الهوية الثقافية للأمة أي الإسلام وهنا

يبرز التراث العلمي والفقهي لجيل الإسلام الأول : جيل الصحابة رضوان الله عليهم ؛ إذ من المنطقي والطبعي أن الإنسان الذي يعايش صاحب الوحي صلى الله عليه وسلم ويعايش أيضا الواقع الذي تمثل فيه هذا الوحي وصاغه وصبغه في أعلى نماذجه الإنسانية الممكنة ، أقول : من الطبعي أن يكون هذا الإنسان أوعى لقضية الإسلام وأبصر بمقاصده وأدرى بأسباب ورود آياته وأحكامه وأدق حساً بروحه الأصيلة فيترتب على تلك الخصوصية - بالإضافة إلى خصوصيات أخرى في ذلك الجيل يطول الوقوف عندها - قيمة مميزة لتراث هذا الجيل بالنسبة للأجيال التالية ، ومع ذلك فهي ليست قيمة مطلقة وإنما منضبطة وفق بعض القواعد العلمية التي أفاض في عرضها علماء الإسلام في كتب أصول الفقه .

* * * *

ومن الاعتبارات التي تمثل قيمة وظيفية هامة للتراث ، أن هذا التراث من الناحية الحركية السلوكية هو مستودع تجارب الأمم ، في كيفية مواجهاتها لأزماتها الداخلية ، أو صراعاتها مع الأعداء الخارجيين ، وكلما امتد الجذر التاريخي للأمة ازدادت تجاربها تنوعا ، وبالتالى ازدادت معالم القوة في شخصيتها أو مداخل الضعف فيها تبلورا ووضوحا مما يعطي دروسا تاريخية بالغه الأهمية للأجيال الجديدة في حركتها المعاصرة مع تحدياتها الداخلية أو الخارجية .

ومن التجارب التاريخية الكبرى والفذة للأمة الإسلامية والتي مازالت حية نابضة في ضمائر أبناء جيلها المعاصر ، تلك التجربة التي خاضها القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي في صراعه مع الصليبيين ، الذين أقاموا إمارات لهم في أرض فلسطين ولبنان دام بعضها مايقرب من القرنين من الزمان .

ولقد تبلورت في هذه التجربة الكبرى مداخل الضعف في الصف الإسلامي ، والتي تمثلت في الفرقة وضعف الروح الجهادية المسلمة وعندما نجح صلاح الدين رحمه الله في توحيد الصف المسلم ، وبعث الروح الجهادية في الأمة ، زال الكابوس

الصليبي الطويل عن أرض الإسلام وطهرت فلسطين من خيله ورَجِلِهِ ، وهذا هو الدرس التراثي الخالد الذي ينبغي أن يستلهمه هذا الجيل ويعتبر به في معركته مع اليهود ، ونسأل الله أن يزيل عن الأمة غُمَّةَ الفرقة وأن يلهمها رتق منافذ الشقة والخلاف وإن كنا - من جانب آخر - نستبشر خيرا بعودة راية الإسلام رائدة

في ساحة المواجهة مع اليهود وهو ما يُؤْذِنُ بانضباط المعركة في مسارها الصحيح ، وعند ذلك تصبح المواجهة مسألة وقت وأيام ولكنها محسومة بإذن الله لأصحاب الحق وحَمَلَةِ النور .

الأَصَالةُ وَ المُعَاصَرَةُ
مَدَاخِلُ خَاطِئةٌ

لم تَطرح قضية فكرية نفسها على حاضرنا الفكري والحضاري الجديد ، مثلما طرحت نفسها - بكل هذا الإلحاح - قضية الأصالة والمعاصرة ، بما اعتمل تحت عباءتها من نزاعات وخلافات عقائدية ومذهبية ، امتدت لتشمل بآثارها كافة التَّوَجُّهَات والنتاجات الإنسانية : من الفكر والتصور ، حتى الأدب والفن ، مرورا بالشرائع والمعايير والقيم السلوكية والأخلاقية وغير ذلك .

بيد أنه من الضروري ، أن نشير إلى ملاحظتين هامتين ، تجلتا بوضوح ، في ملابسات ظهور هذه القضية ، لما لهما من إيحاءات ودلالات عميقة :

الملاحظة الأولى: هي أن طرح إشكال الأصالة ، في وجه الدعوات المتكررة الملحة على معنى « المعاصرة » يمثل أول دفع حضاري ينبع من ضمير الأمة في وجه متغيرات الواقع الصاخب والشديد التحول ، والذي ألف منذ بدأ اتصالنا بالحضارة الأوروبية ، أن يسحب هذا الضمير إلى فروضاته ، و ضغوطاته النفسية والفكرية والفنية .

لقد جاءت الدعوه إلى الأصالة ، لتدلل على عمق إحساس الأمة بهويتها ، وبخطر انفلاتها من جذورها التراثية ، والربانية ، بما فيها المحور الأساس : الإسلام. .

وليس من ريب في أن مثل هذا التحول الهام في الظواهر النفسية والفكرية ، يمثل ظاهرة صحية تماما ، تحسب في ميزان نهضة الأمة ، ويقظة الوعي العربي المسلم ، وهي - بلا شك - مؤشر صحيح على سلامة التوجه ، بعد أن عاش وعي الأمة ، حقبة من الزمن ، في معزل عن قضاياها التي يفرضها هو ذاته ، من خلال تحديات واقعه الحقيقية ، وبما يراه بعينه هو ، لا بعيون الآخرين ، وبما يحسه بوجدانه هو لا بوجدان الآخرين ، وبما يزنه بعقله هو لا بعقول الآخرين ، يوم كانت القضايا تُفرض عليه - زورا - من خارجه ، والتحويل يقع - قسرا - في مسيرته ، والإشكاليات تُفتعل افتعالا ، في تصوراته ورؤاه وواقعه .

أما الملاحظة الثانيـه : فتتجسد في هذا البروز الشعبي الواسع والمذهل ، لقضية كانت تمثل - حتى عهد قريب - فرعا من قضايا الفكر « النخبوي » المنحصر في دوائر محدودة ، من المثقفين والسياسيين والأكاديميين ، بل ربما قلنا - من غير مبالغة - بأنها القضية الفكرية الوحيدة التي يطرحها الضمير الشعبي الإسلامي الواسع ، وليس الفكر النخبوي في أبراجه العاجية ، وليس من شك أن هذه الظاهرة الشعبية لفكرة « الأصالة » حَرِيَّةٌ بالتأمل ، وإطالة النظر .

لقد شهدت الحقبة العربية الماضية ، ومن أوائل هذا القرن العشرين ، مراهنات عديدة ، من مختلف المذاهب والتيارات الفكرية والأيديولوجية ، والحركات السياسية المذهبية ، على الزخم الشعبي لها ، وعلى إمكانية تحريك الضمير الشعبي ودفعه في وجهتها ، إلا أن التجربة والأيام أثبتتا الفشل الذريع ، لكافة هذه الاتجاهات والمذاهب ، في تحريك الوجدان الشعبي نحوها ، أو جذب الفكر الجماهيري لقضاياها ، على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تيسرت لهذه الاتجاهات : ماديا وأدبيا وإعلاميا ، وسُلطوياً كذلك .

بينما نجد قضية فكرية ، مثل « الأصالة » تتفجر ينبوعا دفّاقاً من الضمير الشعبي بصورة طبيعية وتلقائية ، تدعو إلى الدهش والإكبار .

وليس من شك ، في أن هذا التفجر ، يعود في أحد جوانبه الهامة ، إلى الفشل الواقعي الذي قابلته تلك المذاهب التغريبية جميعها ، من يسارها إلى يمينها ، فلقد تحطمت كافة هذه التيارات ، والمذاهب الوافدة على صخرة الواقع الاجتماعي العربي المسلم ، وإشكالياته الحقيقية ، لا المفتعلة .

لقد صحا الوعي العربي المسلم ، المرهق والمجهد من مسيرة التغريب القسرية الطويلة ، ليجد نفسه مِزَقاً مشتتة بين الشرق والغرب ، وليشهد سقوط تلكم الطروحات المذهبية المتغربة ، والمفروضة على واقعه ، لا من حيث مصداقيتها الذاتية ، أو تكاملها كمنظومات فكرية وحسب ، فهو - نفسيا - كان غير كثير

الاكتراث لها ، وإنما ثبت فشلها أيضا ، من جهة إمكانية تعايشها مع تكوين الإنسان العربي المسلم ، وواقعه الاجتماعي ، بكل ما يعتمل فيه ، يتجذر فيحناياه ، من عقائد ومفاهيم وقيم .

ومن ثم ؛ أتى هذا الإلحاح الشعبي الواسع ، على قضية « الأصالة »

* * * *

وبين يدى حديثنا عن المداخل الخاطئة إلى معالجه قضية « الأصالة والمعاصرة » – وهو مقصد هذا الفصل – نرى من الضروري ، أن نُلَمِّحَ إلى بعض التحديدات الاصطلاحية ، التي تضمن لنا وضوح أبعاد المصطلحات الدائرة بين أطراف الحوار في هذه القضية ، إذ إنه على الرغم من حداثة هذه المصطلحات إلا أن الكثيرين من المتحاورين حولها ، يتغاضون عن ضبطها ، وتحديد مفهومهم لها ، بل إن بعضهم راح يبرر فعله هذا ، ويعطيه المشروعية [١]

والمتأمل في تشقيقات الكلام حول محاور هذه الإشكالية ، يدرك بوضوح ، أن مرد كثير من الخلل والاضطراب في الحوار ، إنما يعود إلي هذا الإهمال ، في بيان المفهوم من مصطلحاته .والمحور الأول من هذه الإشكالية ، يتردد بين مصطلحيْ : الأصالة ، والتراث .

أما الأصالة فهي التعبير عن الشخصية الإنسانية الاعتبارية للأمه والتي تتميز بها في الوجود الإنساني الفعال ، وتتشكل هذه الشخصية الاعتبارية للأمه من خلال مزيج من المقومات والمعالم التاريخية ، في الدين والفكر والأدب والفن والقيم الاجتماعية .

والأصالة بهذا المعنى ، في الخصوصية الإسلامية العربية ، تمثل الوجه الأدبي للتعبير عن الإسلام لأن المعلوم تاريخيا ، أن الإسلام هو – وحده – الذي صاغ

---

(١) راجع على سبيل المثال : د. على أحمد سعيد « أدونيس» فى« الثبات والمتحول ص ٢٣ جـ ١ط دار العودة – بيروت « الرابعة » : ١٩٨٣ م.

الشخصية الإنسانية الحضارية ، للأمم التي دانت به ، وللمجتمعات التي فتحت له عقولها وضمائرها ، ولاعتبارات دينية عديدة ، فقد اندثرت كافة القيم الاجتماعية ، والمظاهر الدينية والفكرية وغيرها ، التي تخالف الإسلام ، في المجتمعات التي قبلت به ، وأما ما تبقى بعد ذلك « النسخ » فقد امتزج بقيم الدين الجديد واصطبغ بصبغته ، وأُشْبِعَ من روحه .

وذلك أن الإسلام كدين إلهي ، لم يأت ممثلا لحالات روحية ، أو شعائر تعبدية ، أو أفكار للاعتقاد ، وحسب ، وإنما الإسلام قد جاء - بطبيعته - ليمثل منظومة حضارية إنسانية شاملة متكاملة ، لا يكاد يعزب عن هيمنتها شيء في مناحي النشاط الإنساني المختلفة ، على المستوى الفردى ، وعلى المستوى الاجتماعي .

ولقد أدرك اليهود ، منذ البدء ، هذه الظاهرة الإسلامية ، لصياغة أمة متميزة كاملة التميز يوم قال قائلهم للمسلمين :

« مايريد صاحبكم - يعنى النبي (صلى الله عليه وسلم) - أن يترك من أمرنا شيئا إلا خالفنا فيه »[١].

بل إن نبي الإسلام (صلى الله عليه وسلم) قد وضع أصلا عاما ، لهذا المنحى الحضاري الشمولي في قوله : « من تشبه بقوم فهو منهم »[٢] .

وهذه الأصالة ، بهذا البيان ، تشمل القيم الأصولية الثابتة والمطلقة ، والمستمدة مباشرة من الوحي ، في القرآن والسنة ، كما تشمل التراث الإنساني : الفكري الوجداني ، الذي استلهم هذه القيم ، في مسيرته الإبداعية الطويلة ، فيدخل في بابها : الاعتقاد ، والتصور ، والعبادات والقُرَب والشعائر الدينية ، والقيم والشرائع والنظم ، والآداب والمعارف ، والصنائع والفنون .

---

(١) راجع ماروواه الإمام أحمد ، ومسلم في صحيحه من حديث أنس بن مالك بالقصة كاملة

(٢) رواه الإمام أحمد وأبو داود من حديث عبد الله بن عمر

أما التراث ، فهو اصطلاح محدث - أيضا - بدلالاته التي انتهى إليها في أدبيات الفكر الحديث ، ومن الثابت أن هذا « المصطلح » قد تسرب إلى حواراتنا الدينية والفكرية والحضارية ، في حقبة كانت تتميز بكثير من التبعية الثقافية والفكرية ، للنتاج الاستشراقي ، وتتميز كذلك بحالة من الفوضى العامة ، في المناهج والمعايير والرؤى .

ومن ثم ؛ فقد بقي هذا المصطلح على وضعية غامضة ، وزئبقية - إن جازت الاستعارة - وعلى الرغم من أن بعض فعاليات الأدب والفكر العربي الإسلامي ، قد رفعوه شعارا ، وتمسكوا به كسلاح - على المستوى الحضاري - في وجه حملة التغريب القاسية والملحة ، تعويضا عن جريمة عزل الحاكمية الإسلامية عن واقع المجتمع المسلم - على المستوى السياسي الاجتماعي - ، إلا أنه قد استخدم - ولمايزل - في المقابل ، من قبل نفر من المتغربين أيديولوجيا ، لمحاولة الإخلال بقضية الإسلام نفسه من داخلها ، عن طريق استغلال غموض هذا المصطلح ، وزئبقيته التعبيرية ،

ومن ثم ؛ فنحن في حاجة ماسة ، إلى ضبط هذا المصطلح ، والإبانة عن أبعاده.

إن التراث - بوجه عام - هو ما يخلفه السابق للاحق ، في الدين ، وفي الفكر ، وفي الأخلاق ، وفي الشرائع ، وفي الآداب ، وفي الفن وغير ذلك ، والتراث الإسلامي هو النتاج الإنساني الفكري والوجداني ، الذي خلفته لنا أجيال الأمة الإسلامية السابقة ، ويمكن بلورته وتحديده في أقسام ثلاثة ضرورية التمييز والفصل ، وهي « التراث الدينى » ، « التراث الفكري العام » ، « والتراث الوجداني » : الأدبى و الفنى بشعبه المتعددة .

صحيح أن هذه الأقسام الثلاثة ، لا تعدم قنوات اتصال بينها في بعض الجوانب ، إلَّا أنها تبقى أقساماً متميزة ، من جهة : المصدر ، والقيمة ، والمنهج ، والإدراك ، والإلزامية . فالتراث الديني - وفقه الإسلام بوجه خاص -

يتميز بربانية المصدر ، نصا أو استلهاما ، ويتميز كذلك بحساسيتة القيمية البالغة ، نظراً لتعلقه بفرائض الإسلام ومباحث الدين ، ومن ثم فهو يتميز بمنهج خاص ، في النظر والتقييم والتعاطي ، ويترتب عليه أنواع شرعية من الإلزاميات، فصلها علماء الإسلام ، تتصل بمسائل الاجتهاد ومجالاته وطرائقه وحدوده ، وشروط القائم به ، وكذلك مسائل التقليد ومايصح فيه وما يبطل .

أما التراث الفكري العام ؛ فهو غير خاضع لهذه المحَدِّدَاتِ السابقة ، من حيث يتصف بخاصية المصدرية العقلانية الواسعة في التعاطي والتقييم ، وهو - من ثم - يمثل المساحة المشتركة بين الأمم في التأثر والتأثير ، والاقتباس والتطويع ، والإضافة والاستلهام ، ونحو ذلك ، وعامة مباحثه ، في علوم الفلسفة ، والتاريخ ، والمادية التجريبيه ونحو ذلك .

أما التراث الوجداني ، بشقيه : الفني والأدبي ، فيتميز بحميمية اتصاله بالمزاج النفسي للأمة ، والذي تشكله خصوصيتها الدينية والعقيدية ، وتحدياتها التاريخية المشتركة ، وأنماطها المعيشية ، التي تشكل ذوقها الجمالي ، وحسها الفني .

وهذا القسم التراثي ، يتميز . بعمق رسوخه - شعوريا ولا شعوريا - في الأمة ، من الجانب الفكرى العام ، بل إنه - في الحقيقة - يمثل الجسد الحضاري للأمة ، والذي يضمن استمراريتها ، وتواصل أجيالها ، وتجذرها التاريخي ، ومن ثم ؛ نجد الأمم أحرص ماتكون على العناية به وإحيائه والاعتزاز به ، حتى لو كان نوعا من الأطعمة !

وإذا كانت روح الإسلام متغلغلة بوضوح ، في هذا الشق التراثي ، بما يغني عن الاستقصاء إلا أن الأدب العربي - من بين هذا النتاج - يتميز بخاصية بالغة الأهمية والقداسة ، وهي أنه لسان الإسلام ، فالإخلال به ، أو الإماته له ، هو بمثابة خنق الإسلام نفسه كدين ، بكل مايعكسه هذا الخنق على بنية الأمة الحضارية

وأرانِي في غنى الآن ، عن بسط الكلام في جناية الحديث عن هذه الأقسام الثلاثة ، بلغة واحدة ، ومنهج واحد ، وإطار واحد ، ومايخلفه ذلك من اضطراب في البحث ، وفساد لنتائجه . كذلك ثمة مسألة هامة ، من الضروري الانتباه لها ، لما تخلفه من فساد كبير ، ينتج عن الخلط فيها وعدم الضبط ، وهي مسألة التفريق بين التراث الإسلامي من جانب ، وبين الوحي الإلهي من جانب آخر ، فالتراث هو نتاج إنساني ، يعتريه مايعتري الإنسان ، من قصور وخلل ، وخطأ ، وهوى ، وخضوع لضغط الزمان والمكان وأثرهما و نحو ذلك .

أما الوحي ، فهو مطلق من الزمان والمكان ، ومنزه عن الباطل جملة وتفصيلا ، ومعصوم من الخطأ قَلَّ أو كَثُرَ ، دَقَّ أو كبر ، وبالتالي ، فالمنهج الذي يصح في التعاطي مع الوحي يختلف جذريا عن المنهج الذي نتعاطى به مع أي من أقسام التراث الثلاثة .

* * * *

والمحور الثاني من هذه الإشكالية يدور بين مصطلحي : المعاصرة ، والحداثة ، وكلاهما ، يدل على معنى واحد إجمالا ، وهو التعبير عن الحالة الإنسانية الحاضرة للمجتمع الإنساني ، وإن كان مصطلح المعاصرة أكثر التصاقا وتعبيرا عن الشق الفكري والأيديولوجي ، بينما مصطلح الحداثة ، أكثر التصاقا وتعبيرا عن الجانب الوجداني ، الفني الأدبي .

والمعاصرة بهذا المعنى ، كنتاج فكري إنساني ، لا تمثل خصوصية بارزة ، تجعلها قيمة متفردة ومتميزة ، وذات قيمة مطلقة وذاتية ، ترفعها أو تخفضها عن أي نتاج فكري إنساني آخر ، اللهم إلا الخاصية الزمانية ، من حيث كونهامعبرة عن النتاج الفكري الإنساني للزمن الحاضر .

فهل هذه الخاصية الزمانية ، تعطيها قيمة مطلقة . فضلا عن القداسة ، بحيث يصبح هذا النتاج مثلا يحتذى ، وقبلة تُؤَمُّ ، ومعياراً يقاس عليه غيره من

النتاجات الإنسانيه الأخرى ؟!

إن المعاصره ، كتعبير عن النتاج الفكري والأيديولوجي للحالة الزمانية الحاضرة ، هي جهد إنساني ، خاضع لمؤثرات الزمان والمكان ، وخاضع من حيث مساراته ، لما يعتري البشر ، من زلل وقصور وخطأ ، وخاضع من حيث النتيجة لاحتمالات قطبي : الصلاح والفساد .

أما الحداثة ، كتعبير عن الجانب الوجداني ، الفني والأدبي ، بشعبه المتعددة في الحالة الزمانية الحاضرة ، فهي أكذوبة كبرى هدف - من خلف بريقها - نفر من مُتَغَرِّبة الأدباء العرب المعاصرين إلي تبرير اغترابهم الوجداني ، وتبعيتهم الأسلوبية ، لمدارس واتجاهات الفن والأدب الأوربيين المحدثين .

إنه لا يوجد أصلا ، شيء اسمه الحداثة ، كقيمة منضبطة ومطلقة ، وذلك أن الوجدان لا يعرف الإطلاق ، إنما يعرف الخصوصية ، إذا كان حقا معبرا عن أمة ذات هوية حضارية ووجود إنساني متميز .

إن الذي يسود النتاج الإنساني الفني والأدبي ، في واقعنا الحاضر ، هو روح وذوق ، الهوية الحضارية الأوربية ، والتي عملت - تحت ضغوطات عديدة - على اختراق شتى البِنَى الحضارية الأخرى ، حتى أوشكت أن تذيبها في هويتها ، وتمحو كافة معالمها التاريخية .

إن المتأمل في عامة النتاجات الفنية والأدبية ، للإنسان العربي المعاصر ليجدُها - إلا قليلاً - تتحرك من جذور أوربية : إغريقية / مسيحية ، وتعبر عن وجدان أوروبي : في همومها ، وخيالاتها ، وحسها الفني كذلك ، تحت ستار ما يسمى بالحداثة .

ولقد حدث أن سأل صحافي جزائري المستشرق الفرنسي المعاصر « شارل بيلا » ماذا تقرأ : الأدب العربي القديم أم الحديث ؟ فأجابه على الفور : بل أقرأ الأدب العربي القديم وحده ! فسأله الصحافي فزعا : ولم لا تقرأ الأدب العربي

الحديث ؟ ! فأجاب « شارل بيلا » : لأنه أدب أوروبي مكتوب باللغة العربية ؟ !

وثمة كلمات وتعليقات أخرى مشابهة ، شديدة السخرية والهزء ، بهذا النتاج العربي المشوه - إن صح أنه عربي - والمدعو نتاج « الحداثة» صدرت عن أعلام الأدب الأوروبي المعاصر ، مثل أديب إيطاليا «إيجثازيو سيلوني» ، والشاعر البريطاني « ستيفن سبندر » وغيرهما ، وتلك مسأله تطول ، وقد عرضنا لها باستيفاء في دراسة خاصة ، تظهر بإذن الله .

* * * *

وإذا جاز لنا أن نعقب برأي ، نخلص به من هذه الجولة الاصطلاحية المرهقة ، فإننا نقول بأن طرح إشكالية « الأصالة والمعاصرة» على أنها التحدي المفروض على الأمة أن تنهض له ، وتتجشم الجهاد للثبات له ، فيه غير قليل من اللبس والغموض ، إن لم نقل الخداع ، بالنظر لما قدمناه من تفنيد للتهويمات المنوسجة حول مصطلح « المعاصرة» .

وإنما الطرح الذي نراه ممثلا لحقيقة التحدي الذي تجابهه أمة من الأمم ، وأمتنا المسلمة بوجه الخصوص ، فهو تحدي « الأصالة والإبداع » ، بمعنى ، كيف أستطيع استثمار قِيَمِي الأصولية ، في أن أبدع نتاجا إنسانياً متجددا ، يحيي المعالم الخالدة في تراثه الإنساني ، ويحقق التواصل والالتحام بين أجيال الأمة في الماضي والحاضر والمستقبل ، ويحمل بصمات هويته الحضارية ، ويضيف - من جانب آخر - جديدا للنتاج الإنساني التراثي ، والمعاصر .

إن التحدي هو أن أصوغ يومي لأعيشه ، وأرسم مستقبلي لكي أفرضه واقعا حيا .

* * * * *

وانطلاقا من هذه التوطئة الاصطلاحية ، نحاول الآن ، رصد عدد من المداخل الخاطئه لدراسة هذه القضية ، والتي تؤدي - ضرورة - إلى اضطراب البحث ،

وفساد النتائج ، وضياع القيمة الجدية للجهد المبذول فيه .

والمدخل الأول : يأتي من تعميم وصف التراث ، بحيث يشمل النتاج الإنساني الحضاري في التاريخ الإسلامي الطويل ، ويشمل أيضا الوحي ، بمنبعيه : القرآن والسنة ، إضافة إلى عدم ضبط الجزء التراثي المختص ببحث قضايا الوحي المباشرة ، فقه الإسلام .

ومثل هذا التعميم ، يؤدي إلى الخلط والتخبط في مسار البحث ونتائجه ، حيث - كما قدمنا - يتميز كل من الجانبين : التراث والوحي ، بخصوصيات متميزة ، وتفرض تمايزا جذريا في منهج البحث والتعاطي مع كل منهما ، فتوحيد هذا المنهج ، من شأنه أن يفسد النتائج المترتبة عليه تماما .

والمشكلة الرئيسية هنا ، أن عامة الاتجاهات الفكرية العربية المعاصرة ، المتأثرة أو التابعة . لاتجاهات مذاهب الفكر الأوروبي ، لاتملك منهجا أصيلا للتعاطي مع هذه القضية ، إنما هم ينطلقون من قواعد مناهج البحث الأوربية ، والقائمة على أصول مختلفة تماما عن أصول الإسلام .

فمناهج البحث الأوربية لا تسلم أصلا بقضية الوحي - إلا من شَذَّ - ، وهي لا تنظر إلى القرآن على سبيل المثال - على أنه وحي من عند الله ، إنما تنظر إليه على أنه إبداع إنساني أتى به محمد (صلى الله عليه وسلم) ، ومن ثم ، فهو تراث ، يسري عليه نفس المنهج الذي يسري على رسائل « إخوان الصفاء » ! ، فهل يستقيم هذا المنهج مع مشكلتنا القائمة اليوم بخصوصياتها ؟ !

إن المسألة جوهرية ومبدئية ، فهل ننطلق من إيمان بالوحي ، وبأن القرآن من عند الله تعالى ؟ أم ننطلق من مبدأ كونه تراثا ؟ !

إن كافة مسارات البحث ونتائجه الفرعية العديدة ، تتوقف على هذا المبدأ ، ومن ثم فنحن نؤكد أن كافة كتابات هذه الاتجاهات الفكرية اليوم ، عن قضية

«الأصالة والمعاصرة » هي محض تهويمات فارغة ، وشغل وقت لسد الفراغ ، ولا طائل وراءها ، طالما هي مصرة على الانطلاق من قواعد مناهج التفكير الأوروبية ، وكذلك إن حديثهم ونقاشهم سيكون كله في واد والأمة وقضيتها الحقيقية التي طرحتها في واد آخر .

ومن قديم ، أدرك العلامة أبو الأعلى المودودي - رحمه الله - هذا الأصل ، فكتب يقول : « إن العقول التي تعودت أن تفكر بأسلوب الغرب ، وتؤمن بمبادئ حضارته لا تصلح بحكم مزاجها وتركيبها المخصوص - أن تستقر فيها مبادىء الإسلام ، وإذا هي لم تتسع للمبادئ فما أحراها أن تنفر من الجزئيات والفروع ، وتخارجها في بابها أنواع الشكوك ،(١)

إن المتأمل في عامة كتابات هذه الطوائف عن قضية التراث ، والأصالة والمعاصرة ، يدرك بوضوح الروح الأوروبية تسري في أوصال البحث ، فإن الكثير من هؤلاء الباحثين ، غير قادرين على التعاطي مع القرآن والسنة ، على أنهما دين ووحي إلهي ، وغير مستعدين نفسيا ، لقبول حاكمية القرآن ، ككلام الله ، الذي لا يملك العباد نحوه إلا الإسلام والطاعة .

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾(٢)

إنهم غير مستعدين نفسيا ، لإعطاء القرآن حق القوامة على نشاطهم الفكري ، وإنما القوامة هي لهم على القران كما على غيره ، وإنك لتدرك هذا المعنى واضحا ليس فقط في منهج البحث ، بل تجده حتى في فجاجة أسلوب التناول ، وسوء الأدب مع الله وكتابه ورسوله .

* * * *

---

(١)« نحن والحضارة » ص٢٣.ط دار الفكر- طرابلس ، بدون تاريخ

(٢) سورة الأحزاب آية (٣٦)

ومن المداخل الخاطئة كذلك ، إعطاء صفة القداسة والعصمة للنتاج الإنساني ، سواء كان هذا النتاج قديما أوحديثا ، وليس من شك أن بعض الغلاة في أمر التراث ، يخلطون بين خصوصياته ، وخصوصيات الوحي ، فيضفون مميزات الوحي على النتاج الإنساني الذي قدمه لنا الأسلاف البررة ، وهذا تعنت يسيء إلى التراث والوحي معا ، لأنه يعطي مبرراً للمتغربين فكريا ، أن يخلطوا في جذور المسألة ، ويشوهوا معالمها ، وهذا النوع من الغلو قديم وليس محدثا ، وقد عرض له الأصوليون تفصيليا في أبواب : الاجتهاد والتقليد .

وعلى الجانب الآخر ، فإن الكثيرين من أصحاب المذاهب الفكرية ، والأيديولوجية الغربية - من أبناء العرب ، يحاولون إعطاء هذه المذاهب ، والتي هي نتاج إنساني ، غير مقدس وغير معصوم ، وغير خارج عن تحديات الظرف الزماني والمكاني ، يحاولون إعطاءها خصوصيات الوحي ، من القداسة والإطلاق ، فهي - عندهم - حق مطلق ، وبالتالي ؛ فهي القيمة والمهيمنة على ماسواها ، بل إنهم ليصلون إلى حد تحكيم هذا التراث الإنساني في الوحي ذاته - القرآن والسنة - كما شاهدنا بوضوح في محاولات الإسقاط الفكري ، التي أخرجها نفر من الماركسيين العرب [1]

إنه ينبغي أن يكون واضحا ، أن كافه الأفكار والمذاهب والأيديولوجيات الأوروبية ، هي نتاج بشري ، ولا يسيء إليها معنى القدم ، بذاته ، كما لا يرفع من قدرها معنى الجدة لذاتها ، ونحن نملك هذا التراث ، كما نملك أي تراث آخر ، ومن حقنا النظر فيه ، وتقييمه ، من خلال مقوماتنا الأصولية الثابتة والمطلقة ، والمميزه لهوية الأمة ووجودها الحضاري ، والمنبثقة عن القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ومن حقنا كذلك ، من وراء ذلك ، أن نحاكم هذه المذاهب إلى خصوصيات واقعنا ، نقبل مانقبل ، وندع ماندع ، ونبدل مانبدل ، وليس من حق أحد أن يتهمنا برفض « المعاصرة » لأننا رفضنا قبول هذه الفكره أو تلك ، وهذا

(١) يمثل كتاب الطيب تيزيني « من التراث إلى الثورة » أبرز هذه المحاولات وسيأتي عرضه بإذن الله .

التقييم أو ذلك ، وهذا السلوك أو غيره ، وهذه الأيديولوجية أو غيرها ، ويتفرع من هذا البيان ، فساد كافة المحاولات الجديدة ، لتطويع التراث الإسلامي ، فضلا عن الوحي ذاته ، بما يتوافق مع الأفكار والمذاهب الأوروبية الوافدة ، سواء عن طريق الإسقاط الفكري ، أو عن طريق القراءات الانتقائية المبتسرة .

* * * *

ومن المداخل الخاطئة كذلك ، تعميم وصف المعاصرة ، والنظر إلى الحضارة المعاصرة ككل لا ينفصل ، إما نقبلها برمتها ، وإما ندعها كلها ، ولا يجوز إكتساب الإبداعات التقنية والفنية ، وما اتصل بها من طرائق التنظيم والإدارة ونحو ذلك ، مع رفضنا - في نفس الوقت - النتاج الفكري والثقافي والأدبي المتولد في مجتمعاتها الأوروبية ؛ بعض الباحثين يقدم هذا المعنى معتمدا الخفاء الحي ، خلال ضبابية المصطلحات ، وبعضهم - لويس عوض مثلا - يصرح بذلك جهرة ، ولا يرى فيه حرجا (١) .

وقد سبق وبينا - غير مرة - أن هذا المزج مجرد خدعة ، ولا يملك أصحابه دليلا ، ولا مستندا علميا موضوعيا يصح ، في حين أن التاريخ والواقع ، يثبتان بطلان هذا المنحى ، فالتاريخ يثبت أن النهضة العلمية والتقنية الأوروبية ، قامت أساسا على إبداعات الحضارة الإسلامية ، في العلوم الرياضية ، والطبيعية ، والطبية ، والنفسية ، والفلكية ، ، وما اتصل بها من مناهج للبحث ، كالتجريبية المادية ، وغيرها ، ثم طورت فيها ، وأضافت إليها ثم تجاوزتها بينما عمدت إلى عزل المؤثرات الفكرية والمنهجية الإنسانية الإسلامية . وثبتت المذهبية اللادينية .

---

(١) راجع حديث لويس عوض إلى جريدة « النهار - العربي والدولي » بتاريخ ١٩٧٨/١٢/١٨ وراجع الطيب تيزيني « من التراث إلى الثورة » ص ٤٣٤ ، ط بيروت « الثالثة » ١٩٧٩

ثم إن الحضارة الأوروبية ذاتها ، من جهة النتاج الفكري الإنساني ، تصطرع بداخلها أفكار ومذاهب وأيديولوجيات ، تصل إلى حد التناقض الكامل ، في الرؤية والهدف ، فكيف يصبح كل هذا التراث الفكري المتناقض ، قَيِّما على حياتنا العربيه الإسلامية ، وهل سنجني منه إلا تجزئة الأمة وتفتيتها ، مثلما رأينا بأعيننا في العصر الحاضر ؟ !

يؤسفنا أن نقول ؛ إن هذا الخلط ؛ يمثل محاولة غير نزيهة ، لاستثمار إبهار التقدم التقني الهائل ، الذي وصل إليه الإنسان ، لتمرير أنماط من القيم والأخلاقيات والسلوكيات والمفاهيم الفاسدة إلى داخل مجتماعتنا ، في حين أن هذه الجوانب نفسها هي التي تعوق الآن التقدم التقني ، وتدفع به إلي مسارات تدميرية خطيرة ، فضلا عما خلفته في المجتمع الأوروبي ، من أمراض نفسية واجتماعية وإنسانية ، بالغة الخطورة ، غدت بادية للعيان ، مهددة لوجوده الحضاري برمته .

* * * *

ومن المداخل الخاطئة كذلك ، المدخل النفسي الانفعالي ، فكثيراً مايدور المتحاورون فى قضية الأصالة والمعاصرة ، على غير هدى ، بفعل تحكم هذا المدخل الخاطئ ، سواء من يغالي في مفهوم الأحساس « بالأصالة » ، أو من يغالي في مفهوم الدخول إلى « المعاصرة» .

فالمغالون في التأصيل ، يصلون - أحيانا - إلى حد اتهام كل مايأتي من الغرب على أنه شر وفساد ، من حيث المبدأ ، دون ضبط أو تفصيل ، ومنهم من يزعم أننا قد كفينا من تراثنا عما سواه ، بل حتى عن أي نتاج جديد يبدعه أبناء الأمة ، تحت دعوى « ليس في الإمكان أحسن مما كان » ، وهي كلمة حق في مواضع ، كما أنها كلمة باطل في مواضع أخرى ، منها ماقصدوا إليه ، لأنهم يتحجرون ما وسعه الله على عباده .

وعلى الجانب الآخر ، هناك من يقدم على هذه المسألة ، بنزعة عاطفية حالمة جيّاشة ، بالوقوف في صف الأمم المتقدمة والعظمى ، بأي ثمن ، وبأي طريق ، لا يلوي في ذلك على خير ولا شر ، وقد ذهب إلى شيء من ذلك - من قبل - الدكتور طه حسين ، يوم كتب عن السبيل الذي يراه لنهضة الأمة فيقول : « أن نسير سيرة الأوروبيين ، ونسلك طريقتهم ، لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، وحلوها ومرها ، ومايحب منها و مايكره ، وما يحمد منها ومايعاب (١)

والحقيقة أن هذا المدخل النفسي الانفعالي ، كثيرا ما ينتج عنه مزالق خطيرة على طريق النهضة تفسد عملية البناء ، وتهدر الطاقات الفعالة ، فضلا عن كونه مدخلا ، غير عقلي ولا موضوعي ، ولا يستطيع أصحابه وضع تصور تفصيلي لهذا المنحى ، مع وجودنا كأمة متميزة ، إنها مجرد حالة نفسية ، تشكل رد فعل غير متزن ، لوضعية التخلف الحضاري ، الذي تحياه الأمة في هذا العصر .

ونلفت الذهن ، إلى أن هذا المدخل ، وإن كان يتميز ويتفرد لدى نفر من الباحثين ، إلا أنه يكاد يتغلغل في كافة المعالجات التي تقدم لهذه الإشكالية ، في خفاء وغموض ، مما ينحرف بموضوعية البحث، بل إن هذا التغلغل الخفي هو ، أشد خطرا من سابقه ، من حيث صعوبة إدراكه ، والتحرز منه ، لدى الباحث ، ولدى المتلقي له على حد سواء .

* * * *

ومن المداخل الخاطئة كذلك ، محاولة إخضاع الإشكالية ، لضبط مصطلحات أيديولوجية ، خارجة عن حد مفرداتها الأساسية والحقيقية .

ونعني بالمصطلح الأيديولوجي ، ذلك الذي يخدم معنى فلسفيا اجتماعيا

(١) جاء ذلك فى كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر » البند السابع راجع « الأعمال الكاملة » ص ٥٤ جـ ٩ ، ط دار الكتاب اللبنانى بيروت « الأولى ١٩٧٣م »

مذهبيا معينا ، وليس من شك في أن محاولة قسر مفردات القضية لتطاوع هذا المصطلح ، هي بمثابة المصادرة على القضايا كلها ، وليس فقط على الرأي الآخر فيها .

وأشهر تلك المصطلحات ، مصطلحات « التقدمية » ، « الرجعية » ويشيعان من خلال طروحات أصحاب الفكر الماركسي ، والاشتراكي ، ومن دارَ في هذا الفلك ، من القوميين وغيرهم ، وهذا الفريق يحاول استقطاب إشكالية الأصالة والمعاصرة ، من خلال مصطلحي : التقدمية والرجعية ، وبعضهم يصرح بوضوح أن دعوى « الأصالة » هي مجرد خرافة ووهم ، ويرددون كثيراً قَوْلَه « بابلو نيرودا » : « أنا لا أعترف بالأصالة ، إنها لصنم آخر مصنوع في عصرنا ذي الانهيار السريع » [1]

بيد أنهم - في الحقيقة يحاولون مصادرة القضية برمتها لصالح أيديولوجية معينة ، فهم لا يرفضون معنى الأصالة من حيث الأصل ، ولكنهم يريدون فرض مفهومهم لها ، فالقطب الذي يمثل صحة الفاعلية الإنسانية هو « التقدمية » و التقدمية بدورها ، تقاس بمدى التزام المفكر أو الفكرة بأصول الأيديولوجية الماركسية ومعطياتها ، بل إن عامة الخلافات بين الفصائل الماركسية ، كاللينينية ، والمادية ، والستالنينية ، والتروتسكية ، وغيرها ، إنما مرده إلى النزاع حول مدى التزام التجديد الذي أحدثه هؤلاء القادة أو المفكرون ، بأصول المادية الجدلية التاريخية ، أي أنها وجه آخر لإشكالية الأصالة والمعاصرة ، بيد أنهم لا يريدون الاعتراف بذلك ، حتى لا تتعرى مصادرتهم على القضية بالخداع المصطلحي .

إن مثل هذا المدخل ، فضلا عن كونه تجاوزاً لموضوعية البحث وأبعاده الحقيقية ، والتاريخية والحضارية ، فهو يمثل نوعا من التضليل ، والانتهازية

---

(١) انظر : د. عبد العزيز المقالح « أزمة القصيدة الجديدة ص ٣٠ » ط دار الحداثة ، دار الكلمة بيروت صنعاء - الأولى ١٩٨١ م.

الفكرية ، التي لا تلوي على شيء من أمر الصدق ، أو التجرد للبحث عن الحقيقة ، وهو في النهاية يشوش على الإشكالية ولا يحلها ويعقدها لا يبسطها ، لأنه من حيث المبدأ ، لم يقصد إلى الحل والتوضيح ، بقدر ماقصد إلى تطويع مفرداتها ومضامينها لخدمة مذهبه .

* * * *

الهوية والتراث

كثير من القضايا الفكرية والحضارية التي يشهد صخبها وضجيجها فكرنا المعاصر ، لم يكن لها في أزمنة الأمة الماضية أي ذكر ، ولم تكن تثير انتباه العلماء والدارسين والفلاسفة ، إلى الحد الذي يمكننا معه أن نقرر ، بأن مثل هذه الأفكار هي بدع حضاري جديد ، ربما كان بعضه وافدا على الأمة ، مقحما على مسارها الفكري والحضاري ، دون مبرر منطقي مفهوم ، ولكن البعض من هذا « البدع الفكري » ، كان مولده في حياتنا الفكرية الحديثة طبيعيا ، بفعل التحديات الجديده التي تواجه الأمة ، أو بفعل ماأصاب مسيرتها التاريخية من خلل أو انقطاع أو جمود .

ومن هذه القضايا الجديدة ، أو « البدع » الفكرية الحضارية المستحدثة ، الحديث عن مشكلة « الهوية » الحضارية للأمة ، والانتماء التاريخي لها ، وكذلك الحديث عن «التراث » وصلته بالواقع الحالي للأمة ، ومن ثم ، بمستقبلها الإنساني ، ويندرج في هذا السياق الحديث حول إشكالية « الأصالة والمعاصرة » ونحو ذلك من تفريعات .

ومثل هذه القضايا المشكلات ، كما قدمنا : هي قضايا بدعية مستحدثة في فكرنا الإسلامي المعاصر ، ومشكله طارئة لم يسبق للعقل الإسلامي أن تناولها من قبل ، وهاهو التراث الإسلامي الكبير مازال حيا نابضا بين أيدينا ، يشهد على صدق هذه المقوله . بل إن نفس المصطلحات الجديدة ، المعبرة عن القضية لم يكن لها وجود في ذلك الوقت ، فإنه لعزيز أن تجد من يتحدث عن مصطلح « الأصالة » أو تجد من يتحدث عن مصطلح « التراث » ، وقد يكون عبثا أن نبحث عن مصطلح مثل « المعاصرة » !

هذه المشكلات الفكرية المحدثة ، تملك مبررات طرحها حديثا ولا شك ، إلا أنها - في جوانب كثيرة - كانت تمثل نقاط تقاطع فكري مفتعلة لإرباك العقل الإسلامي الحديث وإثارة الشكوك والريب حول مسلماته العقيدية ، وخياراته

الإنسانية التاريخية .

أما من حيث امتلاكها لمبررات الطرح الحديث ، فذلك أن الأمة في ماضيها كانت تمتاز بتماسك نسيجها الحضاري العام ، في العمق الزمني ، أي أن تحولاتها الفكرية ، ونموها العقلي ، وتطورها الحضاري ، كان يتم وفق سنن التطورات الثابتة والطبيعية ، من دون قسر أو تكلف ، ومن دون اختراق أجنبي قوي يثير القلق والتنافر داخل ذلك النسيج الحضاري ، فالذي يتأمل في نتاجات القرن الرابع الهجري ويقارنها بنتاجات القرن الأول ، لن يجد ثمة تنافراً بين هذا النتاج وذاك ، وإنما يجد توافقا كبيرا في الروح العامة ، وفي المرجعية الحاكمة والموجهة للنشاط الحضاري - الفكري والمدني - كما يجد تجانسا في المنهج ، وهو بلا شك سيجد اختلافا بين الحالين ، وتبايناً بين النتاجين ، وهذا طبيعي ، لتراكم الجهد الإنساني المعرفي بالإضافة والتطوير ، ولكن الشاهد في ذلك ، أنه لن يجد ثمة تنافرا بين النتاجين ، بحيث يجد الروح الإنسانية بينهما متناقضة ، أو المناهج معكوسة ، أو المرجعيه الفكرية الحاكمه متبدلة ، أو المنهج العام غائبا بالكلية .

أما في حالتنا الحضارية الجديدة ، فالأمر يختلف ؛ لأن النسيج الحضاري في الأمة لم يتصل ، بل حدث فيه الخرق والانقطاع ، بالفعل السلبي الذاتي ، أو بالفعل الإيجابي الخارجي ، الأول يتمثل فيما شهدته الأمة من جمود فكري وإبداعي ومدني ، استمر بضعة قرون ، عزز من عمقه وخطورته حالة العزلة التي فرضتها الأمة على نفسها ، فافتقدت بذلك القدرة على تمييز موقعها في المسار الإنساني العام ، هل هي سابقة أم لاحقة ، متقدمة أم متخلفة ، حتى أفاقت على طرقات الغزو الخارجي واسع النطاق - وهو الفعل الإيجابي الخارجى - الذي أضاف للانقطاع في النسيج الحضاري للأمة ماعزز من وجوده ، ووسع الخرق ، وباعد بين ماضي الأمة وحاضرها وأثار الارتباك في مدركاتها العقلية والتصورية بما أدخله من مناهج ومعارف وفكر وفلسفات ومذهبيات إنسانية جديدة ، إضافة للصدمة

الكبرى التي تمثلت في انكشاف موقع العالم الإسلامي المتخلف أمام التفوق « المدني » الأوروبي الهائل في مختلف الميادين .

كان طبيعياً - إذن - بعد أن هدأت العاصفة ، وخف قرع الصدمة ، أن يبحث العقل الإسلامي المعاصر عن ماهيته الحضارية ، عن « هويته» ، وخصائصه الإنسانية التي تتيح له مبررا للزعم بأنه ينتمي إلى « أمة » ذات حضور تاريخي متميز من جانب ، ومن جانب آخر ، تملك - هذه الأمة - القدرة على الانطلاقة المستقبلية الجادة والمبدعة في ظل تميزها الحضاري واستقلالها في حركة التاريخ .

كان السؤال نخبوياً في بدء الأمر ، يدور في أذهان وعقول نخبة محدودة ، من أبناء الأمة ، تميزت بالتفوق الفكري ، والقدرة على الاتصال بصميم الحالة الأوروبيه المتفوقة ، مع بصرها البعيد بتاريخ أمتها ، وتراثها الحضاري الكبير ، في ذات الوقت الذي تنفذ ببصيرتها إلي الآفاق البعيدة في مستقبل الأمة ، مدركة ماينتظرها من تحديات وجهادات ضخمة ، ولكن استمرارية التدفق الفكري المذهبي والمعرفي والسلوكي والقيمي «و الشيئي » من قبل الغرب على ديار الإسلام ، جعل الأزمة تصل إلى مختلف قطاعات الأمة ، ومستوياتها الفكرية ، وشرائحها الاجتماعية ، لأن الغزو الثقافي ، قد وصل إلي داخل بيوت المسلمين .

كان هذا رد فعل طبيعي على حالة الانقطاع في النسيج الحضاري للأمة ، وكان تساؤلا مشروعا للأجيال الجديدة ، أن تبحث عن هويتها ، التي تكاد تندثر تحت سيل الوافدات المستوردة من قيم الغرب الفكرية و الشيئية .

ولكن وجد بالتوازي مع هذا التساؤل المشروع ، اتجاهات أخرى تحاول أن تصرف الذهن عن تلقي الإجابة البسيطة المباشرة ، والناصعة من صفحات التاريخ ، لكي توظف هذه « الإشكالية » بما يعمق من حيرة العقل الإسلامي المعاصر أو يدفعه إلى اليأس من محاولة البحث عن هذه « الهوية » الغائبة وهذا السلوك هو مايمكن التعبير عنه « بقطع الطريق » على النحو الفكري الراشد في الأمة .

لقد وجد من يتحدث عن التراث ليس بوصفه الفعل الإنساني المتعاطي مع مرجعية الإسلام ، وإنما بوصفه هو الإسلام ذاته ، أو هو البديل عن الإسلام ، وأصبح المسلم المعاصر يواجه الحديث عن القرآن والسنة - الوحي - بوصفهما « تراثا إنسانيا » وبالتالي يكون « المنهج النقدي » الذي يسري على التراث الإنساني يسري عليهما ، ونتج عن ذلك محاولات تناول النص القرآني كوثيقة تاريخية قد لا تثبت علميا (طه حسين على سبيل المثال) ، ومحاولات أخرى للتعامل مع النص القرآني كنوع من فنون النص ومحاولة بكر في الفن الروائي ، بما يحمل معه الخيال واللا واقع ونحو ذلك (محمد أحمد خلف الله) ، كما وجدت محاولات للتعامل مع الوحي بوصفه « نصوصا أيديولوجية » تقبل النقد من خلال سياقها التاريخي الاجتماعي (محمد أركون على سبيل المثال) ، وغني عن البيان ما تحمله هذه المحاولات من مخاطر على « هوية المسلم » من حيث إنها تطعن في صلب هويته ، وعمادها ، وقطبها المحوري ، ألا وهي عقيدته الإسلامية ، مع ملاحظة أن هذه المحاولات « الاجتهادية » توضع تحت وصف « الدراسات التراثية» ومن ثم ؛ يطلق على معظم أصحابها وصف « المفكر الإسلامي » ، وكل ذلك من أوله إلي آخره إرباك للعقل المسلم ، أو سحب له إلى مسالك التيه والضلال ، إلى الحد الذي يدفعه لليأس من البحث عن « هوية » .

كان الربط بين الهوية والتراث - بالمفهوم السابق - مدخلا للتضليل من جانب آخر ، لأنك إذا نزعت الأصل البارز ، والقطب المبهر الممثل لهوية الإنسان المسلم أو الأمة المسلمة ، أعني « الإسلام » واستبدلته بمصطلح جديد لا يزال خاضعا للتنازع في تحديد ماهيته ، أعني « التراث » ، فقد فتحت الباب لإدخال الحديث عن الديانات السابقة للإسلام ، حتى الوثني منها ، بوصفه جزءا من « هوية » ، الأمه المسلمة ، فالآشورية ، والفارسية والفرعونية والفينيقية تصبح أجزاءاً لا تتجزأ من « هوية » المسلم وانتمائه التاريخي ، وسوف لن يعدم صاحب هذا الرأي شاهدا من شجرة ، أو « كعكة العيد » أو رسم « فنجان القهوة » - كلها شواهد

أنقلها عن أصحابها وليست من عندي ! - لكي يخلص بأن هذا التراث الجاهلي الوثني حي في الواقع وبالتالي فهو جزء من الهوية الإنسانية للفرد وللمجتمع ! إلي الحد الذي يقول فيه باحث أكاديمي وميداني مصري كبير ، وهو الدكتور « سيد عويس » : أنا أرى نفسي وثنيا في بعض تصرفاتي ، ونحن المسلمين المصريين في الواقع وثنيون ومسيحيون ومسلمون في وقت واحد ! ومن دلائله على ذلك القاطعة ! قوله : أنا أعتبر نفسي كمصري في ضوء أنماط سلوك وثني ، ويتمثل ذلك عمليا في قيام ربة البيت بنقش قرص الشمس على الكعك ! » .

وقد يظهر - على هذه السبيل - من يلمس في تراثنا روح الانفتاح على الحضارات الأخرى، فيتخذها ذريعة إلي تبرير طوفان الغزو الثقافي الأجنبي المهدد لهوية الأمة بدعوى « الانفتاح » بل قد يذهب بعضهم (الدكتور فؤاد زكريا) إلى حد نفي وجود « غزو ثقافي » أصلا ، ثم ينتهي إلى أن الحديث عن « الأصالة » هو وهم وخرافة ، وخداع للنفس .

ومن ثم ؛ نقول بأن ربط الهوية بالتراث ، وإن بدأ محاولة مشروعة للبحث عن رؤية حقيقية ، وضبط معالم الأمة وخصوصيتها الحضارية ، إلا أنه قد انتهى إلى تغييب هوية الأمة من حيث صرف النظر عن « الإسلام » والتبصر بمدركاته المعرفية والتصورية ، بوصفها - وحدها المحددة لمعالم الخصوصية الانسانيه للأمة المسلمة ، بشهادة التاريخ ، وشهادة الواقع والحس المشهود .

أبجديات منهجية غائبة
في
الدراسات التراثية المعاصرة

في حياتنا الثقافية والفكرية الحاضرة ، ثمة ظواهر عديدة تدلل على أن خللا خطيرا بدأ يَدُبُّ في هذه الحياة ، وعلى وجه التحديد ، إن الخلل قد أصاب مادة هذه الحركة الثقافية والفكرية وقوامها ، أعني الحقيقة ، ومكانتها ، ومفاهيمها ، وضوابط البحث عنها .

فلقد تحولت الأبحاث الثقافية والفكرية المعاصرة ، عن دورها الأساسي العلمي والأخلاقي ، في الكشف عن الحقيقة ، وتجليتها للأذهان وإضاءة جوانبها ، والتجرد لها ، إلي نوع من الاستثمار والتوظيف لهذه الأبحاث من أجل طمس الحقيقة ، والتعتيم على معالمها ، والاحتيال على مرتكزات البحث فيها ، وضوابطه البدهية ، يحدث هذا الخلل ، تحت تأثير دوافع شتى ، ونوازع متباينة ، من الإستئجار السياسي ، إلى الانتماء التنظيمي أو العقائدي ، إلى الولاء المادي والأدبي لمؤسسات أجنبية سخية شرقية وغربية ، إلا أن الجريمة على كل واحدة وثابتة ، ألا وهي قتل الحقيقة .

ولم ينأ البحث في تراثنا العربي والإسلامي عن انعكاسات هذه الحالة المرضية المؤسفة [1] بل لا نتجاوز العدل إذا قلنا إن هذا التراث ، بفعل التحولات الاجتماعية الجديدة ، قد ناله القسط الأكبر من هذا الطمس و التعتيم والاحتيال ، من كافة الاتجاهات الرافضة أو المعادية له ، وعلى الرغم من براعة هؤلاء « المحترفين » إلا أننا لا نعدم الوقوف على إشارة هنا ، أو لمحة هناك ، من عثرات القلب ، وفلتات القلم ، التي يشاء الله تعالى أن يكشف للناس من خلالها ، الهوية الحقيقية لهذه الأبحاث ، والنوايا الفاسدة لأصحابها تجاه التراث . وهكذا وجدنا من يقرر منهم في بحثه حول التراث .أن مثل هذا البحث لا يعنيه الكشف عن قيمة ذاتية متجردة في التراث ، وإنما هو طريقة لازمة ، لأصحاب «الأيديولوجيات ! ! » التقدمية لكي يستطيعوا النفاذ من خلالها إلى الجماهير

(١) فى تعليقه على دراسات الدكتور « محمد النويهي فى التراث يقول الدكتور « طيب تيزين» إنها حلقة متقدمة من تكتيك فكري سياسي » ؟! ! « من التراث إلى الثورة » ص ٣٦٧ ط بيروت « الثالثة » ١٩٧٩ م

المسلمة ، عن طريق لغة التراث ، وتحت رايته ، بحيث يدمجوا قضايا التراث في قوالبهم الأيديولوجية [1] أي أن الأمر - بوضوح شديد - لا يعدو كونه خداعا للأمة في تراثها ودينها ، واحتيالا على قضايا التراث . بل إن الموقف يتعرى تماماً ، حينما نقف على عبارة واضحة وحاسمة ، لأحد هؤلاء ، يصف فيها بحثه للتراث العربي الإسلامي ، بأنه كان بمثابة « تصفية حساب مع هذا التراث » ؟ ! [2] ، ولنا أن نتخيل مايمكن أن يخرج به قلم ، يحركه ضمير ، ينضح بكل هذا الحقد ، وبكل تلك المرارة ، التي لخصتها لنا هذه العبارة .

إن مما لاريب فيه ، أن مثل هذه الظواهر وتلك المواقف ، تعطينا المبرر ، الأخلاقي والموضوعي ، لتعرية أصحابها وكشف زيف كتاباتهم ، وإضاءة الجوانب الخفية والخطيرة ، التي يتحركون من خلالها ، بهدف محاولة تدمير هذا التراث ، أو التعتيم على جوانب الحقيقة فيه .

وعلى هذا السبيل ، نرى من الضروري في هذا المقام الكشف عن بعض القواعد العلمية والضوابط المنهجية المشروطة لأي بحث في التراث ، ولا سيما تلك التي أهدرت عمدا في العديد من دراسات المعاصرين .

وبداية ، ينبغي التنبيه على أن المراد بالتراث ، بالضبط الاصطلاحي المتواضع عليه ، هو النتاج العقلي والنفسي والحركي والوجداني ، بكل تشعباته ، والتي أفرزها الوجود العربي الإسلامي في حقبه المختلفة ، وأن الحديث عن القرآن المجيد والسنة المشرفة بوصفهما تراثا ، هو من قبيل التجوز غير المحمود - من وجهة نظرنا - فالتراث هو النتاج الإنساني الذي يخلفه السابق للاحق ، ومن ثم فلا يجوز بحال الخلط بين الوحي الرباني وبين هذا النتاج البشري ، فلكل خصائصه ومعالمه ومقوماته الذاتية ، وبالتالي فلكل منهجه في النظر والبحث الذي تقتضيه

---

(١) راجع : عبد الله النديم «فى سبيل ثقافة عربية ذاتية» ص ١١٢ ، ١١٣ ط بيروت «الأولى» ١٩٨٣م.

(٢) د. طيب تيزين ، المصدر السابق ص ١١٠٣ .

خصوصياته ، وأن الخلط بين كلا المنهجين ، من شأنه أن يسقط كافة نتائج البحث، حيث ترتبت على فساد منهجي ، وفوق ذلك فإن من شأنه أن يُسقِط وصف النزاهة العلمية عن صاحبه .

وفي الإجمال ، فإن النظر في الوحي ، وما ارتبط به من اجتهاد ، سواء كان هذا النظر على وجه الإنشاء ، أو على وجه المفاضله والترجيح ، لايجوز إلا لمن استكمل شرائط الاجتهاد الشرعي وقواعده العلمية ، المثبتة في كتب أهل العلم .

ونتجه الآن - بعون الله - إلي بيان الضوابط المهدرة ، في الأبحاث المعاصرة ، التي تعالج قضية التراث .

أولا : حيادية البحث وموضوعية التحليل

إن الموقف التاريخي ، بوصفه حالة إنسانية صاغتها عدة حوادث جزئية ، ينبغي للباحث أن يقرأه من خلال هذه الجزئيات المفردة التي شكلته وصاغته ، ولا يجوز لباحث أن يتقدم بإضافة أو بحذف ، حسب رؤيته الشخصية ، عند محاولته استحضار الموقف التاريخي ، إذ من المتقرر أن التاريخ - بوصفه علما - هو مايُرى لا مايُتَخَيَّل وأن الموقف التاريخي - بوصفه نتاجا لحادثات وقعت - هو ماكان فعلا ، لا مايجب - حسب رأي الباحث - أن يكون .

وبالتالي فنحن مضطرون إلى إسقاط كافة النتائج والتحليلات ، التي خرج بها باحث قد قرر سلفا : أن النظريات الاشتراكية العلمية « الماركسية » هي المنظار الذي يجب أن ننظر من خلاله إلى التراث ، فما استقام منه لها قبلناه ، « وأما ملا يستجيب منه لذلك فإنه يعزل تاريخيا »(١)

وأقول : يجب إسقاط كافة نتائج هذا البحث وتحليلاته ؛ لأنها - حسب منهجه - لن تخرج عن كونها حلما موهوما ، انقدح في مخيلة الباحث ، تحت ضغط أهواء فاسدة مترسبة فيها ، ولن تتحول أبدا إلى تحقيق علمي تاريخي ، أو تراثي .

---

(١) نفس المصدر ص ٣٤٧.

وكذلك نحن مضطرون إلى إطراح مازعمه باحث معاصر آخر ، عندما تحدث عن مفهوم « الأمة » كظاهرة حَيَّة من مظاهر الوحدة الإسلامية ، فيقرر « أن العرب هم الذين أقاموا هذه الوحدة ، أقاموها لحسابهم الخاص ، أيام النبي عليه الصلاة والسلام ، وأبي بكر رضي الله عنه » (١)

فإننا إذا جردنا هذه العبارة من لغة الحوانيت والتجار ، فلن نجد فيها إلا تخليطا شائناً ، وتحليلا فاسدا يقفز فوق الأسس العلمية للبحث ، فمن الثابت التقرر ،أن مفهوم الأمة ، مفهوم قرآني أصيل ، بل أن هذا المفهوم الذي جَسَّدَهُ وحدة المسلمين في الواقع التاريخي والإنساني القديم ، في أروع صورة عرفتها الإنسانية ، هو تكليف شرعي ، لا يسع العربي ولا غير العربي من المسلمين أن يتجاوزه (٢) . ولقد ألح النبي الكريم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشائع المستفيض عنه ، على ترسيخ هذا المفهوم في ضمائر المسلمين : « المُسْلِمُ للمُسْلِمِ كالْبُنْيَانِ » ، « اَلمُسلِمُونَ عُدُولٌ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمُ ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَن سِوَاهُمْ » ، ولقد قاتل العربي أخاه وأباه وعمه وعصبيته على هذا الدين ، ولقد نصر العربي الرومي والزنجي والفارسي على العربي المشرك ، فأين وجد الباحث في روافد هذه الحقيقة الرائعة ماسوغ له طرحه الغريب .

المؤسف أن هذا الباحث ، تحت تأثير إيمانه بالنظرية القومية العلمانية ،أراد ـ أو زعم – التحيز للعرب ، والتعصب لهم ، على حساب الحقيقة ، ولكنه قد انتهى فعلا إلى سب العرب بأبشع سبة ، حيث أظهرهم كنفر من الانتهازيين والمتحايلين ، الذين سعوا إلى استعباد الشعوب بطريق المخادعة ، السيطرة على مقدراتهم « لحسابهم الخاص » فهل يجد حانق على العرب ، خيرا من هذه المقولة

---

(١) د. محمد أحمد خلف الله « الوحدتان » ، مجلة « الوحدة » عربية تصدر في باريس ، العدد الأول – السنة الأولى ، أكتوبر ١٩٨٤ .

(٢) راجع الآيات : ١٠٣ آل عمران ، ٥٥ ، ٥٦ المائدة ، ٧١ – التوبة ، ١٠ الحجرات على سبيل المثال.

ليطير بها كل مطير ؟ ، ناهيك عن تجريح النبي نفسه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه خير القرون ، والإسلام ذاته من وراء العبث .

ثانيا : صرامة البحث وأخلاقياته :

وذلك أن هذا التراث ، من حيث جذوره العميقة وروافده الجوهرية ، وروحه العامة يمثل إفرازا دينيا بكل أبعاده ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن هذا التراث من حيث نتاجاته العقلية والمعرفية ، وحركاته السياسية ، وإبداعاته الوجدانية والإنسانية في شتى مناحي النشاط الإنساني هو بمثابة ضمير أمة بأسرها ، تناقلته وأثرته عبر أجيالها العديدة ، ومن ثم كان البحث في هذا التراث، يتعرض حتما للخوض في ضمير أمة ، أو قضية دين ، مما يكون من شأنه فرض صرامة ودقة في البحث - أشد ماتكون الصرامة والدقة - وأخلاقيات في التناول - أسمى ماتكون الأخلاقيات - لجلال الأمر وخطورته .

نخلص من ذلك إلى بيان أننا حين ننسب حركة ما ، أو موقفا ما ،أو مذهبا ما ، إلى الإسلام ، فإنه يلزمنا - ضرورة - أن نحاكم تلك الحركة ، أو ذلك الموقف ، أو هذا المذهب ، إلى الإسلام ذاته ، ووفق قواعده ، وبالتالي يجب إخضاع ذلك كله لهيمنة القرآن والسنة ، بوصفهما مادة الإسلام وقوامه ، وإن أي تجاوز لتلك المبدئية المنهجية ، تحت أي دعوى كانت لن يعدو كونه افْتِئَاتا على الإسلام ، وتعتيما على الحقيقة ، وتعمدا للإضلال .

لقد كتب أحد الباحثين المعاصرين يقول : « وباسم الذين يريدون أن يتمتعوا بحرية الاختيار أمام قوى المجهول .. أعلن المعتزلة أن الإنسان هو الذي يخلق عمله لا الله ، ولا أي سلطان آخر ، فالإنسان ليس جماداً تحركه يد المجهول ، يد السلطان ! » (١)

وقضيه « خلق أفعال العباد » ، كما هو ثابت في كافة كتب الأصول والعقائد

---

(١) عبد الرحمن الشرقاوي « قراءات فى الفكر الإسلامى » ص ١١ ط . دار الوطن العربى ١٩٧٥م.

والفرق ، مسأله عقائدية خالصة ، تحكمها النصوص وقواعد النظر الصحيح ، ثم إنها من حيث معطياتها العلمية والسلوكية لا يفترق فيها السلطان عن السوقة ، بل إن السلطان نفسه ، وفي ثلاثة أدوار متعاقبة من أدوار الخلافة العباسية - كان يدين بمذهب الاعتزال في ذلك . ثم آن لنا أن نسأل : هل حقا طرح المعتزلة قضية « خلق أفعال العباد » ردا على من نسبها إلى « المجهول » وإلى « السلطان » أم أن الأمر هو نوع من الفوضى العلمية ، ومحاولة لتفريغ قضايا العقيدة ، من مضمونها الديني ، وطرحها في سياق مادي لا ديني فاسدٍ ؟ !

ولقد انتهى الباحث فعلا إلى أن زعم « كان الفكر المعتزلي ، هو المظهر الفلسفي للأهداف السياسية التي يريدها الشعب ؟ !(1)

ونسأل : من هو « الشعب » الذي يعني ؟ وأي طائفة منه على وجه التحديد؟ وفي أي بقعة بالتحديد ، من ديار المسلمين الممتدة من الهند حتى الأندلس ؟ وأين هو الإحصاء العلمي الموثق الذي بنى عليه الباحث « وهمه » ؟ وكم نفس أحصاها فيه ؟ ثم نسأل أخيرا في عجب : لماذا يستبدل الباحث اسم « المسلمين » باسم علماني آخر « الشعب » ؟ ! ألا يسعنا أن نقرر أن الباحث قد تعمد الهرب من الاسم الشرعي « والتراثي » كذلك ، لعامة الأمة لأنه في لفظه يعطي أن الأمة بوصفها مسلمة ، فهي تحتكم في عقائدها إلى قاعدة الإسلام ومادته « القرآن والسنة » ، ومن ثم فإن تمييزها أو اعتقادها أو انتماءها لا يرتبط - في ذلك الأمر - بسلطان ولا بغيره ، وهو الأمر الذي يفضح تحايل الباحث على الحقيقة في الموقف التراثي .

إن مثل هذا التدليس الفاحش في الموقف التراثي ، لا يقف عند مجرد الخلل في الرؤية للواقع ، بل إن من شأنه أن يحدث انعاكاسات خطيرة على ذهن المسلم المعاصر ، تمس صلب دينه ومعتقده ، فضلا عن إخلاله بنظرة هذا المسلم نحو تاريخ أمته ، وبنائها الحضاري كله وثقته فيه .

---

(1) المصدر السابق ص ١٥

وبيان ذلك ، أن الباحث عندما يرسم الموقف على هذه الشاكلة الموهومة ، مبرزا فيها موقف المعتزلة كموقف ثوري مستنير ، ضد الظلم والسلطان الجائر ، فإنه ينتج - حتما - من هذه الصورة ، الطعن والتشهير بخصوم المعتزلة في ذلك جميعا ، فترتسم صورة أهل السنة والجماعة ،وعامة المسلمين - من غير المعتزلة - كممالئين للظلم والجور ، ومبررين لأهواء السلطان الجائر ومعاندين لدعاة الفضيلة والاستنارة ، ولما كان هذا الموقف من أهل السنة - مثلا - ينبثق من مذهب عقائدي ، فإن هذا التشويه والطعن ، ينعكسان - ضرورة - على العقيدة ذاتها ، بوصفها الموجه للسلوك العملي ، ثم لا يقف الأمر عند هذا الحد ، بل يتعداه إلى اتهام الأمة وعلمائها ، وفقهائها ، ومُتَكَلِّمِيهَا ، ودُعَاتِهَا ، وأُدَبَائِهَا ، ومُؤَرِّخِيهَا ، وسَاسَتِهَا ، وعَامَّتِهَا ، وعلى مَرِّ أجيالها المتعاقبة ، بالتواطؤ على الكذب ، ونصرة الباطل ، وطمس الحقيقة ، من حيث أخفوا جميعا الأسباب الحقيقية لموقف المعتزلة وخصومهم - والتي كشفها هذا الباحث العبقري!! - واتفقت كافة نتاجاتهم وموروثاتهم العلمية والفكرية والتاريخية - إلا الشاذ - على الانتصار لأهل السنة في ذلك الأمر ، ولفظ مذهب الاعتزال .

فماذا يبقي الباحث بعد ذلك من شرف الأمة ونقاء ضميرها التاريخي ؟ !

إن هذا الكلام ، ينتظم كافة الطروحات المعاصرة ، من أقلام معروفة ، والتي تتعمد القلب الحاد لحقائق التاريخ الإسلامي ، ومعالمه الرئيسية فيتجهون إلى إبراز الحركات الإلحادية والمنحرفة في التراث ، والإعلاء الكاذب من مكانتها ودورها في التاريخ ، وتقديمها على أنها البديل « الإسلامي » العقلاني والمستنير ، مهدرين في ذلك أبسط شرائط العلمية في البحث ، والأخلاقية عند الباحث .

ويستطيع القارئ والدارس ، مراجعة تُرَّهات هذه الدراسات ، حول حركات مثل : القرامطة ، والزنج ، والباطنية ، أو شخصيات مثل « ابن الريوندي » وأشباهه .

إن من حق الباحث أن يعيد النظر والتقليب ، ألف مرة في مواقف التراث أو

حركاته واتجاهاته ، ولكن شرط الالتزام بحدود الأمانة العلمية ، وضوابها المنهجية والأخلاقية .

ثالثا : خصوصية حركة التاريخ الإسلامي :

إن التراث الإسلامي ، بوصفه نتاجا لخصوصيات حضارية متميزة ، قامت وارتبطت ببناء عقائدي وعبادي وتشريعي وقيمي متميز ، لا يصح ولا يجوز ضبطه وفقا لقوالب ومفاهيم ومصطلحات غريبة عنه ، تمثل إفرازات لخصوصية حضارية أخرى ، قامت وارتبطت ببناء عقائدي وعبادي وتشريعي وقيمي ، مخالف أو مناقض للخصوصية الإسلامية ، لأن مثل هذا الإخضاع والضبط ، لن يخلو من أحد أمرين :

إما أن يؤدي بالباحث إلى تعديل هذا القالب أو المفهوم أو المصطلح الغريب في حدوده ودلالاته وإيحاءاته ، وبذلك يفقد مصداقيته العلمية الذاتية ، مما يجعل اللجوء إليه على هذا الحال محض عبث غير مبرر ، وإما أن يؤدي بالباحث إلى تعديل مفاهيم التراث ذاته ، وحقائقه ومعالمه ، بحيث يمكن تفريغها في هذه القوالب المجلوبة ، أو ضبطها وفق هذه المفاهيم أو الاصطلاحات الوافدة ، وفي ذلك ضلال أي ضلال ، وحَيْفٌ أي حيف ، وإهدار للحقيقة بكل معاني الإهدار .

فمحاولة إقحام تعبير « القرون الوسطى » - على سبيل المثال - كقالب تاريخي ، تضبط من خلاله حركة التاريخ الإسلامي وتراثه ، سيؤدي حتما إلى إهدار الحقيقة العلمية والتاريخية على النحو الذي بيناه آنفا .

إذ من المعروف أن تعبير « القرون الوسطى » كان إفرازاً لخصوصية تاريخية فى الحضارة الأوروبية ، وهو موضوع هناك - على وجه التحديد - للتعبير عن العصور الأوروبية المظلمة التي توسطت بين إشراقات الحضارة الهيلينية ، وبين البعث الحضاري الأوربي الحديث ، أي أنه يعني - في حركة التاريخ الإنساني العام - تلك المرحلة التاريخية ، التي برزت فيها إشعاعات الحضارة الإسلامية

المبدعة والخلاَّقة ، حيث هيمنت على حركة الفكر الإنساني ، فإذا ما أراد باحث نقل هذا القالب التاريخي ، ليضبط من خلاله حركة التاريخ الإسلامي ، فهو - إن التزم حدوده ودلالاته وإيحاءاته - سينتهي حتما إلى جعل عصور النهضة الحضارية الإسلامية الوضيئة ، عصور ظلام وانحطاط ، وبالتالي يتعامل مع إفرازاتها الفكرية والثقافية والمعرفية والإنسانية ، من هذا المنظور ، وهذا هو الغالب الشائع في دراسات المعاصرين ممن لجأوا إلى هذا القالب ، وإما أن يعمد الباحث إلى التبديل والتحوير والتغيير في حدود هذا القالب ومعطياته وإيحاءاته ، وهنا يحق أن نسأل : فما هي - إذن- الضرورة العلمية الملحة التى تجعلنى كباحث ، ألجأ إلي هذا القالب التاريخي الغريب ، إذا كنت قد تَثَبَّتَ من عدم مصداقيته للتعامل مع حركة التاريخ الإسلامي ؟ اللهم إلا أن يكون الأمر تعبيرا عن روح الهزيمة النفسية أمام النموذج الأوروبي ، أو قصدا إلى التشويش على العقول ، والتعتيم على الحقيقة .

وقل مثل ذلك في العديد من المفاهيم والقوالب والمصطلحات الوافدة ، والتي لا تتوافق بحال مع خصوصيات تراثنا الإسلامي ، وحركته التاريخية ، مثل : رجال الدين ، والكهنوت ، والثيوقراطية ، وغيرها ، بل إن الأمر - في ذلك - قد تعدَّى إلى مراحل خطيرة ، حيث بدأت بعض الدراسات المعاصرة ، تضبط العقائد والتشريعات الإسلامية ذاتها ، وفق قوالب واصطلاحات العقيدة النصرانية ، حتى وجدنا من يصف عصر الخلفاء الراشدين بأنه « عصر العلاقات البطريركية في الإسلام »(١) ، ووجدنا آخر يصف عقائد أهل السنة والشيعة ، بأنها تمثل «العقل الأرثوذكسي في الإسلام »(٢) هذا ؛ مع التنبيه على أن ثمة طوائف تعمد إلى التلويح بمثل هذه القوالب والمصطلحات ، على سبيل الإرهاب المصطلحي ، ضد دعاة الفكر الإسلامي وحملته ، بيد أن لذلك مقاما آخر ، وحديثا يختلف .

---

(١) د. طيب تيزين المصدر السابق ص ٤٩

(٢) انظر د. هاشم صالح « محمد أركون ومكونات العقل الإسلامي الكلاسيكي » مجلة «الوحدة» العدد الثالث السنة الأولى ديسمبر ١٩٨٤م.

تراثنا بين سرقتين

يمثل التراث الإسلامي ، على صعيد المقارنات التراثية الإنسانية ، التحدي الحقيقي ، وربما الوحيد ، الذي واجهته - ولما تزل - الحضارة الأوروبية الحديثة ، وتراثها الإنساني الذي تعتز به .

فلقد كانت كافة التراثات الإنسانية الأخري ، والتي تعاطت معها أوروبا في الحديث ، مزيجا من فنون وتعبيرات نفسية عفوية تجاه مظاهر الطبيعة ، وتحدياتها ، تراكمت عبر القرون ، في ذاكرة مجتمعاتها ، لتشكل نوعا من « الفلكلور » الشعبي ، أو العرف القَبَلِي ، ومن ثم فقد كانت لا تشكل تحديا حقيقيا للخصوصية الحضارية الأوروبية طوال القرنين الماضيين ، في نشر معطيات خصوصياتها التراثية والحضارية ، على الواقع الإنساني كله ، بدءاً من الديانة والعقيدة وانتهاء بنمطية الحياة الخاصة على مستوى الأنموذج الفردي للإنسان ، مرورا بأنموذجها الاجتماعي ، على مستوى النظم والتشريعات والسياسات والمواضعات القِيَمِيَّة ونحو ذلك .

ولقد تمت عمليات « السيطرة » الحضارية ، والتذويب الثقافي ، بفعل مجهودات منسقة ، بين جماعات التبشير ، وحركات الاستشراق وقوى الاستعمار السياسي والعسكري ، ثم انتقلت هذه العملية اليوم ، إلى مؤسسات رسمية ضخمة ، أكثر دقة وتخصصا ، وأوسع حيوية وانتشارا ، وأخفى مسلكا وطريقة .

أما التراث الإسلامي ، فإنه يتميز بخصوصيات ذاتية في تكوينه ، تجعله مباينا لهذه التراثات الإنسانية جميعا ، بما فيها التراث الإنساني الأوروبي ، فهو تراث تتصل منابعه الأولى بوحي إلهي ، مُتَكَفِّلُ الحفظ ومضمون الحياة ، ومن ثم ، فقد جاءت كافة النتاجات الإنسانية في هذا التراث ، تحمل نبضا من هذه الحياة ، ومن تلك « الخصوصية » الربانية ، حتى تلك النتاجات التي تنحرف ، أو تناقض أصل الفكرة الإسلامية ، فهي - أيضا - دائرة في فلك الإسلام الروحي والثقافي ، وهي على الرغم من مخالفتها للأصل ، إلا أنها مستقطبة - لا إراديا - إلى نفس الإشكاليات الإنسانية التراثية ، التي تمثل في النهاية والإجمال ، خصوصية إسلامية .

وهذه الروافد الربانية في التراث الإسلامي ، تجعله تراثا غير قابل للموات التاريخي ، تحت أي ظرف كان .

ثم إن التراث الإسلامي - من جانب آخر - يمثل منظومة حضارية إنسانية متكاملة ، وفلكا ثقافيا وفكريا مستقلا ، فهو ليس مجرد توافقات ونفسية روحية وعقلية ، مثلت ردأتِ فعل تجاه مظاهر الطبيعة ، ثم تراكمت فصار منها « تراث » وإنما هو ميراث « منظومة حضارية » ، صدرت عن إرادة إنسانية واعية ، ورؤية إنسانية شمولية ذات أصول ربانية ومنهجية متكاملة ، مضبوطة وراشدة ، وهذه الخصوصية ، جعلته تراثا غير قابل للذوبان في أي منظومة حضارية أخرى ، أو فلك ثقافي آخر .

كما أن التراث الإسلامي - من جانب ثالث - تراث يمثل وجودا حضاريا إنسانيا تاريخيا كبيرا ، هيمن على مسارات الحركة الإنسانية المدنية والمعرفية والثقافية ، لقرون متطاولة ، قبل أن يدخل مرحلة الجمود الأخيرة ، فهو - إذاً- تراث إنساني نشأ معظمه ، في ظل مناخ نفسي استعلائي قوي ، يدرك أنه « محور » في التاريخ الإنساني ، إن لم يكن هو « المحور » وأنه « رائد في المسيرة » ، وهذه « الروح » التي ولد في ظلالها النفسية ذلك التراث ، جعلته نمطا من العطاء الإنساني ، غير قابل للتهميش ، وغير مستعد - بطبيعته - لأن يكون «تذييلات» على « متون حضارية أخرى » مهما كانت ، وبكلمة : فقد جعلته هذه « الروح » غير قابل للدخول في مسالك « التبعية » الحضارية ، لأي نتاج حضاري إنساني آخر .

هذه حقائق ثابتة عن التراث الإسلامي ، يدركها - تمام الإدراك - العقل الأوروبي الحديث والمعاصر - ويدرك معها الفرق المميز لهذا التراث ، عن أي تراث إنساني آخر ، حتى أثر عن الحكيم الإنجليزي « صمويل جونسون » ، قوله « إن تراث الإسلام والمسيحية ، على الصعيد الإنساني ، هما الجديران بالعناية ، وما

دونهما فهو بربرية » ! وهذه الحقائق - أيضا - هي التي وجهت « المجابهات » التاريخية بين التراثين الإسلامي والأوروبي ، إلى طرائق خاصة في التعاطي أو السيطرة أو الغزو أو الاستقلاب ، وهي - كذلك - التي طبعت « التقابل » بين التراثين ، بمسحة واضحة من الحذر والعصبية ، حتى لو جاء هذا « التقابل » تحت شعار « الحوار الحضاري » الذي حاوله بعضهم مؤخرا .

السرقة التراثية الكبري :

بدأت محاولات السيطرة الأوروبية الحديثة على التراث الإسلامي وفق تخطيط هادف ، منذ نهايات القرن الثامن عشر ، عندما انتشرت مجموعات من الباحثين والمتخصصين « المستشرقين » الأوروبيين ، في ربوع العالم الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه ، يُنَقِّبُون عن مخطوطات التراث الإسلامي ، على مختلف مجالاتها ومصادرها ، لعل أضخمها تلك المجموعة الكبيرة ، والبالغة الدقة في التنوع والتخصص ، التي حرص القائد الفرنسي « نابليون بونابرت » على استقدامها معه إلى « مصر » ، تحت ستار « تنوير المجتمع المصري » فاستولت على كميات كبيرة من ذخائر التراث ، منها ما استفاد منه « نابليون » نفسه ، في نظامه القضائي التشريعي كما يأتي بيانه .

ومن الهند ، والجمهوريات الإسلامية في جنوب الاتحاد السوفيتي ، وإيران ، والعراق ، ودمشق ، والقدس ، وعسقلان ، واليمن ، والقاهرة ، والقيروان ، وقسطنطينة ، وفاس، وغيرها من مدائن الإسلام ، تسربت مخطوطات التراث - في غفلة من الأمة - إلى باريس ، ولندن ، وبال ، وبرلين ، ولاهاي ، وغيرها من المراكز العلمية الأوروبية ، التي كانت تمثل قواعد النشاط الاستشراقي في ذلك الحين ، لينتقل معها - تلك المخطوطات - العقل التاريخي للأمة ، والجزء الأكبر من ذاكرتها التراثية المدونة .

أهداف السرقة :

هدفت هذه السرقة الكبرى ، إلى تحقيق أمرين أساسيين ، كانت تحتاجهما أوروبا في اللحظة التي برز فيها ذلك النشاط العلمي غير الأخلاقي :

الأمر الأول : هو إثراء النشاط الفكري والعلمي والأدبي ، في أوروبا عصر الأنوار التي تحللت من الهيمنة الكنسية مستشرفة آفاقا حضارية بعيدة ، فكان هذا « السطو » ، الذى قام به المستشرقون على تراث الإسلام ، ونقول « السطو » لأن عملية النقل قد تمت بطريق غير مشروع أصلا ، ثم إنها حدثت دون إثبات لِحَقِ أصحابه أو إثبات لجميلهم الإنساني ، بل إن عملية النقل قد تمت دون الإشارة إلى « مجرد » وجود أصحاب هذا التراث في تاريخ الإنسانية ، والشواهد على ذلك مستفيضة ، وقد باتت مشتهرة اليوم ، حتى عند الباحث الأوروبي المعاصر .

إن رجالات التاريخ ، يدركون تماما ، أن العلماء المسلمين هم مؤسسو « المنهج العلمي » في البحث التاريخي ، ولم تعرف أمة من الأمم ، هذه الدقة العالية ، والحساسية النقدية الهائلة ، من جمع المادة التاريخية « الحية » وضبطها وترشيحها واستخلاص المناهج العلمية من خلال التجريب والملاحظة والقياس والمقارنة ، مثلما قام به العلماء المسلمون ، والمتأمل في المنهجية الأوروبية التاريخية ، لا يخطئ عقله وبصيرته ، ذلك الاتفاق بين المنهجين - في مجال المادة الحية - بحيث يكون من المحال - في طبائع الأمور - أن نفترض عدم تأثر اللاحق منهما بالسابق ، ورغم ذلك ؛ لا نكاد نجد في إشارة « عابرة » لدى باحثي أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وعمر من القرن العشرين ، أي ذكر لشيء اسمه « مساهمة إسلامية » في مجال علم التاريخ ، ومناهجه النظرية والتجريبية .

ومما تَكَشَّفَ اليوم - أيضا - أن القانون المدني الفرنسي ، الذي وضعه

« نابليون » ، قد نقلت « أصوله » ، والكثير المستفيض من موادّه القانونية، عن الشرح الكبير للشيخ « الدردير » المصري على « مختصر خليل » في الفقه المالكي ، ومما تكشف أيضا ، أن قاعدة « المنع من التعسف في استعمال الحق » ، والتي أثار بها الفقهاء الألمان إعجاب العالم وأحرزوا بها سبقا فقهيا ، هي قاعدة إسلامية أصيلة ، وكشفت أبحاث عديدة « أصول » الألمان فيها ، والتي نقلوها عن الفقه الإسلامي .

ويطول المقام إذا حاولنا الاستقصاء في هذا المجال ، كما في مجالات علوم الطب والفلك والرياضيات والكيمياء وغيرها ، وهذا فضلا عن التعتيم الواسع ، الذي فرضه الباحثون الأوروبيون ، على السبق التراثي الإسلامي في مجال الدراسات الإنسانية ، مما قدموه هم على أنهم أصحابه والسابقون إليه ، مثل « علم الاجتماع » بل وصل الأمر إلى حد الإبداعات الأدبية الفكرية مثل « الكوميديا الإلهية » « لدانتي » ، والتي ثبت - فيما بعد - تَأَثُّرُه فيها - إن لم نقل نقله - بـ « رسالة الغفران » لأبي العلاء المعري ، والترجمة التي نقلت بها قصة الإسراء والمعراج إلى أوروبا في قرونها الوسطى .

أما الأمر الثاني ، الذي هدفت إليه تلكم السرقة الكبرى ، ولعله الأخطر والأهم ، فهو السيطرة على اتجاهات الفكر الإسلامي الحديث ، وتوجيه طلائع النهضة نحو مجالات فكرية محددة ، وأصول تراثية معينة ، تخدم في مجملها المذهبية الأوروبية الحديثة ،حيث تشكل هذه الأجزاء التراثية « المنتقاة » توطئة نفسية وتراثية ، لنفاذ المذهبية الأوروبية ، في ذهن المثقف الإسلامي الحديث ، ولا سيما مجموعات الدارسين ، الذين استجلبوهم من مختلف الأقطار الإسلامية ، للدراسة في مراكزهم العلمية ، ولقد ظهرت نتائج هذا « التوجيه » الخفي ، في صورة انفجارية ، من خلال بعض الدراسات والأبحاث التي أثارت اللغط والذهول في وقت مبكر من هذا القرن ، مثل كتاب « علي عبد الرازق » الشهير: « الإسلام

وأصول الحكم » وكتاب الدكتور « طه حسين » : « في الشعر الجاهلي » .

إن الأمر - باختصار - هوأن المستشرقين ، قد نجحوا في إعادة ترتيب العقل الإسلامي الحديث ، وفق منهجية فكرية وإنسانية تراثية « منتقاة بدقة » ، ساعدهم على ذلك ، أنهم كانوا يملكون الذاكرة التاريخية للأمة على الحقيقة ، من خلال سيطرتهم علي القسم الأكبر من تراث الإسلام الذي نقلوه في غفلة من الأمة .

وحري بنا أن نشير - في هذا المقام - أن هذا الهدف الاستشراقي البالغ الخطورة ، مازال تصورنا عنه - في غالبه - مجرد ترتيبات منطقية لمسار الأحداث ، ينقصها التتبع والاستقصاء الدؤوب للكشف عن أبعادها الكاملة ، وجمع أطراف الصورة التاريخية الهامة .

يبقى أن نؤكد ، على أن ما يسمى « بعصر النهضة العربية » لا يمثل امتدادا طبيعيا ولا نزيها ، للتراث الإسلامي ، وأن المحاولات التي تمت فيه للتوفيق أو « التلفيق » بين التراث وبين المعطيات الحضارية الأوروبية ، هي محاولات منحرفة ، نشأت في ظل توجيه « استشراقي » ماكر ، نحو « انتقاءات » تراثية معينة ، وأن النهضة الحقيقية ، لن تكون إلا إذا أعدنا النظر في « الترتيب » العقلي والمنهجي ، الذي صاغه « المستشرقون » في الأمة ، من خلال رموز وطلائع ما يُسمَّى « بالنهضة الحديثة » ، ومما يبشر بالخير ، أن إرهاصات عديدة، تؤكد أن هذه العملية الكبرى ، قد بدأت فعلا .

سرقة جديدة :

وقد برز مؤخرا منحىً جديدً يحمل في مساره طريقا جديدة ، لسرقة تراثنا الإسلامي ، بعد أن انتهى دور «السرقة الكبرى » الأولى ، وظيفيا ، وانتهى دورها موضوعيا كذلك ، بفعل تطورات تقنية هائلة ، جعلت من العسير عزل العالم الإسلامي عن ذاكرته التراثية ، ونشطت حركات واسعة ، بجهود مشكورة،

لنقل هذا التراث بشتى الطرق ، ليصبح اليوم - من جديد - في متناول أبناء الأمة ، والشباب منهم بوجه خاص ، حيث بدأ التفاتة قوية وواضحة نحو التراث ، أي نحو ذاكرته التاريخية .

والسرقة الجديدة ، تقوم على أساس الإبقاء « الشكلي » للتراث كمواقف وأحداث وشخصيات وكتابات ، مع تفريغها من مضمونها الأصلي والحقيقي ، والذي يمثل « جوهر » التراث ، وروحه ، وفائدته كذلك .

وهذه السرقة الجديدة ، تهدف إلى أمرين ، أو توصل إليهما بالضرورة ، الأول: هو التمهيد لعملية « الإسقاط » ، الفكري والمذهبي الأجنبي في التراث ، بمعنى استبدال المضمون التراثى الأصيل ، بمضامينَ أخرى ، غريبة على التراث ، وإن كانت مغلفة بالإطار الشكلي للتراث ، بما يفيد استمرارية « الترتيب العقلي والمنهجي » ، والذي نجحت الحركة الاستشراقية في صوغه ، من خلال رموز النهضة الحديثة ، حيث نصبح حاملين لمضمون غربي بغلاف إسلامي .

الأمر الثاني ـ الذي تهدف إليه هذه السرقة ، أو توصل إليه بالضرورة ـ: هو تشويش رؤية الجيل الإسلامي الجديد في تراثه ، وحقائقه الموضوعية ، بما يُفَوِّتُ عليه الفرصة من الإفادة من « ذاكرته التاريخية » التى تَحَصَّلَ عليها متأخرا وبالتالي تتعمق حالة « الانقطاع » ، في مسار الأمة التاريخي ، وهو الأمر الذي يُسهّل عملية الاستقطاب أو الذوبان - مستقبليًا - فى منظومات حضارية وَهَوِيَّاتٍ إنسانية أخرى ، مُناقضةٍ لهويتنا ، رُوحًا وموضوعا .

ونستطيع أن نَرْصُدَ ظواهر تلك السرقة الجديدة ، من خلال الكتابات المتوالية ، التى برزت مؤخرا ، تتحدث حول : « الصراع الطبقى فى الإسلام » ، « اليمين واليسار في الإسلام » و « الاشتراكية في الإسلام » ، « التراث والثورة » ، « الإسلام كفكرة قومية » ، « والعروبة في الإسلام » ، و « علمانية الإسلام » ، بل « علمانية القرآن ؟ ! » وغير ذلك ، وأيضا الأبحاث

التي تُؤَرِّخُ لحادثات التاريخ الإسلامي ، مثل تلك التي تتحدث عن « الحروب الصليبية » بوصفها « حربا طَبَقِيَّةً » ؟ ! ، أو « حربا قومية عربية » ضد « الاستعمار » الأوروبي ، بل إن ثَمَّةَ « مؤتمرا » عُقِدَ مؤخرا في ذكرى موقعة « حطين » ، خرج أصحابه على الناس بنتيجة ، مفادها أن « الموقعة » لم تكن جهادا إسلاميا ضد الغزو الصليبي ، وإنما كانت « نِضَالاً » قوميا عربيا ضد « الإمبريالية » الأوروبية !

ومن الواضح أن السرقة الجديدة ، امتدادٌ مُتَطَوِّرٌ ، للسرقة الأولى ، وَمُكَمِّلٌ لها وَفْقَ منهجية مُنَسَّقَةٍ للأدوار ، ولكنها تتميز بآليَّةٍ جديدة في العمل ، لعل أخطر ما في هذه الآلية الجديدة، أنها تقوم باستعمال باحثِينَ ومفكِّرينَ وأكاديميين، ينتمون إلى عَالِمَنَا الإسلامي ، ويحملون أسماء عربية وإسلامية ، أي أنهم « من جِلْدَتِنَا ويتكلمون بألسنتنا » .

وليس من شك في أن هذه الملاحظة ، تتطلب من أهل الإسلام « آلية » جديدة، في التصدي لمحاولات « السطو » المستمرة والمُلِحَّةِ ، على تراث الإسلام .

تاريخنا
بين القياس والإسقاط

ليس من ريب في أن التاريخ ، هو كتاب البشرية الكبير ، والمستودع الذي يحوي تجارب الجنس الإنساني على مر عصوره المختلفة ، فضلا عن كونه البوتقة ، التي انصهرت فيها وتنامت خلالها شتى المجهودات الفكرية والمادية والوجدانية ، والتي تشكل في مجموعها ، الخصائص المميزة للهوية الحضارية ، لأمة من الأمم.

وبسبب من هاتين الركيزتين : الرصيد الإنساني التجريبي ، والهويات الحضارية ، تبرز الدراسات التاريخية ، وتبين قيمتها ، وتتكشف خطورتها ، لا من جهة القيمة العلمية المجردة ، وإنما من جهة القيمة الإنسانية الحاضرة ، المتحركة والمتفاعلة مع الواقع الإنساني الحي المتجدد ، الذي ينظر على الدوام في تاريخه الحافل الطويل ، مُسْتَلْهِماً من هذا الرصيد التجريبي ، ماعساه يفيده في واقعه المتجدد ، بصورة أو بأخرى ، ومستمداً منه كذلك ، المعالم المميزة لكيانه الحضاري ، تلك المعالم التي تعطينا - كأمة من الأمم - المبرر الموضوعي والصادق ، للوجود الإنساني المتميز .

ومن ثَمَّ ، فلم يكن عجبا ، أن يبرز اهتمام علماء الإسلام ورجالاته بعلم التاريخ ، رواية ودراية ، فظهر في مسيرة الفكر الإسلامي الكبيرة ، مؤرخون أعلام ، يمثلون مشاعل هدى ونور ، في مجالات البحث التاريخي ، مثل محمد بن إسحاق ، وابن جرير الطبري ، والمسعودي وابن سعد وغيرهم ، كما برز أيضا مُنَظِّرُونَ لعلم التاريخ ، يدافعون عنه ، ويرسخون القواعد العلمية والأخلاقية ، لهذا العلم الجليل ، كما فعل «السخاوي» في كتابه « الإعلان بالتوبيخ » ، بل وصل عمق البحث التاريخي عند المسلمين إلى الحد الذي وُفِّقُوا فيه إلى ابتداع علم جديد ، أسْمَوْهُ « علم العمران البشري » أو علم الاجتماع ، حسب تعبير المحدثين ، فدان الفكر الإنساني فيه ، إلى رائده الأول وَمُؤَسِّسِهِ ، العَلاَّمة المسلم : عبد الرحمن بن خلدون ، صاحب المقدمة .

وبقدر جلال هذا العلم ، علمْ التاريخ ، وبقدر ماتمثله الدراسات التاريخية من أهمية في الواقع الإنساني الحي والمتجدد ، بقدر مايسببه الخلل في هذه الدراسات من مخاطر كبيرة ، تتعدى البحث العلمي الأكاديمي ، إلى أبعاد واقعية حية كذلك ، ولعل أحد أهم المزالق ، التي تمثل خللا في البحث التاريخي المعاصر هو ما أسميناه بظاهرة « الإسقاط التاريخي » .

والإسقاط الذي نعنيه في التاريخ ، هو النظر إلى الموقف التاريخي ، وتقييم ملابساته وأحداثه ، لا من جهة واقعه الموضوعي ، وما احْتَفَّ به من مناخ إنساني ، وإنما ننظر إليه من خلال لحظتنا الحضارية الراهنة ، وما يعتمل فيها من فكر جديد ، وقيم جديدة ، وتكتلات للقوى المادية المستحدثة ، بمعنى إخضاع حقائق الموقف التاريخي القديم ، لِتَحَكُّمَاتِ عواطفنا السياسية أو الاجتماعية الراهنة ، أو لِتَوَجُّهَاتِ عقولنا ، الفكرية ، والمذهبية ، بحيث نقسر الموقف التاريخي على النطق بما تمليه تلك التحكمات ، وهذه التوجهات ، بِغَضّ النظر عن الظروف الموضوعية ، التي انبثق من خلالها ، وفي محيطها الموقف التاريخي المقصود ، أي أن الإسقاط التاريخي ، هو نوع من القياس غير النزيه للموقف الإنساني التاريخي ، على الموقف الإنساني الحاضر .

وقبل أن نعرض لمخاطر هذا « المزلق » في البحث التاريخي ، نود التنبيه على أن « القياس » في النظر التاريخي ، هو - من حيث المبدأ - مشروع تماما ، بل ومطلوب أيضا ، وهو من معنى « الاعتبار » ، الذي أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ ، مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا ، وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ ، فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ، وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ ، يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ، فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ [الحشر ٢] .

حتى لقد احتج جمهور الأصوليين بهذه الآية الكريمة ، على مشروعية القياس

مطلقا ، كأحد مصادر التشريع المعتمدة ، بل لقد جعل الله تعالى هذا الاستبصار بسنن التاريخ والقياس عليها ، من البيان والهدى ، كما جاء في قوله تعالى : ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ ، فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ * هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى ..... ﴾ [آل عمران ١٣٧ ، ١٣٨]

إذ إن دوام النظر الفاحص في حركة التاريخ ، من شأنه أن يرشد العقل السوي الأمين ، إلى سنن الله تعالى في حركة الإنسان ، ولا سيما قضية الصراع الأبدية ، بين الحق والباطل ، بحيث يمكن لهذا العقل أن يرصد احتمالات الواقع المتجدد ، من خلال قياسه « الأمين » على هذه السنن التي ألهمها من خلال رصده حركة التاريخ ، عندما يتوافق الحدثان في الطبيعة ، وفي الظروف الموضوعية .

ولعل من أصدق تلك القياسات ، هذه اللمحة الذكية من « ورقة بن نوفل » ، عندما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم ، يخبره خبر الوحي ، فقال له ورقة : « هذا الناموس الذي كان ينزل على موسى ، ياليتني فيها جَذَعًا ، ليتني أكون حيًا إذ يخرجك قومك ! ، فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم : أوَمُخْرِجِيَّ هم ؟ فقال : نعم ، لم يأتِ أحدٌ بمثل ماجئتَ به إلا عُوْدِيَ » (١)

فهذا القياس الصادق ، وما أنتجه من بصيرة نافذة ، إنما ألهمه ورقة من خلال استنباطه سنن الله في حركة التاريخ ، وكان قياسا صادقا ؛ لأنه لم يقسر الموقف القديم ، لكي يطابق اللحظة الحاضرة بإِشْكَالِيَّاتها ، وإنما هو طابق بين واقعين ، مختلفين زمنيًا ، ولكنهما اتفقا من جهة الطبيعة ، ومن جهة الظروف الموضوعية في كل منهما ، أما منحى « الإسقاط » فهو يختلف تماما عما قدَّمنا ، إذ هو نوع من القياس القسري غير النزيه ، بل هو- في نظرنا - ضرب من التزوير للحقائق التاريخية .

---

(١) القصة بتمامها عند ابن كثير ص ٣ ج ، ط بيروت الثانية ١٩٧٨م.

والحقيقة أن ظاهرة « الإسقاط التاريخي » قد شاعت بصورة واضحة في الدراسات التاريخية المعاصرة ، حتى أصبحت سمة مميزة لعامتها ، إذ يخرج علينا كل صاحب نزعة فكرية مذهبية ، جديدة ـ وجُلُّهَا مجلوب من تيارات الفكر الأوروبي الحديث والمعاصر - بدراسة جديدة للتاريخ العربي الإسلامي ، يحاول فيها إخضاع حقائقه ومواقفه وحركاته لمفاهيم نزعته الفكرية الجديدة ، غير متحرج أن ينسب إلى شخوص هذا التاريخ أفكار وَمَقُولاَتِ مذهبه المبتدع ، والذي لم يعرفه الفكر الإنساني إلا من بضع عقود خلت ! ! ، وغير عابئ بمتطلبات البحث التاريخي الجاد من توثيق للمزاعم المطروحة ، وتمحيص للروايات ، التي ينتزعها من مناخها التاريخي ، الذي يكشف - حين التمحيص - عن دلالاتها الحقيقية .

فكتب أحدهم دراسة تحت ما أسماه « اليمين واليسار في الإسلام » ، ولعل في عنوان البحث ذاته ، مايدلنا على مبلغ التحكم الذي يفرضه صاحبه على حركة التاريخ الإسلامي ، وفي حِلٍّ نحن ـ بَعْدُ ـ من عرض تقسيماته لطوائف الإسلام ، كأهل السنة والشيعة والمعتزلة والخوارج وغيرهم ، بين اليمين ، واليسار ، واليسار المتطرف ! !

ودراسة أخرى ، تعرض لما أسمته « النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية » لتسقط من خلالها مفاهيم وتحكمات الماركسية الإلحادية ، في تاريخ الإسلام ، فتصف كبار علمائه وأئمة المسلمين بالرجعية ، والجمود ، مَشَوِّهَةً مواقفَهُم التاريخية بصورة مؤسفة ، لكل ذي ضمير علمي حيٍّ، بينما تُصَوِّرُ الحركات المنحرفة مثل « القرامطة » و « الريوندية» ونحوها في صورة « التقدميين المستنيرين » .

وأبحاث أخرى ، تنطلق من نظرية « الفكر القومي العلماني » أى اللاديني ، تحاول أن تجرد التاريخ العربي الإسلامي ، من مضامينه الإسلامية الراسخة

والأصيلة ، لتسقط مفاهيمها الغربية الوافدة على مواقف هذا التاريخ لتصبغها بصبغتها فتقرر - على سبيل المثال - أن الفتوحات الإسلامية التي انطلقت في بلاد فارس والروم لم تكن حروبا إسلامية بباعث ديني ، وإنما كانت صراعا قوميا للسيطرة على النفوذ ، بين القومية العربية ، والقوميات الأخرى ! ، بل جرؤ بعضهم على أن ينفي - وبخط قلم واحد - أن تكون هناك وحدة إسلامية قامت في زمان الإسلام الأول ، وإنما هي - في وهمه - وحدة عربية قومية[١] !

ويمتد هذا التجريد للتاريخ العربي الإسلامي ، من روحه الدينية ، ووجهه الإسلامي المشرق ، إلى الحروب الصليبية ، تلك الحروب التي وصفتها المراجع المُوَثَّقَةُ بقولها : « إن الكفر كله قد اجتمع للإيمان كله » ، حاول « المُسْقِطُونَ » أن يصوروها في أبحاثهم صراعا بين القومية العربية ، والاستعمار الأوروبي الإقطاعي ، بل جرؤ بعضهم على القول بأنها « حرب بين الإقطاع العربي والإقطاع الأوروبي » [٢] !

ولقد تعدى الإسقاط التاريخي ، إلى المواقف الخلافية المذهبية ، المنبثقة من قضية عقائدية ، مثل الموقف من مسألة « القدر » فقد حولها« المسقطون » من قضية عقائدية دينية ، إلى موقف سياسي مادي لا ديني ، ثم رتبوا على ذلك اتهام أئمة الإسلام بالانحراف ؛ لأنهم أثبتوا القدر وآمنوا به ، حيث زعم المنحرفون بالبحث التاريخي أنهم فعلوا ذلك ليبرّرُوا أفعال السلطان ! بينما أصبحت طوائف مثل « الغِيْلانيَّة » ، ثُوَّاراً أبطالا لأنهم أنكروا القدر ، أي أنهم - حسب المسقطين - ثاروا على ظلم السلطان !

* * * *

(١) د. محمد أحمد خلف الله « القرآ الكريم والتغيير الاجتماعي » مجلة « الوحدة » العدد ٢ ، السنة الأولى ١٩٨٤.

(٢) يراجع على سبيل المثال كتاب الدكتور محمد عمارة ، و « الأمة العربية وقضية التوحيد » .

ومنحى الإسقاط في التاريخ يمكننا أن نميز فيه اتجاهين اثنين مختلفين من الوجهة النفسية والأخلاقية ، وإن كانت النتيجة الفعلية واحدة لمجهودات كل منهما .

فلا يمكننا أن ننفي صدور بعض الأبحاث « الإسقاطية » عن خطأ اجتهادي نزيه ، وإن كنا نقرر - في ذات الوقت - أن هذا النوع ، يمثل قلة محدودة ، هي استثناء لقاعدة ثابتة بالاستقراء الواسع للأبحاث والدراسات التاريخية الجديدة .

ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا النوع من الزلل في البحث التاريخي ، تأتي من جهة التجاوز أو الخلط ، بين علم التاريخ ، وفلسفة التاريخ ، فإنه إذا كانت فلسفة التاريخ « نظريات » ، ورؤى لأصحابها ، يجتهدون من خلالها في فهم حركة التاريخ ، فإن عِلْمَ التاريخ هو حقائق ، وقواعد صارمة ، لا تحتمل مثل هذه « الرؤى » ، فالفلسفة متغيرات ، والعلم ثوابت ، ومن ثم ، كان الارتكاز على « علم التاريخ » شرطا ضروريا ومبدئيا ، لأية نظرة فلسفية جادة في حركته ، وإنه لا يجوز بحال ، لفلسفة التاريخ ، أن تقفز فوق حقائق علم التاريخ ، أو أن تقسرها على النطق بما لا تحتمله من معانٍ ومعطيات ، وإلا كانت النتيجة أوهاما وسرابات في مخيلة الباحث ، ولا وجود لها ألبتة في الواقع الحقيقي.

وهذه النقطة الهامة ، هي عين ما أشار إليه المؤرخ الإسلامي الكبير ، أبو جعفر ابن جرير الطبري ، في مقدمة كتابه « تاريخ الملوك والأمم » ، حيث قال : «إن العلم بما كان من أخبار الماضين ، وما هو كائن من أنباء الحادثين ، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ، ولم يدرك زمانهم ، إلا بأخبار المخبرين ، ونقل الناقلين ، دون الاستخراج بالعقول ، والاستنباط بفكر النفوس » ا.هـ

وإهمال هذا الشرط المبدأي ، الذي أشار إليه مؤرخ الإسلام الكبير ، هو عين الخطأ الذي سقطت فيه الأبحاث التاريخية المعاصرة ، ممن أشرنا إليهم ، حيث

أهملوا الالتزام بمعطيات « علم التاريخ » ، في حين أرسلوا العنان لرؤاهم كيفما اتفق لها ، أي أنهم قفزوا فوق الحقيقة الثابتة ، من أجل الخيال المتجول ، ومن هنا أتى الفساد في طروحاتهم .

إلا أنه - كما قدمنا - يمثل هذا الاتجاه قلة محدودة ، أما غالب الدراسات التي تتبنى منهج الإسقاط التاريخي ، فهي صادرة - صراحة - بهدف إعادة صياغة التاريخ الإسلامي بما يتوافق مع « أيديولوجية » الباحث ، دونما اعتبار لموضوعية في البحث أو نزاهة في القراءة التاريخية ، بل إن باحثا كبيرا مثل الدكتور « الطيب تيزيني » ، يعلن صراحة دعوته إلى ضرورة استبعاد ما أسماه « النزعات الأكاديمية » ، و « الوثائقية المحايدة » ، و « غير المؤدلجة » ، في دراستنا للتاريخ الإسلامي ، وفي جرأة بالغة قال إن هذه المحاولات لو نجحت « فإننا نكون قد حققنا خطوة أساسية ضرورية على طريق الحوار الديمقراطي ! ! » .

وأنا لا أكاد أفهم ، ولا إخال منصفا عاقلا يفهم ، كيف يكون استبعاد النزاهة والأمانة ، شرطا « أساسيا وضروريا » لتحقيق ما يسمى « بالحوار الديمقراطي» ؟ ولكن الباحث - وهو أحد رموز الفكر العربي الحديث- هكذا قرر وهكذا ارتأى .

بل ذهب إلى أوضح من ذلك ، حيث دعا إلى ضرورة ممارسة ما أسماه « بالعزل التاريخي » في قراءتنا للتاريخ الإسلامي « بحيث نحول دون إحياء أو ظهور المعطيات المناهضة للعلمانية فيه » ، وقد قدم « تيزيني » محاولة تطبيقية لمنهجه المنحرف في بحثه الكبير « مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط » ، انتهى فيه إلى أن التراث الإسلامي هو صورة مطابقة ومؤكدة ، لمعطيات الماركسيه اللينينية !

وحتى تكتمل الصورة مع « تيزيني » ، فمن الضروري الإشارة إلى أنه قد نص في كتابه « من التراث إلى الثورة » ، وفي وضوح شديد ، بأن المستشرق الشيوعي السوفيتي « اغناطيوس كراتشفوفسكي» هو الذي « أعاد

الاعتبار الحقيقي للتاريخ والتراث الإسلامي» ! ويحرص الباحث على طبع كلمة « الحقيقي» ببنط ثقيل مميز .

وإذا انتقلنا من سوريا في أقصى الشرق ، إلى « الجزائر » في الغرب ، فإنه سَيَهَالُنَا مايفعله تجمع « المتغربين » الأكاديميين ، أمثال : عبد القادر جغلول ، ومحمد أركون ، في تراثنا الإسلامي العربي ، ولقد وصل الأمر بالدكتور « أركون » - الأستاذ بالسوربون ، والوجه المُعَدُّ بديلا لوجه مالك بن نبي في فرنسا - وصل به الحال إلى حد تقسيم طوائف المسلمين إلى « أرثوذكس » و « كاثوليك » ، وعرضه للخلافة الراشدة على أنها عصر العلاقات البطريركية في الإسلام ، وغير ذلك مما لا يحتمله منطق سَوِيٌ في فهم مسار التاريخ الإسلامي وخصوصياته التراثية ، فضلا عما يدلل عليه هذا المنحى ، من فقر شديد في الإحساس بالوجود الإنساني الحضاري المتميز، ولا نريد أن نكاشف بأكثر من ذلك.

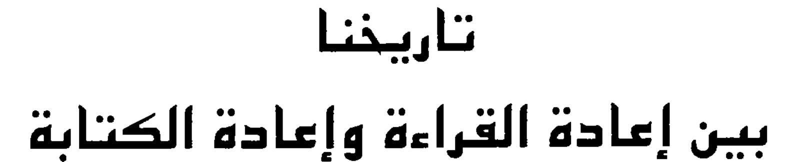
إننا إذ نعيد قولنا ، بأن الخطورة الحقيقية في مثل هذه الأبحاث ، لا تقف عند حد الأوراق ، أي الخلل في البحث الأكاديمي ، وإنما تتعداه إلى التأثير في الواقع الحي المتجدد ، من حيث إيقاعها الخلل الاضطراب ، في نظرة الإنسان العربي المسلم المعاصر ، إلى تاريخه ، الذي يمثل مستودع تجارب أسلافه ، ويمثل كذلك معالم مُقَوِّمَاته الحضارية ، التي يستلهمها اليوم ، وهو يخوض في صحوته الجديدة ، معترك تحديات عديدة .

أقول : إننا إذ نعيد قولنا هذا ، فإننا نضيف إليه أن ثمة إشارات واضحة لا تخفى ، في مثل هذه الأبحاث ، تؤكد لدينا قصد هذا التوجه وتعمده ، ورصد نتائجه .

لقد كتب الدكتور عبد العزيز الدوري في بحثه « الجذور التاريخية للقومية العربية » ، يقول : « نحن نريد بدراسة الجذور ، أن نميز بين العروبة والإسلام في وجهتنا ! .. إن اعتزازنا بالتراث ، وإعطاءنا القيم منزلتها ، لا يعني اتخاذ الإسلام رابطة سياسية أو إقامة الكيان على أساسه » .

أي أن الأمر ليس مجرد خطأ علمي غير مقصود ، أو زلل عن جهالة ، وإنما الأمر عمد موَجَّهٌ تقصد من ورائه هذه الدراسات المنحرفة ، إلى أن ترسب مفاهيم جديدة ، وخطيرة في أذهان الناشئة ، تتمثل في إقناعهم بإمكانية عزل مجتمعهم العربي عن الإسلام ، بل ووجوب ذلك ! ! مستثمرين البحث التاريخي ، في إحداث هذه الخلخلة الفكرية ، عن طريق تشويه مواقف التاريخ وحقائقه ، واتجاهات شخوصه ، وإعادة ترتيبها ، بما يوافق وجهات عقائدية ومذهبية معينة ، حيث ينعكس هذا التشويه - ضرورة - على التكوين العقلي والنفسي للإنسان العربي المعاصر ، ومواقفه من تحديات نهضته الحاضرة .

ولا ريب أن عماد هذا الاتجاه من اتجاهات التخريب ، وآلته ، إنما يُمَثِّلُهُ منحى « الإسقاط » ، ولا سيما بعد أن فشلت محاولات الدس المباشر في القديم .



تاريخنا
بين إعادة القراءة وإعادة الكتابة

قضية تاريخية هامة ، أثيرت في بعض الأقطار العربية مُؤَخَّراً ، وَشَهِدَ تَفَاعُلاَتِهَا عددٌ من المنتديات والملتقيات الفكرية التاريخية العربية ، على مدى العامين المنصرمين ، حيث تمحور النقاش فيها حول الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ ، وبعضهم حدد التاريخ المقصود ، بأنه « التاريخ القومي » ، وكان أحد أوْجُهِ الخلاف البارزة قد تصاعد حول البحث في طبيعة العمل المطلوب : هل هو إعادة كتابة للتاريخ ، أم إنه إعادة قراءة له ؟

وقد لوحظ - من مجمل الآراء المطروحة - غياب الرؤية الصافية والتمييز الحاسم بين كلتا العمليتين ، عملية إعادة القراءة ، وإعادة الكتابة ، وفوق ذلك فقد لوحظ القلق و التردد ؛ في طرق المتحاورين لأبواب الأزمة الحقيقية ، التي تهدد مثل هذه الأعمال كلها ، ألاَ وهي أزمة الُخلُقِ الفكري المعاصر . وبداية ، يجدر بنا التنبيه على الفارق الأساسي ، بين كتابة التاريخ ، وقراءته ، لكي يستقيم فكر القارئ معنا ، حول معالم الإشكالية ، ومفردات القضية الأساسية .

إن إعادة كتابة التاريخ ، عمل علمي صارم ، يخضع لمنهج علمي مضبوط ، في جمع المادة ، ونقدها إسنادا ومضمونا ، وتحقيق ثبوتها التاريخي ، ونحو ذلك ، مما يجعل نطاق الرأي الاجتهادي للباحث محصورا في شريط هامشي ضيق ، متعلق بأصل الرواية لا بفكرتها ، ومثل هذا المنهج العلمي ، لا يؤتي أُكُلَهَ وثمراته ، إلا إذا ترسخت قواعده في مناخنا الثقافي العام ، واتفقت الكلمة حولها ، ونبت في ضميرنا الإنساني ، الوازع الذاتي ، الذي يحول بيننا وبين أية محاولة لانتهاك قواعد المنهج ، لحاجة في النفس أو غرض في الحياة .

ولا شك أن هذا الاحترام للمنهجية العلمية ، وذلك الالتزام القِيَمِي والأخلاقي ، هو من الأمور التي لا يخفى وجودها أو عدمها أو وضعها في فلك ثقافي ما ، لأنها تنعكس بالضرورة على مناحي النشاط الفكري والثقافي عامة ، في الأبحاث والمحاورات ، بحيث يمكن للناظر أن يقرر - من غير كَدٍّ أو عناء - ما إذا كان هذا المناخ الثقافي والفكري ، يملك قِيَمًا خلقية وعلمية صحيحة أم لا .

أما قراءة التاريخ ، فهي رؤية في الأحداث ، ورحلة في خلفياتها وظلالها وخفاياها ، ومحاولات لتفسير تحولاتها ومظاهرها ، وهذا كله من جولان الخاطر ، وإرسالات الفكر ، ونشاطات المُخَيِّلة ، فليس يلزمه ، من حيث المبدأ ، قاعدة منهجية صارمة ، أو مُحَدِّدَاتٌ علمية سابقة ؛ لأنه ليس من شأنه - أصلا - أن يتدخل فيما ثبت بالبحث العلمي من أحداث أو مواقف أو تحولات أو شخصيات ، بالتعديل أو التغيير أو الزيادة أو الحذف ، فإذا صح في أمره شرط ، ولزمه حد ، فهو الوقوف عند حدود ما أثبته البحث العلمي ، لا يتعداه .

فقراءة التاريخ ، هي من باب التعليق الصحافي على الأحداث ، الذي يقدم الحدث كما رُوي ، ثم يطرح تحليله له ، ورؤيته لأبعاده أو خفاياه التي سكت عنها الناقلون والرواة ، ومن الطريف أن نسجل - في هذا المقام - أن أكثر المحاولات المعاصرة لقراءة التاريخ ، قد أتت عبر أقلام نفر من الصحافيين ، وليس المؤرخين المحترفين !

والشرط الأخلاقي لازم أيضا في هذا الباب ، إلا أنه من شروط شرف الغاية ، ونبل المقصد ، ولكنه لا يمس صميم المنهج ، ولا قاعدة العلم ، وهنا مفرقه عن الشرط الأخلاقي في كتابة التاريخ ، والذي يمس صميم المنهج العلمي ، وأسسه وقواعده كما قدمنا .

ومن هذا المنطلق ، وجدنا الحس الثقافي العام يفرق بين العملين ، ويتشدد في إعادة كتابة التاريخ ، ما لا يتشدده في إعادة القراءة ، ويمكننا القول ، بأن ذلك الإلحاح على التفريق بين العمليتين ، والجدل الصاخب الذي نشأ بين المتحاورين فيه ، متخصصين وغير متخصصين ، إنما هو صدور عن شعور قوي ، بعمق الأزمة الأخلاقية ، التي يعيشها فكرنا العربي المعاصر ، حتى لم يعد يأمن على نفسه التزاما بمنهج أو بناءً على قواعد علمية مضبوطة .

وإذا كان الحديث في ذلك الأمر عام ، والقلق يسري في مختلف الأوساط الثقافية ، فإن الإسلاميين - على وجه الخصوص - من حقهم التصدي بقوة ،

وحزم ، لتلك الدعوات المشبوهة حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامي ، من قبل استقرار مناهجنا العلمية في البحث ، وانتظام فلكنا الثقافي وَفقَ رؤية حضارية إنسانية متميزة وجادة ، فضلا عن استقامة قِيَمِنَا الأخلاقية العلمية .

إن المُمَزِّقِين مذهبيا وحضاريا وأخلاقيا ، عندما يتجهون إلى إعادة كتابة التاريخ ، فإن العقلاء لن يفهموا من هذه الوجهة ، إلا أنها محاولة جديدة لتمزيق التاريخ نفسه ، وجعله رقعا ، يرقع بها كلٌّ منا ثوبه المذهبيَّ المجلوبَ ، أو يستر بها عَوَارَه الحضاريَ المتغربَ .

إن الفوضى والانتهازية ، والتلاعب الفاضح بالأحداث ، وتزويرها الصريح أحيانا ، يقع الآن في تناول الباحثين لأحداث القرن الحالي ، بل العقود القريبة التي خلت ، فكيف بهم إذا امتدت أيديهم - غُلَّتْ أيديهم - إلى تاريخنا القديم ، والذي يفصلنا عنه القرون الطوال ، والأزمان المتطاولة والحقب المديدة ؟!

إن المتأمل في الأبحاث التاريخية الصادرة اليوم ، حول حادثات تاريخنا الحديث والمعاصر ، لَيَهَالُه ذلك التباين الغريب ، والتضاد الفاضح ، في الصورة العامة ، والكثير من الجزئيات ، رغم أن شهود بعض الأحداث مازالوا أحياءً ، وصُنَّاعَهَا أنفسهم مازالوا شاهدين ، وآثارها مازالت حية فاعلة في المجتمع ، فكيف إذا تناولوا - بمثل هذا العبث - تاريخ القرن الإسلامي الأول أو الثاني ؟ ! ، ثم ألا يعطينا مثل هذا العبث المبرر ، الأخلاقي والموضوعي ، لأن نتهم هذه الدعوات المشبوهة ، التي تدعو اليوم إلى إعادة كتابة تاريخنا الإسلامي ، ويمنحنا الحق في إثارة الشكوك حولها ، ولا سيما عندما تصدر عن منابر صحافية أو دعائية ذات انتماءات سياسية ومذهبية معادية لقيم تراثنا الإسلامي ، بل معادية لمفهوم « الأمة الإسلامية » ذاته ، بكافة متعلقاته التاريخية الكبرى ؟

ولقد شهدت مدينة القاهرة ، في منتصف العام ١٩٨٧ ، مثالا حيا لما نقول ، حيث انعقدت ندوة تحت عنوان « الموضوعية والالتزام .. في كتابة تاريخ مصر المعاصر » فلم يبلغ النزاع بين المتحاورين فيها - حول تاريخنا المعاصر ! - حد

الخلاف الحاد وتبادل الاتهامات وحسب ، بل وصلت الرؤى المطروحة حول هذه الحقبة القريبة ، بمساحتها المحدودة مكانيا وزمانيا ، إلى حد التناقض الصريح ، الذي لا يحتمل إلا إسقاط إحدى الوجهتين ، واتهامها بالتزوير .

لقد كانت هذه الندوة ، هي بمثابة الرد الحاسم والعملي ، على أصحاب الدعوة إلى إعادة كتابة تاريخنا الإسلامي ، ولقد قيل عن هذه الندوة - بحق - إنها شهدت كل شيء ممكن ، إلا الموضوعية !

إننا في حاجة إلى العمل وَفْقَ منطق البناء المنهجي الراشد والسليم ، فنبدأ بإعادة تنقية فلكنا الثقافي والفكري ، من آثار وسموم الغزو الفكري ، الذي تعرضنا له طوال أكثر من قرن ، بل منذ مطلع ما يُسَمَّى بعصر النهضة ، ثم إذا نجحنا في ذلك ، نعيد النظام والاستقلالية والكرامة إلى مؤسساتنا العلمية ، بحيث يشعر العاملون فيها أنهم أصحاب رسالة ، وأنهم رُوَّادُ الأمة ، وطلائع أُفُقِهَا المستقبلي ، بدلاً من المهانة التي نشهدها اليوم ، والتي حولت الكثير من تلك المؤسسات إلى مجرد « لجنة» متفرعة عن جهاز الدعاية والتمجيد ، لأولي النعمة ، وصاحب السلطان .

ونعيد - أيضا - التناغم إلى منظومة القيم العلمية والخلقية ، ونؤسس جهادنا العلمي على أضواء من الأفاق المستقبلية المخلصة ، ثم نبدأ العمل الإبداعي أو التركيبي .

ولكن ؛ هل يمكن حدوث ذلك كله ، إلاَّوَفْقَ مبعث حضاري شمولي تكاملي جاد ؟ !

دعوى التجديد
وخطرها على التراث

إن نظرة واحدة عاقلة ، أو جولة سريعة مُنْصِفَةً في العديد من الدراسات الفكرية والتاريخية المعاصرة في التراث الإسلامي ، لتؤكد للناظر خُطُورةَ أن يغيب الضمير الحي عن خاطر الباحث في هذا التراث .

وتؤكد أيضا أهمية التجرد التام ، وتفريغ ذهن الدارس لهذا التراث من أي مقررات أجنبية سابقة ، ذهنية أو نفسية ، خاصة إذا كانت تلك المقررات صادرةً عن تَوَجُّهَاتٍ فلسفية أو عقيدية عرفت بالعداء الشديد للإسلام وذلك أن تلك المقررات من شأنها أن تحدث - بل أحدثت فعلاً - انعكاسات فكرية تحليلية ومبدئية خطيرة على هذا التراث ، سواء في جانب الفكرة ، أو جانب الموقف التاريخي .

يدفعنا إلى هذا التقرير ظهور موجة من الدراسات الفكرية والتاريخية في التراث الإسلامي ، تحمل شعارات براقة مثل «التجديد » ، « والاستنارة » ، وينتمي رموزها وأصحابها إلى عدة تَوَجُّهَاتٍ « أيديولوجية » غريبة عن الإسلام عقيدة وحضارة ، وناشزة عن تراث الأمة : روحا وتكوينا نفسيًا ، وتكوينا عقليا كذلك ، مما فرض عليها عزلة ثقافية ونفسية ، حالت بينها وبين التغلغل في عقول الناشئة وضمائرهم ، إلا قليلا ، على الرغم من انتمائهم إلى الإسلام « وطنا » ، وإلى العربية « هوية » .

فكان أن التفت « هذه الرموز» ، حول الإسلام عقيدة وتاريخا ، وذلك لما يضفيه هذا الالتفاف على أطْرُوحَاتِهِم الفكرية ، وتوجهاتهم « الأيديولوجية » ، من أطر زائفة ، وأغلفة كاذبة ، متمسحة في تراث الأمة وتاريخها .

فكان هذا العبث الخطير ، في الفكر والتاريخ الإسلاميين ، تحت ستار « التجديد » و « الاستنارة» متمثلا في دراساتهم للتراث .

وقبل أن نستعرض ، بعض النماذج الحية ، لمثل هذا العبث بتراث الأمة وتاريخها ، لنتدبر - بَادِئَ ذِي بَدْءٍ - طرح إحدى هذه الدراسات « التجديدية » لفهمها للأسس البنائية لهذا المنهج « التجديدي» الذي تنتهجه لنرى كيف أن هذا

المنهج - من حيث الأصل والمنطلق - هومحض عبث مقصود بهذا التراث .

تقول الدراسة : « إن التراث والتجديد ، ليس عملا للبرجوازية حتى ولوكانت وطنية ، بل هو عمل لطليعة الطبقة العاملة » لأنه إعادة لتفسيرات التاريخ من وجهة نظرها وبناء على متطلباتها [1] أي أنه عملية إخضاع وتطويع للتراث بما فيه من مادة تاريخية ، وتصور عقيدي ، لتحكمات النظرية الماركسية ، وذلك صريح في التقسيم الطبقي ، وفي الرؤية « الأيديولوجية » ، وفي الطرح الاصطلاحي كذلك .وانطلاقا من هذا التأسيس ، تؤكد هذه الدراسة « التجديدية » على أننا إذا كنا بصـــدد دراسة التراث فإنه : « يكون من السخف البحث عن هوية فرعونية أو قبطية أو عربية أو إسلامية » ولكن الدراسة « التجديدية » لم تصرح لنا : فإلى أي هوية ننتمي إذن ، إذا كان من السخف انتماؤنا في بحثنا إلى الهوية العربية أو الإسلامية [2] ؟ بَيْدَ أن تَوَجُّهَ الكلامِ واضحٌ لكل ذي قلب وفَهْمٍ.

وكما وجد هذا « العبث » بالتراث في الرؤية الماركسية له . فقد وجد أيضا في دارسات العَلْمَانِيِّنَ « القوميين » وبعض الاتجاهات المتأثرة بالدراسات الاستشراقية .

فعلى صعيد « العَلْمَانِيَّةِ » تخرج علينا إحدى هذه الدراسات بمحاولة مكشوفة ، « لعَلْمَنَةِ » حروب الردة التي خاضها الصديق أبو بكر ، لنزع الصفة الدينية عنها ، وإظهارها بصورة الحرب السياسية بين مُتَخَاصِمَيْنِ على المُلكِ والسلطان .

فتقول : « فلا الحرب التي سميت بحرب الردة كانت دينية ، ولا حرب عليٍّ مع خصومه كانت دينية ، لأنها كانت حربا في سبيل الأمر ، أي الخلافة والرئاسة والإدارة ، وهذه سلطة ذات طبيعة سياسية ومدنية ، فكانت الحرب التي نشبت

---

(١) الدكتور / حسن حنفي « التراث والتجديد » ص ٦٤ (ط . القاهرة ١٩٨٠ م)

(٢) المصدر السابق ص ٢٠ .

لأجلها سياسية ومدنية هي الأخرى »[1] ! !

ونحن لسنا في حاجة إلى التدليل على خطأ تلك الرؤية « العلمانية » لإحدى حقائق التاريخ الإسلامي الواضحة ، وذلك أن أحداً لا يعقل أن يكون قتال أبي بكر لمُسَيْلِمَةَ أو الأسود العنسي أو سَجَاح أو مانعي الزكاة ، كان قتالا على الملك ، لا على سبيل الدفاع عن العقيدة ذاتها ، وإنما نسوق ذلك الطَّرْحَ ، لنرى كيف تفعل دعاوى التجديد ، في حقائق تراثنا وتاريخنا .

ولقد امتدت الرؤية « العلمانية » إلى الوحي القرآني ذاته ، فوجدنا من ينعته بأنه « وحي علماني» في حقيقته ، وأن الدينية صفة طارئة عليه ، فتقول الدراسة بالحرف الواحد :

« العلمانية إذن هي أساس الوحي ، فالوحي عَلْماني في جَوْهَرِه ، والدينية طارئة عليه من صنع التاريخ[2].

ولكن الدراسة « الموضوعية ! ! » لم تُبَيِّنْ لنا ، في أية لحظة تاريخية وقع هذا التزوير للوحي القرآني بحيث تحول من العَلْمَانِيَّةِ إلى الدينية ؟ ! ! ومن هؤلاء الذين قَامُوا بهذا العمل الخطير ، الذي خفي على المسلمين جميعا بمن فيهم علماؤهم ومفكروهم وفقهاؤهم وأصوليوهم وَمُتَكلِّمُوهم ومُحَدِّثُوهم ، بل وخفي على أعداء الإسلام أنفسهم طوال هذه القرون الطوال ، حتى اكتشفته هذه الدراسة « المستنيرة » ؟ ! !

وعلى صعيد الانعكاس القومي في رؤية التراث الإسلامي ، تخرج إحدى الدراسات « التجديدية » ، لتُفسِّرَ لنا وجودَ شرط القرشية في الفكر السياسي الإسلامي ، على أنه نزوع قومي ، ضد الاتجاهات القومية غير العربية :

« فكثيرون منهم - الفقهاء - قد اشترطوا أن يكون الخليفة عربيا من قريش ، وهذا الشرط لم يظهر في الفكر السياسي الإسلامي إلا عندما بدأ تَغَلُّبُ الأُسَرِ

---

(١) الدكتور محمد عمارة « المعتزلة وأصول الحكم » ص ٣٤٨ « ط القاهرة ١٩٨٤ م » .

(٢) الدكتور / حسن حنفي « التراث والتجديد » ص٦٩

الأعجمية ، والاتجاهات الشعوبية على الخلافة العباسية العربية ، وظهرت آثار السيطرة المملوكية التركية على الدولة ، فكان اشتراط « قُرَشِيَّة » الخليفة تعبيرا عن موقف قومي عربي ضد عجمة الدولة ، ممثلة في رأس سلطتها وقائدها الأعلى » [1] .

وهذا خطأ مزدوج ، فهو باطل تماما من الوجهة التاريخية ، حيث إن شرط القرشية للإمام ،قد تواترت عليه النصوص الشرعية من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، قبل ظهور نظام الخلافة ذاته في الواقع العملي ، وعلى أساسها اتفق أهل العلم على اشتراط القرشية للإمام ، إلا من شذ كابن خلدون ، بل واتفق عليها الصحابة من أول عهد ولاية الصديق [2] ، فكيف يتأتى الزعم بأن هذا الشرط لم يظهر إلا في زمان العباسيين ؟ ! .

ثم هو فاسد تماما من الوجهة المنطقية ، حيث إنه محاولة لإخضاع الموقف التاريخي لنمط من التوجه السياسي « والأيديولوجي » لاحِقٍ عليه ، ومتأخِّرٍ عنه ، وما كان معهودا وقت وقوعه ، إذ كيف يَتَأَتَّى الزعم ببروز الفكر القومي العربي حتى في صدر الإسلام ، وعصوره الأولى ، وحقائق التاريخ ومُدَوَّنَاتُهُ المُوثَّقَةُ ، تجزم بتفرد الرابطة الملية والعقيدية بالسيطرة على عقول المسلمين وعواطفهم وكافة مشاعرهم ؟ ! !

أما على صعيد التأثر بالمنهج الاستشراقي المتطرف ، في الدراسات الإسلامية ، فتطالعنا إحدى هذه الدراسات ، بمحاولة مكشوفة لتشويه الوجه المشرق للفتوحات الإسلامية ، فتقول :

« لا نوافق بعض المستشرقين في قولهم إن العرب كانوا مدفوعين نحو الفتوح بالحماس الديني (! !) ، فمن غير المعقول « كذا » أن يَخْرُجَ البَدَوِيُّ ، وهو الذي

---

(١) الدكتور / محمد عمارة « الإسلام وقضايا العصر » ص ٢٣ « ط بيروت ١٩٨١ م» .

(٢) راجع ابن حزم « الفصل » ص ٨٩ الجزء الرابع « ط بيروت ١٩٧٥ م » ، وابن حجر « فتح الباري » ص ١٠١ ، الجزء الثالث « ط بيروت ١٤٠٢ هـ » .

لا يهتم بالدِّينِ ، لينشر الإسلامَ » [١] .

واستكمالا لتلك المحاولة ، تَزْعُمُ هذه الدراسةُ نفسُهَا بأن المسلمين في فتح الأندلس :

« قيل إنهم طبخوا أول من قتلوه في القدور » [٢] .

وتَاللهِ لولا اللافتة العربية على هذه الدراسة ، والاسم « الإسلامي » لصاحبها ، لكدنا نجزم بأنها إفرازات مَرَضِيَّة ، من قلب حاقدٍ على الإسلام والمسلمين .

بَيْدَ أن هذا العبث ، لم يقف عند حد التلاعب في تفسير الفكرة أو الحَدَثِ التاريخي ، بل امتد إلى الحدث ذاتِه ، والفكرة ذاتِها ، في كثير من الأحيان لطَمْسِهَا ، وتزويرها تزويرا تاما ، عند العجز عن الإسقاط فيها .

ففي هذا الصدد ، تزعم لنا إحدى الدراسات « التجديدية » أن المُعْتَزِلَةَ كانوا ملاحدة ، ممن يقولون بِقِدَمِ العَالَمِ ؛ حيث تقول الدراسة مانَصُّه : « لقد طَرَقَ المعتزلة مباحثهم الطبيعية ، فناقشوا المادة ، قِدَمَهَا وَحُدُوثَهَا ، ومعنى كل منهما ، وانتهوا إلى القول بقدمها ، عندما قالوا بقدم العالم ! ! ورفضوا مذهب الذاهبين إلى الخلق من عدم » [٣] .

والعجيب أن من أشهر الخلافات الفكرية بين فرق المسلمين ، خلاف المعتزلة لأهل السنة في قولهم بقدم القرآن ، حيث جزم المعتزلة بأن القرآن مُحْدَثٌ غير قديم ، لاتفاقهم على نفي أي قديم سوى ذات الله تعالى ، فصرفوا ذلك على كلام الله ذاته ، على مذهبهم ، ولقد حكى الأشعري إجماع طوائفهم على نفي القدم عمَّا دون ذات الباري [٤] .

(١) الدكتور / عبد المنعم ماجد « التاريخ السياسي للدولة العربية » ص ١٦٣ ، الجزء الأول « ط القاهرة ١٩٧١م » .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٤ الجزء الثاني .

(٣) الكتور / محمد عمارة « الإسلام وقضايا العصر » ص ١٤٨ .

(٤) راجع الأشعري « مقالات الإسلاميين » ص ١٥٦ ، الجزء الأول « ط . استبول ١٩٢٩ » .

وراجع أيضاً : الشهر ستاني « الملل والنحل » ص ٥٥ وما بعدها ـ الجزء الأول ـ .. ط بيروت ١٩٧٥ م » .

ففي أي مرجع أو سند ، وجد صاحبُ هذه الدراسة ، قول المعتزلة بقدم العالم ! وهو ما لم يعرفه عنهم حتى معاصروهم ، وألدُّ خصومهم ؟ !

وفي إطار هذه العملية « التجديدية » ، التي هي في حقيقتها طمس وتزوير لحقائق التراث ، وحادثات التاريخ ، تطلع علينا إحدى الدراسات التي تحمل عنوان « التجديد » ، لِتَزْعُمَ أنه « لم يكن ثَمَّ أثر للحياة الثقافية أو العلمية أو الفكرية في قرون الإسلام الأولى ، بل ولا الأخيرة » [1].

بل وأخطر من ذلك ، تقرر هذه الدراسة القول بأنه : « لم تكن اللغة في ثقافة العرب أداة للثقافة ، بل كانت هي الثقافة نفسها فأنت مثقف بلغ القمة ، إذا أنت أجدت الإلمام باللغة ، مُفْرَدَاتِها وَمُتَرَادِفَاتِهَا ، وَنَحْوِهَا وَصَرْفِهَا ، وفي رواية - يهزأ ويتندر - نثرها وشعرها » [2].

ثم تعود الدراسة نفسُها لتؤكد : « فلم يكن « العالم » في العهود السابقة يبلغ من علمه حداً يجاوز إحسانه للقراءة والكتابة » [3].

وفي تقديرنا أنه لمن الخطأ محاولة الرد على هذه المحاولات المشوّهة لتراثنا ، وصفحاته المشرقة ، بسوق الشواهد والدلائل المستفيضة على إنجازات علماء الإسلام وَمُفَكِّرِيه في مجالات العلوم الفلسفية والمنطقية ، وعلوم الترجمة ، والعلوم الاجتماعية ، وعلوم الحساب والجبر والطب والفلك والكيمياء ، وغير ذلك ، مما لا يعقل خَفَاؤهُ أو إنكاره حتى عند متطرفي المستشرقين أنفسهم ، فكيف بمن ينتسبون إلى الإسلام « وطنا » ، وإلى العربية « هوية واسما » ؟! .

أقول إنه يكون من الخطأ و ذلك أن مثل هذا الجواب والردّ ، من شأنه إضفاء مُسُوح من الجِدَّة والموضوعية ، على مثل هذه الأُطْرُوحَات ، مع أنها - في حقيقتها - محضُ عَبَثٍ وتشويه للتراث الإسلامي .

---

(١) الدكتور / زكي نجيب محمود « تجديد الفكر العربي » ص ١٤٠ - ١٤٣ « ط القاهرة ١٩٧١ م»

(٢) المصدر السابق ص ٨١ .

(٣) المصدر السابق ص ٨١

إن بين يَدَيْ الآن نماذج كثيرة وعديدة ومتنوعة ، لِمْثلِ هذا العبث في التراث ، مابين الطَمْسِ والتزوير المتعمَّد ، وبين الإسقاط في الفكرة والموقف ، ولو استغرقنا في عرضه ، لطال بنا المقام بما نكره القيام عنده .

وحسبنا ما قدمنا من نماذج متنوعة المصادر ، ومختلفة في اتجاهات أصحابها « الأيديولوجية » ، لكي نتبين أن الأمر قد أخذ صورة الاتجاه المُنظَّمِ المدروس للعبث بتراث الأمة ، وتشويهه ، مما يعتبر خطوة أولى في زلزلة الانتماء الحضاري لها ، وعزل الأجيال القادمة عن ماضيها بما يحتويه من دين وعقيدة ، ورصيد تاريخي وحضاري ضخم ، مما لا يَسَعُهَا التخلي عنه أو تجاوزه في معاركها الحضارية المقبلة .

إننا نطرح هذه القضية ، لِنَخْلُصَ إلى سؤال يَلِحُّ علينا ، ويتردد في أذهاننا وضمائرنا وهو : هذا التراث ، كيف نحميه ؟ وكيف نحافظ عليه من هذه الهجمة العَبثيَّة التي تحمل شعارات « التجديد » الكاذبة ؟

وهو سؤال ، يتضمن دعوة للمخلصين من أهل العلم وَرِجَالاتِ الفكر ، لوضع منهج ثابت وواضح ، يحمل الضَّمَانَةَ الكافيةَ ، للوقوف في وجه هذا العبث بتراث الأمة ، وكشف زيفه ، والأيدي الخفية التي تحركه وَتُوَجّهُهُ ، وأيضا لمنع تَكْرَارِ مثل هذا العبث في المستقبل ، بما يُشَكّلُهُ من خطورة بالغةٍ ، على التكوين الثقافي والفكري ، بل والديني ، على ناشئتنا ، وأجيال المستقبل بوجه عام .

والحقيقة أن خطورة دعوى « التجديد » على تراثنا الإسلامي ، قد وصلت إلى أبعاد بالغة الحساسية ، حتى اخترقت جامعة الدول العربية ومنظماتِها ولجانها المهتمة بالثقافةِ ، وعلى سبيل المثال ، ففي المشروع الاستراتيجي لمستقبل الثقافة في العالم العرب ، كتب الدكتور محمد أركون ، يوضح خطته لتجديد دراسة التراث الإسلامي ، فيقول :

«كثيرا ما ألححت على ضرورة تطبيق الألْسنيَّة والتاريخ مع العلوم التابعة له، والسوسيولوجية والأنثربولوجية ، وعلم النفس وتحليل النفس على دراسة ميادين

الثقافة الإسلامية » [1].

أي أن الباحث المشارك في استراتيجية الثقافة العربية ، يدعو لإخضاع التراث الإسلامي لمناهج الفكر الأوروبي الحديث ، ونظرياته المُؤَسَّسَةِ علي اللا دينية، ولكي تنكشف خطورةُ ذلك الأمر نعرض للقارئ أنموذجين للتطبيق ساقهما الباحث ذاته :

يقول الباحث : « مَثَلاً إن فلسفة اللغة التابعة لمفهوم الوحي أو كلام الله ، غير فلسفة اللغة التابعة للألسنية الحديثة ، فالأولى تقول : إن الله علم آدم الأسماء كلها ، والثانية تقول : إنما اللغة مجموعة محدودة من علامات صوتية تركب تركيبات عديدة لإنتاج الخطابات المختلفة » [2] .

فإذا ما استحضرت إلحاح الباحث على تطبيق مناهج الألسنية الأوروبية الحديثة ، فببساطة تفهم أنه لا يعترف ولا يؤمن بمصداقية قول الله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا.. ﴾ [البقرة ٣١] وأنها « رَأْيٌ » قابل للنقد والنقض ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيرا .

وأنموذج آخر طرحه الباحث لتطبيق المناهج الأوروبية على المفاهيم الإسلامية الأساسية يقول : « إن المفهوم الموروث للدين مبني على القول بأن الدين متعال على المجتمع ، فهو منير له ومرشد ومنذر ، ولذا اعتنى علماء الإسلام ببناء الأصول : كل حركات الإنسان في المجتمع لها أحكام صريحة في النصوص ، أو مستنبطة من النصوص على الطريقة الأصولية ، ويجيء علماء الاجتماع ويقولون بعكس ماقاله علماء الدين ما لم يزل شائعا في الخطاب الإسلامي المشترك : يقولون إن المجتمع منتج لنفسه بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية ، التي لا تزال تتوتر وتتصارع ، وهكذا فإن الدين كسائر الظاهرات

(١) « الخطة الشاملة للثقافة العربية » المجلد الثالث ، القسم الأول (ص ١٢) ط . الكويت ١٤٠٧ هـ/١٩٨٦م .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

الإنسانية من إنتاج المجتمع ، فيجب أن ننظر إلى القوى المنتجة له لنفهم سر تعاليمه ووظائفه ، عوض أن نفرض تلك التعاليم كأنها متعالية أزلية مثالية ، منفصلة عن الواقع الذي لم يصدر عنها(١) . ومرة أخرى أشير بأنه عندما يراجع القارئ دعوة « مُنَظِّرِ الجامعة العربية » لإخضاع تراثنا الثقافي لمفاهيم ومناهج ونظريات العلوم المعرفية والاجتماعية والألسنية الأوربية الحديثة ، فإنه ينتهي إلى حقيقة أن « واضع المشروع الثقافي » للجامعة العربية ، يطالب بإنهاء التصور الإسلامي الذي يؤمن بأن الله سبحانه ، حقيقة أزلية عليا ، وليس خيالا مِيتَافِيزِيقيًا صنعه الناس .

كما أن الوحي والنبوة والرسالة واليوم الآخر والجنة والنار ، هي حقائق إيمانية مقدسة وثوابت إسلامية سامية ، لم يختلقها البشر لإرضاء ميلهم إلى الإشباع الروحي ، كما يريد لنا أن نذهب إليه مُنَظِّرُ الجامعة العربية .

أرأيت كيف تُخْفِي دعواتُ التجديد في التراث ، نَزْعَتَها المحمومةَ إلى تخريب التراث بإخضاعه للنظريات ، والمناهج الأوروبية ، المُحْتَكِرَة - عندهم - صفة العِلْمِيَّة والقَدَاسَة ، بل ، أرأيت كيف أن هذه الدعوة تضرب في جذور العقيدة الإسلامية ، وأسس إيمان المسلمين ؟ ! .

وعلى جانب آخر من مشروع جامعة الدول العربية الثقافي ، فقد عرض الدكتور حسن حنفي رؤيته لما أسماه « مشروع إعادة بناء التراث » جاء فيه ، بصدد عرض مبررات ذلك المشروع - قوله : « طالما أن الموروث لم يتصرف فيه بعد ، فإنه سيظل المنبع الأول الذي يغذي الحركات السلفية ، مشروع إعادة بناء التراث - إذن - هو إقامة نهضة شاملة تلي حركة الإصلاح الديني في القرن الماضي وتطورها ، وعلى هذا النحو نضمن التغيير من خلال التواصل لا من خلال الانقطاع ، حتى نأمن الردة : (تركيا - بولندا) ، كما نأمن رد فعل الحركة السلفية (٢) ، أي أن العودة لتجديد التراث - في رأي منظر جامعة الدول

(٣) نفس المصدر ، ونفس الصفحة . (٢) نفس المصدر ، ص ٤٥ .

العربية - ليس بقيمته الذاتية ، وإنما لقطع الطريق على النهضة الإسلامية من الاستفادة منه في إحياء الأمة ، ولتأمين عملية التغريب و التخريب للمجتمع العربي المسلم من ما أسماه الباحث « الردة » ويضرب مثلا لهذه « الردة » مايحدث في « تركيا » من يقظة إسلامية ، وعودة إلى الذات وإلى الأصول .

وأذكر القارئ بأن مصطفى كمال « المثل الذي يؤمن به حسن حنفي » هو من أسقط الحكم الإسلامي ، وفَصَلَ الدين عن الدولة ، وألغى اللغة العربية من التعليم ، واستبدل الحرف اللاتيني بالحرف العربى ، ومنع الأذان ، وحَوّلَ المساجد إلى متاحف ، وألغى مظاهر الأعياد الإسلامية ، وتتبع كُلَّ جُزئيّةٍ في المجتمع تُذَكِّرُ بالانتماء الإسلامي ليقطع دابِرَهَا ، ويمحو آثارها ، أرأيت إلى أي مدى « خفي » تذهب بنا دعوة التجديد للتراث ؟ !

الغارة
على التراث الإسلامي

يَجْمُلُ بالباحثين الإسلاميين عند تصديهم للدعوات الهدامة ، في واقعنا الفكري المعاصر ، وتفنيدهم أغاليطها وشبهاتها ، يجمل بهم ألاَّ يقفوا عند هذه الخطوة التجزيئية البسيطة وَحَسْب ـ مع إيماننا بضرورتها ـ بل يتوجب عليهم أن يحاولوا رصد معالم التيار العام ، والوجهة الخفية ، التي تتحرك فيها ، ومن خلالها ، هذه الدعوات الهَدَّامَة ، لأن طبيعة الصراعات التي خاضها ويخوضها الإسلام في تاريخه المعاصر ، وعلى مستوى الصراع الفكرى بوجه الخصوص ، عَلَّمَتْنَا أن مِثْلَ هذه الدعوات ، لا تمثل مَحْضَ اندفاعاتٍ فردية بريئةٍ ، أو رُؤًى تصورية جزئية لأصحابها ، مناقضة للفكرة الإسلامية وحسب ، وإنما هى تمثل ـ فى حقيقتها المسْتُورةِ ـ تخطيطاً علمياً « عقلياً ونفسياً واجتماعياً » بالغ الدقة ، سواء من ناحية المضمون الذي تعالجه ، أو من ناحية المكان المقصود بنفاذ هذه الفكرة المعادية فيه ، أو من ناحية توقيت صدور هذه الدعوات .

وبصورة أكثر تحديداً ، فإن مثل هذه الدعوات ، الممثلة في أبحاث وندوات ودراسات ، إنما تمثل موجةً فكريةً منظمةً ومدروسةً ، ومحددة الأبعاد والنتائج المُحْتَمَلَة والمرجوة ، نستطيع أن نَصِفَها من غير مبالغة ، بالغارة الفكرية .

إن مثل هذا الرصد الضروري لظاهرة صراع الأفكار في عالمنا الإسلامي المعاصر، يتيح لنا إمكانية حيوية كبيرة ، في إدراك طبيعة العقل المعادي للإسلام في هذه المرحلة الحساسة من مسيرة الإسلام ، ونوعية اهتماماته بقضية الإسلام ،أي الزوايا التي تُؤَرِّقُهُ في حركة الفكر والمجتمع الإِسْلامِيَّيْنِ في تلك المرحلة ، كذلك يمنحنا ذلك الرصد ، البصيرةَ النافذةَ لإدراك المواطن الفكرية والواقعية الهامة المقصودة من هذه « الغارة » الجديدة ، والتي غالباً ما تكون غير ظاهرة ، وغير مباشرة ، أو مقصود إخفاؤها والتشويش عليها ، خلف ضجيج من إشكاليات أخرى مُفْتَعَلَةٍ ، تتيح للفكرة الهدامة أن تغزو ضمير الفرد والمجتمع ، فى رَوِيَّةٍ وهدؤء ويسر ، بعيداً عن ساحة الجدل الفعال والمثمر ، وليس من شك في أن هذه

البصيرة المَرْجُوَّة ، تجعل مجهوداتنا في رد هذه الغارة أكثرَ تركيزاً في صميم الشبهة ، ورأس باطلها ، ولعله من مراد قول اللّه تعالى ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾ (١) .

والمتتبعُ لحركة الفكر الإسلامي المعاصر يلحظ بوضوح ، بُرُوزَ موجة جديدة ، أو « غارة » بدأت خيوطُها مع بدء إرهاصات البعث الإسلامي الجديد ، واستفحلَ أمرُها وخَطْبُهَا ، مع تصاعد الوعي الإسلامي ، ويقظة الأمة ، وعودتها إلى دينها وكتاب ربها ، فيما اصطلح عليه بالصحوة الإسلامية .

ويمكننا رسم معالم هذه الغارة الجديدة ، من خلال الكشف عن نماذج بشرية « عربية »، تربت في كَنَف الاستشراق ، ولاسيما الاستشراق « الشيوعي » ، سواءً في مؤسساتهم الخارجية ، أو محافلهم الداخلية المغروسة في قلب عالمنا الإسلامي ، ممن عُزِلُوا عزلاً شبه تام عن مقومات أمتهم الحضارية ، وفُرّغُوا تماماً من كل قاعدة اعتقادية ، أو رؤية فكرية ، أو مبدأ أخلاقي ، أو تصور قِيَمِيٍّ ، ينبثق من الإسلام وكتابه العزيز ، مع شحنهم بالبديل « التقدمي » لكل هذه المعاني ، ثم توجيههم ـ مؤخراً ـ إلى الظهور بتبني قضية الإسلام والاهتمام بتراثه ، تماماً كحاملي الفكرة الإسلامية ، ودعاة الإسلام ، .مما يبرر إطلاق وصف « المفكر الإسلامي » عليهم ، مع تحديده بلفظ « المستنير » ، وهو تحفظ بارع ، حيث يخدع الناشئة ببريق لفظه ، في حين يرسخ في مشاعرهم من غير وعي معاني شديدة الخطورة ، إذ إن الإسلام يصبح غير كافٍ بذاته لإفادة وصف « الاستنارة » ، فيتَوَجَّبُ على حامل الإسلام أن يستنير ، وهذا « المستنار به » هو غير الإسلام ضرورة ! .

ومن خلال هذه التظاهرة «النفاقية» و باستثمار انخداع أبناء الأمة بهم ، وبادعائهم حمل «الفكر الإسلامي المستنير» ، تبدأ أوسع عمليات الهدم والتخريب في التراث الإسلامي ، وتشويه الفكرة الإسلامية ، والطعن في قضاياها الرئيسية .

---

(١) سورة الأنبياء ، آية ١٨ .

وعلى تَنوُّع مذاهب القوم ، وتَعَدُّدِ دوافعهم في هذه « الغارة » الجديدة ، إلا أنهم يتفقون على النقطة الجوهرية ، وهى ضرورة عزل الإسلام عن حركة المجتمع المسلم الفاعلة ، والحيلولة دون التمسك بالقرآن في توجيه حياة المسلم ، أى أنها دعوة « جلادستون » القديمة [1] ،

يطرحها لسان عربي مبين قائلاً : « إن هدف الحملة الفكرية المطلوبة !! هو أن نقنع الناس بوجوب الأخذ بالنظرية العَلْمَانيَّةِ الخالصة في كل ما يختص بأمور معاشهم ودنياهم ، وهى لن تفلح فى هذا ، إلا إذا أقنعتهم بأن الإسلام ـ دين كثرتهم ـ فيما عدا مسائل العقيدة والعبادة ، لا يتنافى مع النظرة العلمانية وصاحب هذا الكلام هو نفسه الذي قال من قبل محدداً وجهته : « إذا كان الحديث عن الحياة ، لا عن العقيدة .. فإن القرآن لم يُشَرِعْ إلا التشريع الذي يكفل حياة أمة واحدة ، هي أمة العرب ، في زمن واحد ، هو زمن الرسول عليه السلام ؟!! » والكلام واضح ، في غِنَى من التعليق ، وليس من شك في أن حملتهم هذه ، لن تتوجه إلى الذهن المسلم ، بهذا التحدي الجاف ، وإنما هذا التقرير السابق ، هو مجرد تحديد « للهدف من الحملة » ، أما وسائلهم في ذلك وخططهم فمتنوعة ، وإن كان الإطارُ العامُّ لها ، هو محاولة صب قضايا الفكر الإسلامي فى قَوَالِبَ عَلْمَانِيةٍ « لا دينية » ، بحيث لا يمكن للناشئة فيما بعد أن تنظر إلى الإسلام : من خلال هذا المنظار « المستنير » ؟! فإذا ما نجحوا فى ترسيب هذا المعنى فى عقولهم وضمائرهم ، فقد تَعَبَّدَتْ الطريقُ أمامَهم نحو هدفِهِم الخبيثِ .

وثَمَّةَ دلائل عديدة تؤكد أن خيوط هذه « الحملة » ، تَفِدُ من وراء أستار ، وأن العقل الموَجِّهَ لهذه الخيوط و « أبواقها » المحلية ، إنما ينبعث من مراصدَ أجنبيةٍ حاقدةٍ على الإسلام وأهله ، بغض النظر عن درجة وعي تِلْكُم « الأبواق » المحلية ،

(١) كان وزير الإمبراطورية البريطانية الأول ، وأحد أركانها ، ودعا إلى ضرورة عزل القرآن عن المجتمعات الإسلامية ، حتى لا يكون له تأثير فعال فيها ، وقال كلمته التاريخية أمام البرلمان « مادام هذا القرآن موجوداً ، فلن تستطيع أوربة السيطرة على الشرق ، ولا أن تكون هى نفسها في أمان» .

بالأبعاد الحقيقية والكاملة لهذا المُخطَّط .

على سبيل المثال ، فقد وضع المستشرق الشيوعي السوفيتي « كراتشفوفسكي » دراساته حول الإسلام والتي وضع فيها « للرفاق المحليين » القواعد « التقدمية » للنظر في التراث الإسلامي ، وحاول فيها ضبطَ الفكر الإسلامي ، وحركةَ التاريخ الإسلامي وتراثه . وَفْقَ رؤية ماركسية حادة ، فإذا بنا نقرأ « لرفيق محلي » عربي « مشروع رؤية جديدة للتراث العربي في العصر الوسيط » ؟! يؤسسه على النظرية المادية الجدلية « الماركسية » ، ويقرر فيه بجلاء أن كتابات « اغناطيوس كراتشفوفسكي » : « تشكل إسهاماً جدياً ، على طريق إعادة الاعتبار الحقيقي لِذَيْنِكَ التاريخ والتراث ـ الإسلاميين [1] ؟! .

والباحث يطبع لفظ « الحقيقى » ببُنط ثقيل مُميَّز ! ، وأرجو أن يطيلَ القارئ التأملَ في معنى أن مفكراً ماركسياً ملحداً ، هو الذي أعاد الاعتبار لقضايا الإسلام ، والفكر الإسلامي ، وتاريخ الإسلام كذلك .

وعلى نفس الطريق ، أصدر المستشرق الشيوعي الألماني الشرقي « هيرمن لاي » كتابه عن « تاريخ المادية في العصر الوسيط » في العقد السادس من هذا القرن ، وبعد سنوات قليلة ، تَخْرُجُ علينا دراسة عربية مستنيرة تتحدث عن « النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية » ، لتتبنى نفس منهج « لاي »، وتُمجِّد نفس الفرق الضالة التي مجَّدها أمثال القرامطة ، والراوندية ، والباطنية ، واصفاً إياهم ، بالتقدمية ، والثورية ، والاستنارة !

وقد حدث فى الستينيات من هذا القرن ، أن وجَّه بعض الباحثين والمستشرقين الشيوعيين الفرنسيين الدعوةَ لرفاقهم موضحين ضرورة النفاذ إلى أغوار مجتمعاتهم عن طريق « لغة التراث » ، وإلا انتهوا إلى الانعزال الكامل عن الواقع العربي ، وقد وضع « إيف لاكوست » الشيوعي الفرنسي ، نموذجاً لذلك ، عن طريق دراساته عن « ابن خلدون » العلامة والمؤرخ الإسلامي الكبير ، والتي انتهى

(١) د. طيب تيزيني « من التراث إلى الثورة » ص ٥٧٣، ط . بيروت « الثالثة » ١٩٧٩ .

فيها « لاكوست » إلى اعتبار « ابن خلدون » المُبشّر الأول بالماركسية ؟! فإذا بنا بعد قليل نقرأ لدراسات عربية عديدة تتحدث عن « ابن خلدون » الماركسي الإسلامي الكبير ؟! والمؤرخ الذي حرر علم التاريخ من « الجبروت الديني » أي من الإسلام (١) .

وكذلك يظهر فجأة مفكر إسلامي مستنير كان عضواً في الحركة الشيوعية المصرية، فإذا به مفكر إسلامي نشط ، يخرج بالعديد من الدراسات ، تصور التاريخ الإسلامي صراعاً بين الإقطاع وطلائع البورجوازية والبروليتاريا ؟! ويقدم حركات الراوندية والقرامطة والزنج وأمثالهم ، بوصفها النزعات الثورية المستنيرة ثم تطور به الحال وراح يحيي في الناس كتابات « المنحرفين » ، فأحيا بعض قضايا الاعتزال ، ثم أعاد طبع كتاب علي عبد الرازق « الإسلام وأصول الحكم » والذي أعلن فيه ألا حكم ولا تشريع في الإسلام وهو الكتاب الذي أجمعت هيئة كبار علماء الأزهر على ضلاله ، وأصدر مفتي مصر يومها فتوى بكفر من اعتقد به ، ثم انتهى « المفكر المستنير » أخيراً إلي محاولة هدم وتشويه أعلام الصحوة الإسلامية المعاصرة ، أمثال « المودودي » ـ رحمه الله ـ حيث بلغ في مقالات عدة ، إلي حد اتهامه بتضليل الأمة في طُرُوحَاتِهِ الفكرية الإسلامية ، خدمة لأهداف « سياسية واجتماعية مشروعة » كان يمر بها قومه في العصر الحديث .

وعلى نفس الطريق ، يخرج باحث آخر ، كان قد كتب من قبل عن « الفن القصصي في القرآن » ، وصف فيه قصص القرآن الكريم بأنها « خرافة » ، صراحة لا يُكَنّي ، بل زعم فيه أن القرآن نفسه لا ينفي أنه « يحوي الأساطير » ؟! ذلك البحث الذي اتفق جمهور أهل العلم في مصر على ضلاله ، وجرأة صاحبه على القرآن ، في نفس الوقت الذي انبرى له عدد من المستشرقين الأوربيين للدفاع عنه

---

(١) ألفت انتباه القارئ الكريم إلى أن عامة من ذكرنا في هذا المقال ، سبق أن عرضنا لطرائقهم وأبحاثهم بصورة أكثر تفصيلاً فى مقالات عدة ، ولعلنا نعود إلى هذا التفصيل فى مواقف قادمة بإذن الله .

وتقريظه ، حتى أن « ج . بالجون » ، و « ج . جوميه » ـ من الآباء الدومينكان ـ وصفاه بأنه البحث الوحيد الذي يمثل الاستنارة الحقيقية في الفكر الإسلامي الحديث ؟! [1].

فإذا بهذا « المفكر المستنير » يحدثنا عن « الأُسُسِ القرآنيةِ للتقدم » ، ينتهي فيه إلى ضرورة عزل الإسلام عن حركة المجتمع العربي المعاصر ، ويوجب فيه قصر تأثير القرآن على العبادات والمساجد ؛ كضرورة حتمية ـ في نظره ـ لتقدم المجتمع العربي المسلم ؟!

وكان المستشرق البريطاني الأشهر « جب » قد وضع أبحاثه حول طبيعة « تكوين العقل المسلم » ، حاول فيها أن يرد مظاهر الخلل فيه إلى موروثاته الثقافية الإسلامية فإذا بنا نطالع بحثاً أكثر حداثة لمنهج « جب» من خلال باحث عربي ، أنشأ يحدثنا عن « تكوين العقل العربي » ينتهي فيه إلى ضرورة عزل المنطلقات الثقافية الإسلامية عن الإنسان العربي المعاصر ، بوصفها معملاً لإنتاج العقل الغيبي « الميتافيزيقي » الذي يبحث في السماء ولا يستطيع النظر في الأرض « حي بن يقظان » ، مؤكداً أن العقل المبدع والتقدمي هو العقل الأوربي الذي يتعامل مع الأرض ، ويكيف الحياة « روبنسون كروزو » ، متعمداً في بحثه التضليلَ للناشئة ، عن طريق تفتيت البنية الحضارية الإسلامية ، وإبراز بعض معالمها وطَمْسِ البعض الآخر ، فضلاً عن خداعه غير الأمين ، عندما يعقد مقارنة بين نِتَاجَاتٍ فكريةٍ وأدبيةٍ ، للحظتين حضاريتين مختلفتين ، في واقعين مختلفين تمام الاختلاف ، سواء من ناحية المستوى الحضاري المادي والعقلي ، أو من ناحية الظرف التاريخي الموضوعي لواقعيهما .

وتنشط موجة فكرية واسعة ، يصعب حصرها في العالم العربي ، من مشرقه إلى مغربه ، تصب جميعُها في هذه « الغارة » ، وتتحدد معطياتُها جميعاً في

---

(١) راجع د. عفت الشرقاوي «« الفكر الديني في مواجهة العصر» ص ٦٩ ، ٧٧ – ط . بيروت « الثانية » ١٩٧٩ م.

هذا المجال ، والذي يهدف ـ كما وضح ـ إلى اغتصاب ضمير الأمة ، ومُخَاتَلَتِهَا عن تراثها ، ومقوماتها الحضارية كمحاولة « لاحتواء الصحوة الإسلامية الجديدة » ، وتشويه مُنْطَلَقَاتِهَا .

الذي نريد أن نثبته في هذا المقام ، أننا إذا كنا نقول ، ونبرهن على أن خيوط هذه الغارة الجديدة تمتد إلى مراكز رصد وتوجيه أجنبية ، فإننا لمؤمنون أن مثل هذا التخطيط الخبيث لا يتفتق عنه إلا عقل يضرب بجذوره إلى الجيل الذي قال الحكيم العليم فيه : « وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره لعلهم يرجعون [١] »

وإذا جاز لنا أن نخرج من هذا العرض الآن بدرس ـ وكثيرة هي دروسه ـ فإننا نلفت النظر إلى ضرورة تنبيه ناشئة المسلمين إلى خدعة « إعلامية » كبيرة ، يقودها عدد من المنابر والمؤسسات الإعلامية ، والصحافية منها على وجه الخصوص ، معروفة باتجاهاتها العلمانية « اللادينية » ، تهدف إلى إبراز أسماء معينة تحت وصف « المفكر الإسلامي » ، وتقدم سُمُومَهم المعاديةَ للفكر الإسلامي تحت شعار : « الفكر الإسلامي المستنير » ، كخطوة هامة ، ومُمَهِّدةٍ لما أسميناه بالغارة الجديدة على التراث الإسلامي ، وبكلمة جامعة تغنينا عن حشد الشرائط الأخلاقية والقِيَمِيَّة التي أجمع عليها علماء الإسلام في الشخصية التي يحق لها الاجتهادُ في الإسلام ، فإنه لا يجوز ـ مبدئياً ـ قبول أي اجتهاد جديد منسوب إلى الإسلام ، يصدر من أشخاص لا يلتزمون بالإسلام أصلاً في ممارساتهم الحياتية على مستوى السيرة السلوكية « خلقاً وعبادة » ، أو على مستوى الانتماء الحضاري ، عقائدياً كان أو ثقافياً أو مذهبياً ، وفي هذه النقطة بالذات يبرز مجال جديد من مجالات « معركة الإسلام الفكرية » يُهْمِلُهُ ، أو يُقصِّرُ فيه إلى حد كبير دعاةُ الإسلامِ ورجَالاَتُهُ ، مع أنه مطلبٌ إسلامي أصيلٌ ، فرَّع عنه الأصوليون في شرائط الاجتهاد ، وفرع عنه الفقهاء في أبواب الشهادات ، وفرع عنه المحدثون في أبواب الجرح والتعديل .

---

(١) سورة آل عمران ، آية ٧٢ .

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن هذه « الغارة » لها قنـواتُها ومُحـركاتُها الأخـرى ، والتي تخدم أهدافها وغاياتها ، إلا أن ما أردنا تبيانه في هذا المقام المحدود هومجالها الفكري ، عرضنا له آملين أن نكون قد قمنا بشيء من حق النصيحة ، لله وللأمة .

تراثنا الفكري
في إطاره التاريخي الاجتماعي

نوعية جديدة من الأبحاث والدراسات التي تعالج قضايا الفكر في تراثنا الإسلامي العربي من خلال الإطار التاريخي / الاجتماعي الذي ظهرت خلاله الفكرة أو دارالصراع حولها فيها ، شاعت واستفاضت مؤخراً ، حتى أصبحت هي المنهج المهيمن على عامة الأبحاث الجديدة التى تعالج هذا النوع من الفكر ، حتى لقد أصبح من العسير أن تجد بحثاً أو دراسة علمية جادة في التراث ، تتناول إحدى جوانبه أو مشكلاته الفكرية ، بالتشريح الجدلي المنطقي ، أو تستقصي روافده الروحية والعقلية ، مميزة عن الخلفيات التاريخية / الاجتماعية .

وهذه النوعية من الأبحاث ، ليست غريبة كل الغرابة عن أنماط ومناهج البحث والدراسة التي خلَّفَهَا لنا علماؤنا المسلمون في الزمن الأول ، إذ لن نعدم أن تقع أيدينا على عديد من الكتابات في ذلك المجال ، لعل أشهرها كتاب « أبى الفتح الشهرستاني » فى « الملل والنحل » والذي يمكن القول بأنه الكتاب الوحيد الذي تميز بهذا المنهج في البحث ، ثم هناك شذرات أخرى حوتها بعض كتب الفرق ، كانت تميل إلى شيء من ذلك المنهج في عرض الفكرة ، مثل كتابات « ابن حزم » و « ابن الجوزي » ومن نحا نحوهما .

إلا أن الاتجاه العام في التراث الإسلامي ، كان يميل إلى الفصل الجازم بين المنهج التاريخي والمنهج العقلي المذهبي في دراسة الأفكار ، بحيث لا يطغى هذا على ذاك ، أو لكيلا يتستر باحث أو دَعِيٌّ في العلم علي قصوره وعجزه بالخلط بين المنهجين ، مع مايستتبعه مثل ذلك الخلط من التسطيح في عرض الفكرة ، وفي عرض الموقف التاريخي على السواء ، فتميزت علوم التاريخ عن علوم العقائد وأصول الدين ، هذا بالإضافة إلى تجريد البحث فى قضايا الحكمة و الفلسفة .

حتى إذا كنا في العصر الحديث ، وكان الانفتاح الأوربى الاستشراقي الواسع والسباق على تراثنا الإسلامي ، بدأ ذلك المنحى الجديد يبرز ويهيمن على حركة البحث ومناهجه ، ولاسيما على يد المدرسة الفرنسية ، والتى تميل ـ دوماً ـ إلى أنماط البحث الاجتماعي التاريخي ، وتتفلت من الأبحاث العقلية الصارمة ، ثم

تبعهم نفر من الباحثين العرب المعاصرين ، حيث استهوتهم الطريقة .

وبعد أن بدأ « لويس ماسينيون » هذا الاتجاه بالبحث في الفكر الصوفي ، حيث ضاعت الفكرة ـ ومعها العقل ـ خلف ركام من الظلال والألوان وحكايات التاريخ ، انتشرت الطريقة لتشمل قضايا الاعتزال ، والإرجاء ، وتراث الأشاعرة والماتريدية .. إلخ ، بل ذهب بعضها إلى حد التجرؤ على أصول العقيدة ذاتها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، بزعم اخضاعها للمنهج الاجتماعي / التاريخي في البحث .

لماذا هذا المنحى الجديد ؟

ثمة ملاحظات أولية ، لا يسع الباحث المدقق تجاهلها في هذا المقام ، منها أن هذه النوعية من الأبحاث التراثية ، قد ارتبطت بمرحلة التغلغل الفكري الغربي في بلاد الإسلام ، سواء فى المناهج أو المذهبيات « الأيديولوجيات » ، وهي ما اصطلح على وصفه « بالغزو الفكري أو الثقافي » ، حيث كان الفكر العربي الحديث ، لم يخرج ـ بعد ـ من غيبوبة الركود التاريخي الطويل ، ولما يزل يبحث ـ حتى الآن ـ عن بنية فكرية واضحة ، أو منهج علمي متميز ، ولا نقول ـ رغم أنه صحيح ـ أن عامة الحركات الفكرية في بلادنا الآن ما زالت تبحث عن هويتها الحضارية والإنسانية ! .

هذه واحدة ؛ وملاحظة أخرى ، أن هذه النوعية من الأبحاث قد شهدت كثافة واضحة وإلحاحاً مستمراً مع نمو ظاهرة الصحوة الإسلامية الجديدة ، وبدء اتجاه أجيال الإسلام الناشئة نحو أصالتها وتراثها ، ودينها القويم ، تستلهم منه هويتها أولاً ، كما تأخذ منه عقيدتها ، وأصول مناهجها ، وقيمها ، ورسالتها التاريخية .

وملاحظة ثالثة وهامة في دلالتها على أسباب ظهور هذه النوعية من الأبحاث والدراسات ، وهي المتمثلة فى الاتجاه الواضح لهذه الأبحاث نحو النماذج المنحرفة فى التراث ، كمواقف ، وكشخصيات ، ومحاولة إبرازها ـ تاريخياً / اجتماعياً ـ

بوصفها المسار الإسلامي الصحيح ، العقلاني المستنير ، الذي كبتته وطمست معالمه المستنيرة السلطة الجائرة ! ، أو الفقهاء الدائرون في مجالها ! حتى أصبحت أحداث مثل : ثورة القرامطة ، أو حركة العيارين والشُّطَّار ، أو حركات الباطنية ، وكذلك شخصيات مثل : الحلاج ، والسهروردي ، وابن الريوندي ، وإخوان الصفاء، أصبحت هي المدارات التى تجتذب مجهودات عامة هؤلاء النفر من الباحثين في محاولات مضنية لتجميل قبحها ، وستر عيبها ، ومنحها الريادة التراثية الكاذبة، والتي تتعدى الأشخاص ـ بالضرورة ـ لما يحملونه من فكر منحرف ، وفي غنى نحن الآن عن بيان ما يثيره هذا العمل من خلل وإرباك في رؤية الأجيال الجديدة لتراثها الثابت والمستفيض .

فهل يمكن أن تعطينا تلكم الملاحظات الثلاث « إطاراً تاريخياً / اجتماعياً » يكشف لنا أو يضيئ بعض جوانب الظاهرة الجديدة؟

يمكن أن نسجل بعض النقاط الهامة ، التى استخلصناها من رصد العديد من تلكم الأبحاث ، التي أفرزتها الظاهرة الجديدة ، والتي تمثل أصول الخلل ، وأبعاد الخطر في آن :

أولاً : إن هذه النوعية من الأبحاث تحتاج إلى دعامتين أساسيتين ، لاغنى للباحث عنهما ، الأولى : هي عمق النظر ودقته في فقه القضايا الفكرية التى تميز بها التراث ، وما يستلزمه ذلك من إحاطة واعية وسليمة بالجذور العقائدية والروحية التي ترفد هذه القضايا ، إضافة إلى التثبت التام من مناهج القدماء في البحث ، وطرائقهم فى معالجة القضايا ، أما الدعامة الثانية : فهى كثرة التجوال في آثار القدماء التاريخية ، ومعاناة النظر والفحص في الأحداث التاريخية وتحولاتها وأسبابها وطبيعتها ومآلاتها ، وكذلك البنية الاجتماعية للأمة في المسار التاريخي الإسلامي ، وذلك أن هذه المعاناة وذاك التجوال ، من شأنهما أن يولدا في الباحث نوعا من « الحاسة التاريخية » ، وهي أعز ما يمتلكه المؤرخ أو الباحث التاريخي ؛ لأنها هي التي تمنحه الرهافة العالية ، والحساسية الكبيرة ، في

استكناه أبعاد الحدث التاريخي ، والكشف عن خفاياه ، وهي ـ أيضاً ـ ما تميز باحثاً عن غيره .

وغني عن البيان أن هذه « الحاسة التاريخية » ليست من المكتسبات التى يتحصلها الباحث من كتاب معين ، أو توجيه ما ، وإنما هي بصيرة تمنحها الخبرة ، والمعاناة في البحث ، كبصيرة الصيرفي الناقد ، الذي قد يميز فاسد المعدن من أصيله بمجرد المسحة السريعة أو اللمحة العابرة .

إن هذين العمادين ، هما الحقيقان بإعطاء البحث الفكري التاريخي / الاجتماعي جديته وروحه العلمية ، فإذا ما سقط أحدهما اختل العمل ، وافتقد صفة العلم والجدية .

ومن أسف أن نقول : إن عامة الأبحاث التي تغمر القارئ العربي في هذا المجال، تتسم بالسطحية المزعجة ، سواءً في الضبط العقلي الجدلي ، أو في البصيرة التاريخية ومتطلباتها حتى ليصح القول بأنها أشبه ما تكون بأحاديث السمر ، أو تجوال الخاطر المكدود ، هذا إذا نزهناها عن تعمد سحب وجهة البحث نحو خدمة بعض المذهبيات الوافده ، والغريبة عن التراث ، بطريقة غير علمية ، وغير مسؤولة كذلك .

ثانياً : من نقاط الخلل أيضاً فى تلكم الأبحاث ، لجوء أصحابها إلى اتخاذ مساحة واسعة من التاريخ الفكري الإسلامي كموضوع للبحث ، بحيث يصبح من التعنت الظاهر ، والتكلف الجلي ، صياغة إطار تاريخي / اجتماعي مضبوط ، ومبني على أسس علمية دقيقة تعتمد البحث المراجعي والوثائقي الصحيح ، مما يجعل الإطار التاريخي / الاجتماعي مليئاً بنقاط الفراغ ، أو « كوات » تاريخية مظلمة ، فيلجأ إلى حشوها وملئها بافتراضاته الشخصية ، والتي هي ـ غالباً ـ نوع من الهيمنة « الأيديولوجية » على التاريخ الإسلامي ، أملتها روح التكبر على تجزيئ العمل ، واحترام محدودية الجهد ، وموضوعية البحث ، .

وربما كان هذا الاتجاه إلى « توسيع » رقعة البحث محاولة مقصودة ، لإتاحة الفرصة للمذهبية الأيديولوجية الأجنبية كي تتلاعب بمسار التاريخ الإسلامي ، وتطوعه حسب قوانينها ، وفلسفتها التاريخية .

ولقد حدث أن كتب أحد الباحثين المعاصرين دراسة في التراث تحت عنوان « مشروع رؤية جديدة لتراثنا العربي فى العصر الوسيط » ! ، حاول منها استعراض مساحة واسعة من تاريخنا الفكري والاجتماعي ، فانتهى به الحال إلى أن أصبحت « دراسته التاريخية » عبارة عن عرض تاريخي للأيديولوجية الماركسية مع بعض شواهد « مفترضة » لها من تراثنا الإسلامي ؟!

إن الباحث الأوربي المعاصر قد يكون في وسعه أن يتجول في مساحات واسعة من تاريخه الفكري بلاحرج ، كما فعل « برتراند راسل » وذلك لأن الفكر الأوربي الحديث قد اجتاز مرحلة الإحياء الصعبة والكبيرة لتراثه القديم ، وأصبح يمتلك ركاماً هائلاً من الأبحاث المعمقة والدقيقة في هذا الجانب ، بحيث استقرت الصورة التاريخية إلي حد كبير ، وأما عندنا نحن ؛ فما زلنا نحاول التأسيس لمدرسة الإحياء ، رغم كل الجهود المشكورة من علماء أجلاء وباحثين مخلصين ، فكيف ـ إذن ـ نقفز إلى ترف الفكر مع خواء المعدة العلمية من غذائها التاريخي الحي ؟!

ثالثا : من نقاط الخلل ـ أيضاً ـ في تلكم الأبحاث ، طغيان العمل التقييمي على النشاط التحليلي في سائر البحث ، مما يفقده جديته ورصانته ، وذلك أن أس الأساس في البحث التاريخي / الاجتماعي ، لا سيما إذا اتصل بمسارات الفكر ومشكلاته ، إنما يقع في الجهد التحليلي وذلك أنه الجهد الذي ينصب على جمع أطراف الأحداث ، ولملمة شوارد الفكرة ، والتتبع الدقيق لتحولاتها ، والأسباب الفاعلة في هذه التحولات ، مما يشمل الجذور والروافد العقلية والروحية والنفسية ، ومثل هذا الجهد ، فوق أنه المحور لأي عمل جاد ، فإنه هو وحده ـ الذي يمكن إخضاعه للمحاكمة النقدية العادلة ، أما الجانب التقييمي ـ أى حكم

الباحث ورأيه في الموقف التاريخي ـ فهو وجهة نظر للباحث ، قد تخالفه فيها أو توافقه ، إلا أنك لا تستطيع أن تخضعه لمحددات نقدية صارمة ، مالم يتوفر في بحثه الركن التحليلي .

وفيما يبدو أن الهرب من النشاط التحليلي ، قد وجد منفذه السهل في طرح الآراء التقييمية وحشو الأبحاث بها مع قليل من التأصيل الوثائقي والتحليل العلمي ، إذ أن هذه الطريقة تتيح لهم التفلت من الملاحظة النقدية الصارمة .

وليس من شك في أن مثل هذا العمل ، لا يخدم العلم والفكر والتراث والأمة بشيء ، بل هو لا يؤدي إلا إلى إثارة الاضطراب والقلق في الحياة الفكرية ، وإثارة الضجيج الخادع الذي نتستر فيه على خَوَائِنا العلمي والفكري والمنهجي بركام من الأوراق الفارغة من أية مضامين جادة ، تدفع بحياتنا العلمية والعملية خطوة على طريق النور .

وقد سبق وعرضنا في بعض كتاباتنا نماذج شاهدة على هذه النوعية من الأبحاث ، وكشفنا أغاليطها ، ومسالكها إلى الضلال [1] .

رابعاً : ومن نقاط الخلل في هذه الأبحاث ـ أيضاً ـ عدم وضوح الميزان الإنساني الثابت والضابط للمصداقية التاريخية / الاجتماعية للفكرة ، أو لنقل بوضوح عدم وجود هذا الميزان أصلاً كقدر مشترك بين الباحثين ، وربما كانت هذه الحقيقة تمثل أحد أعراض أزمة الفكر العربي والثقافة العربية المعاصرة ، والتي يتمثل قطبها في غياب « الهوية الحضارية الإنسانية » عن نشاطنا وفعالياتنا الفكرية والأدبية والثقافية ، وتلك قصة تطول ! والذي يتوجب علينا إثباته في هذا المقام أننا إذا كنا بصدد تقييم تراثنا الإسلامي فإن منطق الأمور ، وأساس التأصيل ، أن يكون الإسلام نفسه هو « الميزان الضابط » لتقييم الحدث التاريخي ، أو

---

(١) راجع ـ على سبيل المثال ـ فصل « أبجديات منهجية غائبة .. في الدراسات التراثيه المعاصرة » ، وراجع فصل « تزوير التاريخ » من كتابنا « غزو من الداخل » . ط . القاهرة ١٩٨٨ .

الظاهرة الفكرية في إطارها التاريخي ، بحيث نحكم عليها إن كانت منسجمة مع هوية الأمة ، ومتسقة مع بنائها الإنساني الحضاري العام ، وفاعلة في مسارها التاريخي المتميز ، أم أنها شاذة عن هوية الأمة ، نافرة عن بنائها الإنساني الحضاري ، غريبة على مسارها التاريخي الطبيعي ، وإنه إذا أسقطنا الإسلام كميزان ضابط فى هذا المجال ، فلن نأتي في أبحاثنا إلا بالتخبط والتخليط ، فما يثبته أحدهم كمعلم للاستنارة ، يعرضه آخر كسقوط فكري ، وما يبرزه بعضهم كتطور حضاري ، يعرضه آخرون كانتكاسة ، وقل مثل ذلك في تقييم الشخصيات ، هذا بالإضافة إلى حقيقة لا تُغْفَل ـ وهى مشاهدة الآن واضحة ـ وهي أن استبعاد الإسلام كميزان ضابط يتيح للأبحاث المنحرفة أن تتحول إلى « خنادق فكرية تراثية » جديدة ، يضيفها أصحابها إلى مذهبيتهم المتغربة والنافرة عن تراث الأمة ، في محاولة لإضفاء مسوح من التجذر التاريخي في الأمة لتلك المذهبية الواحدة .

خامساً : الذي لا شك فيه أن هذه النوعية من الدراسات التاريخية / الاجتماعية بحساسيتها الشديدة ، وأهميتها الكبيرة في التأثير على ضمير الأمة بجذوره التاريخية البعيدة ، هذه الدراسات في حاجة إلى درجة عالية من الاستقرار العلمي ، والوضوح المنهجي ، والثبات الأخلاقي النزيه ، حيث تصبح الحركة الفكرية والثقافية مرتكزة على مجموعة من المواضعات القيمية التي تضبط قاعدة العمل ، وتوفر المناخ الثقافي الملائم للعمل الفكري المثمر والخلاق ، هذا ما لا يخالف فيه ذو عقل راشد .

فإذا صح ذلك ، فمن أين لنا إحسان الظن بهذا السيل من الأبحاث الجديدة في تاريخنا الفكري بخلفياته الاجتماعية في نفس الوقت الذي يكاد فيه الباحثون العرب بما فيهم أصحاب هاتيك الأبحاث ـ يجمعون على أن حياتنا الفكرية تمر بحال أزمة عامة وحادة ، وإن كانوا يختلفون في أسبابها ، إلا أن الجميع لا يسقطون البعد الأخلاقي منها !

ثم إن الشاهد الواقعي الحي يعطينا المبرر الكافي لإساءة الظن بهذه الأبحاث

وبأصحابها ، إذ أنهم عندما يتعرضون لحركة الفكر العربي المعاصر ، ويحاولون التأطير الاجتماعي لظاهراتها يرتكبون أخطاء صارخة ، بحيث يستحيل إبعاد تهمة العمد ، وقصد التزوير عنها ، لا سيما عندما يتحدثون عن الفكرة الإسلامية ودعاتها وعلمائها ، حيث تعرض غير باحث منهم إلى ظاهرة الصحوة الفكرية الحضارية الإسلامية الجديدة ، زاعماً أنه يحاول دراستها من خلال وضعها في إطارها الاجتماعي التاريخي ، فإذا به يأتي بالأعاجيب والأضاليل ، فقد حاول بعضهم تصويرالصحوة الإسلامية على أنها نتيجة للخلل الطبقي ، والفقر الاقتصادي المادي الذي يعيشه المسلمون ، فإذا ما صدمهم واقع الصحو ة الإسلامية في بلاد المسلمين التي وهبها الله يساراً وسعة ، لم يحجزهم حياء أن يردوا سببها إلى « التخمة المادية » وغير ذلك من الاضطرابات الواضحة ، والتكلف الواضح لتشويه الظاهرة الاجتماعية الجديدة والافتراء عليها .

فإذا كان التحايل والافتراء ، وسوء القصد بادياً في تلك النوعية من الأبحاث ، حتى فى معالجتها للواقع الحالي ، فكيف يمكن أن نأتمنها على وضع الإطار « الاجتماعى / التاريخي » لتراثنا القديم ، على خطورة مثل هذا العمل ، وآثاره الهامة في التكوين النفسي والعقلي لأجيالنا الجديدة ؟!

يبقى أن نقول ، بأننا لا نرمي هذا المنحى المنهجي الجديد فى بحث التراث بأنه شر كله ، أو فساد كله ، وإنما أردنا التنبيه إلى خطورة الخوض فيه من جانب ، وإلى أنواع من الخلل المنهجي « والأخلاقي » الذي تقع فيه هذه الدراسات الجديدة من جانب آخر ، وذلك مما يستدعي وضع ضوابط جديدة ، وصارمة ، تحكم ذلك المنهج الجديد ، وتضمن جديته ومصداقيته ، على ضوء اللحظة التاريخية ، التي تمر بها أمتنا الآن ، وتلك مسألة أخرى ، ربما عدنا إليها فى مقام آخر بإذن الله .

الماركسية
وتراثنا الإسلامي

يمثل التراث الإسلامي الركيزةَ الأساسية التي ترتكز عليها أيةُ حركة نَهْضَويَّةٍ في ديارِ الإسلامِ ، بحيث لا يستطيع مشروعٌ حضاريٌّ أن يُرَسِّخَ وجودَه في البناء النفسي والفكري والاجتماعي للواقع الإسلامي المعاصر إلا إذا استند إلى التراث الإسلامي ، وذلك لأن هذا التراث ما زال حياً نابضاً في الحياة الاجتماعية الإسلامية اليوم إلى حدٍ كبير ، وعلى الرغم من مظاهر الخلل والانحراف البارزة في مجتمعات المسلمين اليوم ، إلا أن جوهر الإسلام ينتفض في ذلك المجتمع كل حين عندما يتهدد الإسلام من أي قوى خارجية أو داخلية ، وبالتعبير الأصح عندما ينجح الدعاة المسلمون في إشعار جماهير المسلمين بوجود الخطر على الإسلام ، وشواهد هذه الحقيقة من الكثرة إلى درجة تجعل من التَكَلُّف الوقوف عندها للبرهنة ، بل إن الكثير من الثورات والنظم الحاكمة في ديار الإسلام مازالت تحرص كل الحرص على إبراز نفسها فى صورة المدافع عن الإسلام ، والحامي لمقدساته ، والناشر لدعوة الله في الأرض ، كل ذلك لخَطْبِ وُدِّ الجماهير ، أو خداعها في حالات كثيرة .

ومن هذه الحقيقة تتكشف لنا المحاولات الدؤوبة من كافة القوى الفكرية وغير الفكرية المعادية للإسلام ، لكي تنفذ إلى تراثنا الإسلامي ، وتُغِيرُ على نِتَاجَاتِه ومعطياته ومجالاته بالتخريب والتزوير والكذب أملاً في تشويه صورة التراث أمام أذهان الناشئة ، وبالتالي يعطلون إمكانية انتشار المشروع الحضاري الإسلامي الجديد ، أو رَغْبةً منهم في التدسس إلى جماهير الأمة ، وخداعها في تراثها ، بحيث يصورون التراث وكأنه ناطق بكلامهم ، وشاهد على أصالة فكرهم ، وأنهم بذلك أبناء التراث الشرعيون .

وكان من أبرز هذه الغارات التخريبية على تراثنا الإسلامي تلك المحاولات الماركسية التي تَنْزِع إلى دراسة تراثنا الإسلامي لإجراء عملية التشويه على معطياته ، أو تزوير حقائقه حتى تبدو على غير ما كانت عليه ، أو محاولة

تطويع التراث بحيث يتلاءم مع الفكرة الماركسية ، جاهدينَ لخداعِ الأمة في تراثها ، حتى يظن الناس أن الماركسية لم تكن غريبة عن تراث الإسلام !

وبَيْنَ أيدينا الآن إحدى هذه الدراسات الماركسية الجديدة في تراثنا الإسلامي ، وهي تتميز بأنها جمعت كل مناهج و طرائق الماركسيين العرب في حربهم مع التراث الإسلامي ، حيث مارست تلك الدراسة « التشويه » المباشر والملتوي ، كما مارست تزوير بعض المواقف التراثية ، فأعْلَتْ شأنَ المنحرفين ، ولَطَّخَتْ الصورةَ المشرقةَ للرموز الإسلامية الكبيرة ، كما مارست محاولةَ تطويع التراث بحيث يبدو وكأنه ناطقٌ بالفكرة الماركسية .

وأما الدراسة فهي بعنوان « من التراث إلى الثورة نحو نظرية مقترحة في قضية التراث العربي » [١] وقد اعتبر صاحب الدراسة أنها بمثابة الجهد النظري المنهجي لمشروع كبير يحاول إخراجه لجماهير الأمة ، مطبقاً فيه هذه الأصول التخريبية على مختلف مناحي النشاط الإنساني فى تراثنا الكبير .

والدراسة تبدأ هجومها على الاتجاه الإسلامي المُلِحّ في ضرورة إحياء تراثنا الإسلامي الذي يمثل - وَفْقَ منطق الفكر النهضوي - البعد الثالث من أبعاد حركة النهضة ، والمرتكز الأساسي لأي مشروع حضاري جديد ، ولكن الدراسة الماركسية ترى في هذا الاتجاه أنه « هجوم محكم وشامل ، وذو أفق استراتيجي بعيد ، تشنه الرأسمالية الإمبريالية العالمية ، وامتدادها الصهيوني الاستيطاني ضد الوجود العربي فى بواكيره التقدمية الناهضة » [٢] .

ويرى أن هذا العامل ، هو أحد العوامل الحاسمة التي « تكمن وراء تحول قضية التراث العربي إلى إحدى المسائل الرئيسية والمُلِحّةِ ، في المنظومات الأيديولوجية

---

(١) من تأليف الدكتور « طيب تيزيني » وكافة النقولات المثبتة بمتن البحث نقلاً من طبعة دار دمشق ، دار الجيل ، الثالثة ١٩٧٩ .

(٢) ص ٨ .

والثقافية العامة للقوى الاجتماعية المتعددة في الوطن العربي »[1] .

ثم تعود الدراسة في ختامها لكي تؤكد هذا الادعاد ، وإن كان بصياغة جديدة ، حيث تقرر بأن عملية إحياء التراث تعتبر « سلاحاً جماهيرياً صارماً ، تستخدمه القوى السياسية والأيديولوجية الإقطاعية والرجعية عامة ، يَداً بِيَدٍ مع الغزاة الإمبرياليين في تكريس الأوضاع القائمة ، وإضفاء هَالَةِ القداسة عليها » (٢)

ولا شك أن مثل هذا الكلام هو محض هوس فكري لا صلة له لا بالعلم ، ولا بالموضوعية ولا بالواقع المحسوس كذلك ، إذ أن المشاهد على امتداد العالم الإسلامي كله أن الحكومات الجائرة « والإقطاعية وعملاء الإمبريالية » ـ على حد تعبير صاحب الدراسة ـ يشنون الحربَ الشَّعْوَاءَ على دعاة الأصالة الإسلامية ، وحُمَاةِ التراث ، وترى في هؤلاء أشد الخطر على وجودها ، وذلك ـ ببساطة ووضوح ـ لأن المُطَالِعَ للتراث سيُواجَه بصورة إسلامية مشرقة ، بينها وبين الواقع المحسوس بَوْنٌ شاسع ، مما يعزز من رفض أبناء التراث لهذا الواقع المزري الذى تعيشه الأمة ، ومحاولة تغييره وتبديله ، بحيث يتقارب مع « المثال » الذي رأوه في التراث إن لم يَفُقْهُ ويتجاوزه ، ومن هنا كان الصدام المتكرر بين دعاة الأصالة الإسلامية والنظم الحاكمة المتغربة ، في نفس الوقت الذي تُصَادِقُ فيه هذه النظم أعداء الأصالة على شتى انتماءاتهم ، وتُفسح لهم الصدر ، بما فيهم صاحب هذه الدراسة ، الذي تحالف ـ هو ورفاقه ـ مع السلطة ضد المسلمين .

وتعود الدراسةُ لكي تهاجم دعوة « الأصالة الإسلامية » ، وترى أَنَّهَا وَهْمٌ غيْرُ ذي وُجُودٍ ، فتقول : « إن تصور الأصالة الإسلامية ذاك يمثل أمراً خارقاً وموقفاً ميتافيزيقياً ، إن نقد ذلك التصور الميتافيزيقي يمثل موقفاً مبدئياً في الجدلية التاريخية التراثية » (٣)

---

(١) نفس المصدر ونفس الصفحة .

(٢) نفسه ، ص ٨٧٨ . (٣) نفسه ، ص ٧٠٩ .

ومن ثَمَّ ؛ فقد انتهت الدراسة إلى « رفض المصادرة الدينية الميتافيزيقية ، حول وجود مبادئ وقيم تصلح لكل زمان ومكان » [1] .

وهذا يمثل رداً ماركسياً على إيمان المسلمين بأن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، ويكفي في تكذيب هذا الكلام ما صدم الماركسيين اليوم في الواقع المحسوس في الاتحاد السوفيتي ذاته ، وفي كثير من دول الكتلة الشرقية ، عندما اكتشفوا أنهم ـ بعد السحق والإبادة والقهر على مدى ثلاثة أرباع القرن ـ لم يُفْلِحُوا في محو « أصالة » الشعوب ، ولاسيما الشعوب الإسلامية ، التي تخرج اليومَ مطالبة بحقها في أن تحيا دينها بحرية .

بَيْدَ أن الدراسة تكشف عن اتجاهها الصريح لهدم أصالة الإسلام في ضمير المسلمين اليوم بقولها : « نحن العرب أبناء القرن العشرين لسنا بحاجة مثلاً إلى استلهام المسيحية الأولى أو الشعراء الصعاليك .. أو محمد بن عبد الله أو أبي بكر وعمر وغيرهم ممن سبقهم وخلفهم ..

أقول : نحن لسنا بحاجة إلى ذلك كله لكي نمنح مرحلتنا القومية الناهضة مشروعيتَها في أن تكون باتجاه توحيدي » [2] .

ولكن هذه الشَنشَنَةُ الخطابية الفارغة والفجة والمستفزة لوجدان المسلمين ، يتكشف زيفها وتخبطها واضطراب صاحبها ، عندما يعود بعد ذلك ليقرر :

« نحن الاشتراكيين العرب ، فخورون بألا نتحدر ـ بما نحن اشتراكيون ـ من ماركس وانجلز ولينين .. وحسب ، وإنما كذلك من المسيحيين الأوائل ومحمد بن عبد الله ، وأبي ذر الغفاري وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيلان الدمشقي والخوارج والقرامطة والزنج » [3] .

وليتأمل القارئ هذا الخلط المُتَعَمدَ لحقائق التراث ، والجمع الكاذب بين النور

---

(١) نفسه ، ص ٧٠٣ .

(٢) نفسه ، ص ٧٣٧ .

(٣) نفسه ، ص ١٠١٤ .

والظلام ، وكيف يذكر النبي الأكرم صلي الله عليه وسلم على قدم المساواة مع من هدموا الكعبة وسفكوا الدم الحرام في الشهر الحرام ، بل مع اليهود والملاحدة أمثال: ماركس وانجلز ولينين . !!

ثم نتساءل ، إذا كنت قد نفيت الحاجة إلى استلهام محمد بن عبد اللّه صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر وعمر وعلي وغيرهم في لحظتنا الراهنة لكي نعطيها مشروعيتها ، فلماذا تعود للتمسح في هؤلاء النَفَرِ الكرام ؟! ألا يدل ذلك على إحساسك بأنهم ـ وحدهم ـ الذين يمنحون المشروعية لأية حركة للنهضة الجديدة ، وأن الواقع لكي يكون مشروعاً لابد من أن « ينحدر » من هدي هؤلاء ونورهم !! فلماذا التمويه ـ إذن ـ ولماذا الخداع ، ولماذا الخلط المتعمد بين الحق والباطل ، والبذاءة في تناول مقام النبوة ؟

وعندما يتأمل الباحث في المجهودات العظيمة لإحياء التراث الإسلامي من قِبَلِ المسلمين أنفسهم أو من قِبَلِ بعض المستشرقين ، يرى أن هذا كله جهدٌ باطل ، ويسيء إلى التراث ، ويسلبه « كرامته الإنسانية » ، ونسأل : فمن هو الذي يعيد للتراث كرامَتَهُ ؟ فيكون الجواب جاهزاً وهو « الاستشراق الماركسي » ؟!

فهو يرى أن كتابات المستشرق السوفيتي (اغناطيوس كراتشفوفسكي) : « تشكل إسهاماً جديا علي طريق إعادة الاعتبار الحقيقى لذينك التاريخ والتراث العربيين » [1] والجرأة والصفاقة يصلان بالباحث الماركسي إلى أن يقرر بأن الماركسية هي الوريث الشرعي والوحيد للتراث الإسلامي : « الماركسية تلك التي نشأت وتبلورت وتطورت بصفتها هي نفسها الوريث الشرعي للتراث الإنساني التقدمي ، بما فيه العربي أولاً»[2] والدراسة « العلمية » تعود لتؤكد بأن المنهج الذي تتبعه في دراسة التراث الإسلامي - وهي تحرص على وصفه

(١) من التراث إلى الثورة ص ٩٨ .

(٢) نفسه ، ص ٣٤٧ .

دائما بالتراث العربي - هو المنهج الماركسي ، فتقول في صراحة تامة : « ينطلق مشروعنا في الرؤية الجديدة من الاعتراف بشرعية المحاولات في الدراسة التراثية التي يمكن أن تنشأ على أساس من المنهج المادي التاريخي والجَدَلِي أولا ». [١]
وهو يُلِحُّ علي إثبات هذا « المنهج » الذي يعتمد عليه في(مشروعه) ويعني به الدراسة المطولة التي نوى وضعها في التراث الإسلامي ، فيقول :

« إن هذا المشروع سوف يتعين علينا أن ننجزه انطلاقا من ركائز هذا النسق العلمي الجديد ، وفي ضوء المبادئ الكبرى للمادية الجدلية التاريخية (الأساس الفلسفي للماركسية)- الأقواس من الباحث وليست مني - ذلك أنه في أساسه انحدر منها بهدف تطويرها وإغنائها وتخصيبها » .[٢]

ومن الواضح أن هذه الدراسة تريد أن تضع « المنهج الإلحادي » لدراسة الظاهرة الإيمانية ، وتجعل من « الفلسفة المادية » سبيلا لتفسير « الحقيقة الدينية » ، وإلا فما معنى الأضحوكات التي تتمسح في العلم والتقدم والاستنارة ، في حين أنها تصادم أساسيات العلم والتقدم ، والاستنارة ، أما أنها تصادم أساسيات العلم فهو ظاهر من تجاهلها التام لموضوعية البحث ، والتجرد في دراسته ، كلا ؛ بل إن الدراسة الماركسية قد أعلنت صراحة وفي وضوح ، إهمالهَا لدعوى « الموضوعية » ، وترى أنها مخربة للبحث العلمي ؟ ! [٣] أرأيت كيف يكون التزوير بطريق « التبجح » إلى آخر مداه !

هذا الخلط المتعمد في مواقف التراث وحقائقه ، وإن كنا نستطيع فهمه من « طبيعة الاستنارة » الماركسية ، ومبلغ حرص الماركسيين على « شرف العلم وقداسته » ! إلا أننا نقف على بيانٍ كامل لأسباب ذلك من نَصٍّ ماذكرته الدراسة الماركسية في تراثنا الإسلامي .

---

(١) نفسه ، ص ٦٦٥

(٢) نفسه ، ص ٦٦٥، ٦٦٦ .

(٣) نفسه ، ص ٩٤٨ .

تقول الدراسة : « إن هذا البحث التراثي يجد إحدى مهماته العامة والرئيسية في اكتشاف الجسور بين التراث الفكري العربي في مجموع عناصره التقدمية المستنيرة ، وبين النظرية الماركسية في أركانها الثلاثة :الاقتصاد السياسي ، والاشتراكية العلمية ، والفلسفة المادية الجدلية التاريخية » [١] أي أن الهدف العام والرئيسي لهذه الدراسة هو تطويع التراث لكي يتلاءم مع الماركسية ، ولَعَلَّ ذلك ما يفسر لنا إعلاءه شأن المخربين والهدامين في التراث أمثال : القرامطة ، والزنج. وعندما يجعل كاتبٌ معاصر مثاله التراثي الذي يحتذي به هو « حمدان قرمط » الذي هَدَمَ الكعبةَ ، وسَرَقَ الحَجَرَ الأسودَ ، وذبح حجاجَ بيت الله ، وأباح ماحرم اللهُ ، فَحَسْبُكَ بهذا شاهدا على ما يضمره هؤلاء النَفَرُ للأمة ولمقدساتها وحرماتها .

والدراسة تعود لتؤكد بأن « الماركسية » ، هي الميزان الذي نزن به معالم التراث ، فما استقام منه وفق ميزانها قبلناه وأعلينا شأنه « وأمَّاما لا يستجيب منها لذلك فإنه يعزل تاريخيا »[٢] .

وتؤكد الدراسة على أن نظرية التراث يجب أن « تنهض على الإطلاق من حيث انتهى رواد الماركسية على صعيد القضية التراثية »[٣] ، ومن ثَمَّ ؛ فهو يرى أن مشروعه لدراسة التراث هو « جزء مُتَمِّمُ للنظرية العامة ، أي للمادية التاريخية الجدلية » [٤] .

والغريب هنا أن الباحث « العربي » نفى أن يكون للتراث العربي أية قداسة أو ميزة للثبات والأصالة ، في حين أنه ينسب إلى « التراث الماركسي » موجباتِ القداسة والثباتِ والحق المطلق والأصالة الراسخة ، حتى جعله المقياس الثابت لدراسة أي تراث آخر ، أرأيت إلى اضطراب منهجي ، بل تلفيق وكذب على البحث العلمي ، أكثر من هذا ؟!

---

(١) نفسه ، ص ٥٧٣ .

(٢)نفسه ، ٤٠٨ .

(٣) نفسه ، ص٦١٧.

(٤) « من التراث إلى الثورة » ص٦٢٤ .

وصاحب الدراسة يستغرق في هذا التقديس للتراث الماركسي ، إلى حد جعله شرطا للعلم بأي تراث ، بما فيه تراثنا الإسلامي ، حيث ذهب إلى القول بأن « الجهل بالماركسية العام ، يعني بالضرورة ، الجهل بالخاص ، أي ، التراث العربي بأوجهه المتعددة » (١)

وأما مصادمتها لأساسيات حركة التقدم ، فذلك واضح - كذلك - من مصادمتها الفجة للضمير الإسلامي العام ، وانتحائها منحى الاستفزاز والاستعداء بسوء أدبها مع أعلام الإسلام بمن فيهم رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم ، الذي تحشره مع ماركس ولينين وحمدان قرمط ! ، هل ترى أن مثل هذه الدراسة ، يمكنها أن تحرك الوجدان الإسلامي الشعبي نحو النهضة والتقدم ! ! أم أن مبلغ إنجازها يكون بإثارة اللعنات من جماهير المسلمين على الدراسة وصاحبها والمنهج الذي يحركها ، والمذهب الذي يَدِينُ به .

وأما مناقضتها لأُسُسِ الاستنارة ، فذلك واضحٌ صريحٌ - أيضاً - من اضطرابها بين العبارة ونقيضها ، بمايعني أن التزوير للتراث هو الهدف الأساسي ، ولا شيء يهم بعده ، ثم ذلك واضح - كذلك - من حرصها على إحياء ذكرى المخربين والظلاميين والهدامين في التراث الإسلامي مثل : القرامطة والزنج والقدرية وأشباههم .

إن هذه الحقيقة ، حقيقة بعد هذه الدراسة و مبادئها وماترمي إليه ، عن العلمية و التقدمية والاستنارة ، تجعلنا نضع علامة استفهام كبيرة ، حول الدوافع الخفية - إذن - لمثل هذه الدراسة ، ومن يحرك رموزها ، ويدفع بهم إلى صدارة البحث العلمي ، بل ، وتبوأ مقام الصدارة في ملتقيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم « اليسكو » ، بصورة تدعو إلى العجب والارتياب !

* * * *

---

(١) نفسه ، ص ٥٢٥

والدراسة الماركسية بما أنها تؤمن « بالديمقراطية » في كافة أبعادها ، ولا سيما ديمقراطية الثقافة ، فهي تستنكر أن يكون هناك نظرية غير ماركسية ، وغير إلحادية في فهم التاريخ وتفسيره ، ولذلك فإن من أكثر ما يستفزها من المؤرخين المسلمين انطلاقهم من رؤية دينية ، تقول الدراسة « إن المسعودي في عرضه للتاريخ العالمي يبدو تأثيرُ النظرة الدينية قويا في معالجته لمسألة بداية الخليقة والتاريخ ، وفي معالجته للمرحلة الإسلامية » (١) .

بل إن هذا التقزز يسحبه في معالجة تاريخ الإسلام ، لأنه - حسب رأيه - تاريخ إلحاد وليس تاريخ إيمان ، فهو يرى أن رفض الباحثين الإسلاميين تقسيم الصحابة إلى يمين ويسار يؤدي إلى تحويل « تاريخنا العربي الإسلامي ، على الأقل في مراحل ازدهاره الأولى إلى تاريخ للإيمان » (٢) .

وهذا متوافق - بطبيعة الحال - مع مقرراته التي يرى فيها أن « المنهج الماركسي » ، هو وحده الوريث الشرعي للتراث الإسلامي ، وهو الوحيد المعتمد لدراسته كذلك .

وبناءاً على تلك الرؤية « المستنيرة » يهاجم الباحث حركة تدوين الفقه الإسلامي وهي مايسميها : « قَنْوَنَة التصورات اللاهوتية الغيبية والطقوس الدينية ، مثل كيفية الصلاة ، وأهمية الدعاء وكيفية الاستنجاء والتيمم .. الخ يرى أنها كانت مؤشرا إلى « تحول العلم إلى هلوسة أيديولوجية » (٣) .

وهو يؤسس على ذلك وصف القرون الإسلاميه التي تبدأ من - القرن السابع الهجري - بأنها « القرون الوسطى » تشبيها لها بالقرون المظلمة والمستبدة في أوروبا القرون الوسطى (٤) ، وذلك لتميزها بأنها قرون « العلم الموسوعي » ، التي

(١) نفسه ، ص٨٢/ هامش

(٢) نفسه ، ص ٤٨٧.

(٣) نفسه ، ص ٨٣٦ ، ٨٣٧ .

(٤) نفسه ، ص ٨٠٤ .

اهتم فيها علماء الإسلام بتدوين التراث العلمي والفقهي لسلف الأمة المجتهدين

ومثل هذه الأقوال التي ننقلها من الدراسة بِنصٍّ حديثها ، توضِحُ لنا مخاطرَ تلك الدعوات الجديدة التي تتحدث عن إعادة قراءة التراث ، أو تجديد التراث ، أو تثوير التراث ، أو تحديث التراث ، ونحو ذلك من عناوين وشعارات جذابة ، تخفي في طياتها رغبةً محمومةً في هدم التراثِ الإسلامي وتخريبِه ، وتشويه صورته في الخاطر الإسلامي المعاصر ، حتى يفقد المسلمون قاعدتهم القوية - نفسيا وفكريا - التي يرتكزون إليها في محاولاتهم النهضوية على مر التاريخ

وإن هذه الأقلام التي تحارب التراث الإسلامي ، وتحاول الإساءة إليه من خلال ادعاء سيطرة الاستبداد الفكري والسياسي في خطوطه التاريخية العامة ، هم أكثر الناس استبدادا في مجهوداتهم الفكرية ، إلى الحد الذي لا يطيقون فيه رؤية اجتهادٍ بحثي آخر ، ينطلق وَفْقَ منهج غير منهجهم ، ورؤية غير رؤيتهم ، إضافة إلى أنهم من أكثر الناس دعما للاستبداد السياسي ، الذي ينسبونه إلى الإسلام وتراث الإسلام ، وكثير منهم يقيمون تحالفات سياسية مع السلطات المستبدة في غير مكان من عالم الإسلام اليوم ، ويقيمون في كنف الظالمين ورعايتهم ، ولو شئنا لحددناهم بالاسم ، وصاحب هذه الدراسة أنموذج منهم .

إن الباحث المتواطئ مع المستبدين يصف العالِمَ المسلم المجاهد ، رمز التحدي لكل وجوه الظلم والاستكبار - سيد قطب - يصفه بأنه « إحدى الظاهرات الأيديولوجية للطبقة البورجوازية الهجينة » ويحدد هذه الطبقة بأنها « إحدى ضحايا التواطؤ التاريخي ، بين الإقطاع المحلي ، والإمبريالية الغازية ، وأحد جيوبه الأيديولوجية في آن واحد »[1]

ومثل هذه التهويمات اللفظية والاصطلاحية للماركسية لم تعد اليوم مما يخدع القارئ أو يثير انبهاره ، بما يمهد للخدعه الفكرية التي يرمون تمريرَها إلى القارئ

---

(١) « من التراث إلى الثورة» .ص ٤٧٧ .

في غيبة العقل الناقد ، وإن أطنان الألفاظ والاصطلاحات الماركسية الفارغة والمهوشة ، لن تعادل دقيقة واحدة من عمر الصمود والثبات الذي وقف فيه « سيد قطب » في وجه الجلادين « التقدميين » ! ويبقى لنا من هذا التهجم على مثل سيد قطب شاهد ، نعطية برهانا على مبلغ التزوير والتخريب الذي يمكن أن تشيعه هذه الأقلام المسمومة في تراثنا الإسلامي ، فإذا كان التشويه والتزوير يبلغ هذا الحد في وصفهم للمعاصرين ، ممن لا يبعدون عنا أكثر من ربع قرن ، فكيف - إذن - يكون التزوير والافتئات على من يبعدون عنا - زمنا - بعشرة قرون أكثر.

الغارة على التراث
في
الجامعة الأمريكية

لعلنا لا نأتي بجديد عندما نقول : إن الإسلام يواجه في طور نهضته الحديثة والمعاصرة ، تحديات بالغة الصعوبة والتعقيد ، من خلال عداءات متعددة الجوانب ، ومختلفة الدوافع ، ومتغيرة الأساليب ، زاد من ضراوتها أخيرا ما أظهرته الدراسات التبشيرية ، والاستشراقية « الاستعمارية » الحديثة ، فضلا عن الواقع المعاصر ذاته ، من تغلغل الفكرة الإسلامية في ضمير مجتمعاتها ، على الرغم من كل محاولات الإذابة والإماتة ، إضافة إلى الهاجس الذي ما عاد مستترا اليوم ، لدى كافة القوى المعادية للإسلام ، مما أظهرته عمليات الرصد المستمرة والدقيقة ، من قابلية هذه الفكرة للتفجر والانبعاث ، في صورة دفق حضاري جديد ، لا ينقصه سوى مجرد الإيقاظ والتنبيه .

إلا أن ما نريد أن نلفت الذهن إليه هنا ، هو أن تركيز البحوث الإسلامية المعاصرة ، على التحديات الخارجية ، والهجومات التبشيرية والاستشراقية على حد سواء ، قد أدى إلى شغلنا طويلا عن إدراك تحديات أخرى ، بالغة الخطورة ، تنبع من داخلنا ، وبين أظهرنا ، ولسنا نبالغ إذا قلنا : إن هذه الهجومات الداخلية ، هي أبلغ خطرا ، وأعمق أثرا ، من أي بث معاد أخر ، يمكن أن تقوم به أجهزة الهدم ، والغزو الفكري ، بما تتغلف به من ستارات مضللة ، تخدع الكثيرين عن طبيعة مسالكها ، وحقيقة أهدافها . ومن الضروري هنا ، أن نعيد إلى ذاكرة المسلم المعاصر ، شيئا مما أثبتته مقررات مؤتمرات التبشير الحديثة ، من مشاريع خطط جديدة ، تهدف إلى اتخاذ أقرب المسالك ، التى تؤدى إلى غزو العالم الإسلامي فكريا ، وعلى وجه التحديد ، نذكر بذلك التقرير الخطير ، الذي خلص بعد تأمل العديد من الدراسات النظرية ، والاستقراءات الواقعية في ديار المسلمين - إلى التأكيد على « أن تبشير المسلمين ، يجب أن يكون بوساطة رسول من أنفسهم ، ومن بين صفوفهم ، لأن الشجرة يجب أن يقطعها أحد أغصانها » .

وإذا أضفنا إلى ذلك ، ما قرره « أ. لوشاتليه » ، من أن الهدف الأول ،

والمقصود الأكبر ، من عمليات التبشير في ديار المسلمين بالذات ، هو « هدم الفكرة الدينية الإسلامية» .استطعنا أن نكشف عن أحد المسالك الخطيرة ، التى يتوجه إليها البث الفكري المعادي ، وذلك هو مسلك :« هدم الفكرة الإسلامية عن طريق أحد أبنائها » أو بتعبير آخر « الغزو من الداخل » .

ويدفعنا إلى إعادة هذا البيان إلى ذاكرة المسلم المعاصر ، طول التأمل في هذا السيل الدافق من الدراسات الجديدة ، التي تخوض في قضية « التراث الإسلامي» ، ولا سيما تلك الدراسات التي خرجت - ولمَا تزل - من مداد أقلام ، عرف عنها « العداء العقائدي » لمعطيات الفكرة الإسلامية ، المبثوثة في هذا التراث ، والمستقاة من مَنَارَتَيْه وعِمَادَيْه ، كتاب الله ، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

ومما يدعو للريبة - كذلك - في هذا المنحى الجديد ، إحاطة أوساط التبشير ، والاستشراق المعاصر ، لتلك الدراسات ، وأصحابها ، بالعطف البالغ ، والرعاية غير المألوفة ولا السوية ، وحرص هؤلاء وأولئك ، على الترويج لتلك الدراسات والأبحاث ، في ديار المسلمين ، وفي الواقع الفكري الأوربي المعاصر ، الذي بدأ يشهد تحولا ملحوظا صوب الفكرة الإسلامية ، حيث يقدمون هذه الأبحاث على أنها تمثل « الفكر الإسلامي العقلاني الثائر والمستنير » .

ويزيد هذه الريبة عندنا عمقا ، وتأكيدا ، ما تبثه هذه الأبحاث والدراسات ذاتها ، في ثنايا سطورها - عفويا أو عن قصد ونية - من تلميح وتصريح ، تكشف فيه عن أهدافها الحقيقية المستترة خلف هذا التوجه الجديد منهم ، والمثير للدهشة أنا قد وجدنا هذه الأهداف ، تكاد لا تخرج قَيْدَ أنملة ، عن مفاد المخطط الذي وضعته محافل التبشير في مطالع هذا القرن ، لتشويه التراث الإسلامي ، وهدم الفكرة الإسلامية .

هذا من جانب النظر الخارجي ، ودلالات المواقف والمنطلقات المشبوهة ، أما من جانب « المضامين الهدامة » التي تحملها هذه الدراسات ، ، فهذا ما سوف نعرض

له الآن - بعون الله - من خلال نموذج معبر ، تمام التعبير ، عن هذا التيار الجديد ، وأبعاده الخطيرة .

هذه الدراسة بمثابة « أطروحة » لنيل درجة الدكتوراه ، قدمت تحت إشراف « رجل دين مسيحي » وقد ترشح صاحبها ، من قبل دوائر الاستشراق الأوربي المعاصر ، لنيل جائزه عالمية شهيرة ، بوصفه : « شاعرا و مفكرا إسلاميا ثائرا » [1] ! ! وإن كنا نهتم هنا ، بعرض ما قدمته الدراسة ، من رؤى فاسدة ، تهدف إلى تشويه « الفكرة الإسلامية » ، ذاتها ، في نظر الإنسان المعاصر ، إلا أنه لا يفوتنا التنبيه على ماقدمته هذه الدراسة ، من تشويه واسع لوقائع التاريخ الإسلامي ، حتى في أشرق صفحاته ، ونكتفي هنا بعرض نموذج لهذا التشوية في طرح الدراسة تصورها لحادث تولية أبي بكر الصديق للخلافة ؛ إذ تقول الدراسة : « إن النبوة / الملك / الخلافة » تأسست والنبي يحتضر في مناخ اقتتال ، بل يمكن القول بأنها تأسست بمبادرة شبه انقلابية ، أي بشكل من أشكال العنف ، الأقوي لا الأحق ! هو وارث النبوة / الملك ، أو هوالخليفة » [2]

وهذه الأكذوبة ، هي - بنصها - رَجْعُ الصَدَى - من الداخل - لمقولات وسموم « يوليوس فلهوزن » في كتابه « تاريخ الدولة العربية » ، وهي تزوير مفضوح للوقائع ، يدركه من له أدنى دراية بالواقع العربي آنذاك ، وموازين القوة فيه ، ولنا أن نسأل : أى قوة تلك التي كان يملكها أبو بكر - رضي الله عنه - وتفوق بها على بني أمية وبني هاشم وبني العباس ، فضلا عن الأوس والخزرج ، أصحاب الدار ، وهو الذي عجز قومه عن حمايته في مكة ، فأجاره « ابن الدَّغْنَة » ليحميه

(١) الكتاب صدر بعنوان « الثابت والمتحول .. بحث في الاتباع والإبداع عند العرب » الجزء الأول في الأصول تأليف على أحمد سعيد « أدونيس » . ط دار العودة - بيروت - الرابعة ١٩٨٣ ، أشرف على الرساله الأب بوليس نو يا اليسوعي وشارك فى مناقشتها الدكتور « أنطون غطاس كرم » .ونوقشت بالجامعة الأمريكية .

(٢) ص ١ المقدمة .

من بطش قريش ؟ ! ، أي قوه تلك التي يملكها الصديق ، والتي مكنت له من تحقيق « الانقلاب بالقوة » ؟ ! اللهم إلا أن تكون قوة الحق والبصيرة والسبق في الخيرات ، تلك التي دفعت المسلمين إلى أن يقولوا « رضيه رسول الله لديننا ، أفلا نرضاه لدنيانا » ، والتي جعلتهم يُكْبِرون في أنفسهم أن يتقدموا رجلا هو « ثاني اثنين إذ هما في الغار » ، حتى إن رجلا مثل عمر ، وهو من هو في الإسلام يقول : « كان والله أن أقَدَّم ، فتضرب عنقي ، لا يقربني ذلك إلى إثم ، أحب إليّ أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر » .

أما أن كل خلاف في الرأي ، وكل تباين في الاجتهاد - وهو مالا تخلو منه حتى أرقى مجالس الديمقراطية اليوم - يعد اقتتالا ، وانقلابا ، وعنفا ؟ !

بيد أننا - كما قدمنا - . يهمنا في هذا المقام ، عرض ماقدمته الدراسة من آراء في الفكرة ذاتها .

تعرض الدراسة ، لبعض المفاهيم والقيم التي تطرحها الفكرة الإسلامية ، ولا سيما مفهوما « الحق ، والحرية » فتقرر صراحة أنهما « شكلان آخران للظلم والعبودية »[1] ، ثم تذهب إلى أن الإيمان بمعطيات النصوص القرآنية والبناء عليها ثقافيا ، هو إهدار ومناقضة لحق « الحرية » عند الإنسان ، وتقرر : « يصح القول في المنظور الاتباعي ، بأن الثقافة العربية مؤسسة على الشرع لا على الحرية [2] ويؤسفنا أن نقول : إننا لا نستطيع جوابا محددا على هذا الطرح المغلوط لمفاهيم جوهرية في الإسلام ، وذلك - ببساطة - لأن الباحث لم يطرح لنا أي مفهوم ، يصلح للجدل والمحاورة ، وفق منهج علمي واضح ، ولتوضيح الأمر : فالباحث قدم رؤية تناقضية لمصطلحي « الشرع » و « الحرية » ، وافترض التناقض بينهما ، وأبسط إلزام له هنا ، أن يحدد للقارئ ، ما هو مفهومه « للشرع » و « للحرية » ، بيد أنه قد أهدر هذا الشرط العلمي والمنهجي عندما

---

(١) ص١٢٥ .

(٢) ص ٧٥ .

قـدم فـي بحثـه أنـه تعمـد الإهمـال ، لضبـط وتحديـد « ماهيـة المفهومـات والمعاني »[1] وقد سبق لنا - في غير هذا المقام - أن نبهنا إلى خطورة التلاعب بالمصطلحات في أطروحات المعاصرين ، الخائضة في التراث ، وانعدام الضبط فيها ، وما يشكله ذلك من فوضى بالغة ، تعكس اضراباتها على ذهن القارئ ووعيه ، بل هي - بلا ريب - إحدى السبل الجديدة ، للدس الهدام والتخريبي في تراثنا الإسلامي .

ويمكننا أن نبرهن على ذلك - هنا - من خلال استكشافنا لاستخدامات الباحث لمصطلح « الحرية » ، وذلك أننا وجدناه يصف الحركات « الإلحادية» في التاريخ الإسلامي ، ودعواتها إلى إزالة « الدين » والتدين بأنها حركات « تحررية » وأنها تضع لنا « أسس الحرية » فيعلق - مثلا - على بعض المواقف والمقولات « لابن الريوندي» والرازي ، قائلا « هكذا يقدم الرازي وابن الريوندي ، أساسا عقليا جديدا للحركات الثورة التحررية ! ! ، ولكل حركة تحررية على صعيد النظر والعمل ، كان فكرهما تأسيسا نظريا للحرية ؟ ! ، ولهذا كان تمهيدا لتأسيسها تأسيسا عمليا في الثورة »[2]

ففي هذا النص جاءت « الحرية » لدى الباحث ، مرادفا « للإلحاد » ومن ثم فنحن في غنى عن مناقشته عندما يطرح « الإيمان » و « العقيدة » الإسلامية كنقيض للإلحاد ، أو « الحرية » كما يفهما !

وتمضي الدراسة على هذا الصعيد ، محاولة إبراز معالم الإلحاد ، في جرأة ظاهرة ، وتقول « يمكن القول بأنه ليس هناك إله خارج الذات الإنسانية ! ! فالإنسان هو إله الإنسان، كما يعبر « فويرباخ »[3] ومثل هذا الهدم المكشوف ، قد كان يمكننا السكوت عنه ، كقناعة ذاتية لباحث ، يبقى شرها

(١) راجع ص ٢٣.

(٢) ص ٩٢.

(٣) ص ٩٧ . ويضيف تلميذ الجامعة الأمريكيه : « إذا كان الإلحاد حرر الإنسان من الله فإن التصوف حرره من الشريعة واضعا الله في الإنسان » ص ٩٨.

دفين نفسه ، إلا أن الأمر يتعدى الذاتية عندما يقدم هذا التخريب للعالم أجمع ، بما فيه العالم الإسلامي على أنه « الفكر الإسلامي التائر والمستنير » وكذلك ، يتعدى الأمر الذاتية حين يقول الباحث في وضوح : « إننا حين نحاول نحن العرب في القرن العشرين ، أن ندرس تراثنا الماضي ، فإن ما يجذبنا فيه ، هو بالضبط النتاج المرتبط بمنحى التحول ، وهو النتاج الذي رفضه أسلافنا في الماضي ، بشكل أو بآخر ، وما يزال حتى اليوم، خارج بنية المجتمع العربي الأساسية » (١)

أي أن دراسته للتراث ، إنما تهدف إلى بعث الفكر الإلحادي فيه ، والذي لفظته الأمة من قديم ، والعمل على جذب الذهن العربي المعاصر إليه ، أي أنها تهدف إلى تخريب التراث بأشياء من داخله ، هكذا يهدف الباحث ، الذي دعى منذ عهد قريب ، لمناقشة « أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي » (١)؟ !

وتمضي الدراسة في افتئاتها على الإسلام ، فتقرر أنه لم يقدم للمرأة أي جديد يؤثر ، وكل ما فعله أنه قنن نظرة الجاهلية لها ، أو كما يقول بنصه : « لم يغير الإسلام طبيعة النظرة إلى المرأة ، كما كانت في الجاهلية ، أو طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ، واكتفى بأن نظّم هذه العلاقة ! ! ، فوضع لها قانونا و جعلها تتم وفقا لطقوس معينة ؟ ! » (٢)

ونحن لا ندري بالضبط كيف ارتضى الإسلام وضعية الزواج في الجاهلية ، سواء من ناحية الإباحية العددية المطلقة ، أم في جانب حقوق المرأة فيه - على مافصلته مباحث علم الفقه ؟ ولا ندري ماهي الطقوس التي وضعها الإسلام لمسألة « وأد البنات » ، وكيف « قنن » الإسلام حرمان المرأة من الميراث ، بل كيف ارتضى جعلها هي نفسها مما يورث ! ! وغير ذلك من المهانات التي رفعها الله عن

(١) وهي ندوة كبرى عقدت بالكويت سنة ١٩٧٤م ودُعي إليها مَلاَحدَةَ العرب أجمعين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، ماعدا علماء الإسلام ودُعَاته .

(٢) ص ٢٢٦.

المرأة ، يوم أن أكرمها بالإسلام ، مما حدا بالباحثين أن يفردوا البحوث الكاملة ، للمقارنة بين حالَيْها في الجاهلية والإسلام .

ولم يسلم كتاب الله العظيم ، من هذا التجريح الموتور ، فتعرضت الدراسة لما أسمته « الحب في الإسلام » لتخرج بأعجب المفاهيم وأجرأ الطعون ، مما لم يستطعه الكثيرون من أعداء الإسلام الخارجيين أنفسهم فتهرف الدراسة بقولها : « تجمع الآيات القرآنية بألفاظها ودلالاتها ، على تصوير الحب تصويرا جنسيا » [1]

ولم يكلف نفسه ذكر آية واحدة ، أو تحديد لفظ واحد ، أو توضيح دلالة واحدة ! ! ثم تغرق الدراسة في الإفك والجرأة بغير حياء حين تقول : « الحب في القرآن قرار أو علاقة ، يقررها الرجل ، وعلى المرأة أن تخضع ، فليست الغاية الحب ، بل التيه الجنسي » [2] ! وهكذا وجدنا من أسمته دوائر الاستشراق « بالمفكر الإسلامي الثائر المستنير » ؟ ! وجدناه - بإشراف وتوجيه قسيس مسيحي ! ! ينسب إلى القرآن أنه كتاب يدعو إلى « التيه الجنسي » - ؟ ! تعالى الله وكتابه عما يقول الظالمون علوا كبيرا ، ذلك الكتاب المجيد الذي نص في محكم بيانه : ﴿ وَمِنْ آياته أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتسكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ «آيه ٢١ / الروم» ولو لم يكن في القرآن غير هذه الآية الكريمة ، في موضوعها ، لكفته ، شاهد عدل، ونبراس هدى ، « لقوم يتفكرون » . ويطول بنا المقام لو ذهبنا نستقصي ما تبثه هذه الدراسة من سموم وأباطيل ، في تراث الإسلام ، وصلب مقدساته ، وحسبنا ما قدمنا من نماذج ، بيد أننا لا نفارق هذا العرض ، دون أن نعرض لرؤية صاحب هذه الدراسة لمفهوم « الحداثة » ، لما له من دلالة هامة في تحديد أبعاد «هذه الدراسات المشبوهة » ، وهو يقرر في القسم الثالث من دراسته ، بأن «الحداثة » - من زاوية تصوره الأدبي - «ظاهرة تتمثل في تجاوز القديم العربي،

---

(١) ص ٢٢٢ .

(٢) ص ٢٢٧

وتصهره في قديم أشمل : يوناني - مسيحي - كوني » ! [1]

وليس من ريب في أن القديم العربي ، هو المحور « العربي - الإسلامي » ، وقد انتهت الدراسة إلى طرح تصور « الحداثة » في تجاوز المحور « العربي - الإسلامي » إلى المحور « اليونانى - المسيحي » ! !

تُرى ، هل خرجت هذه الدراسة ، عن المنهج الذي خطته محافل التبشير الحديثة ، والتي رعت هذه الدراسة ، ذلك المنهج الذي يهدف إلى « هدم الفكرة الدينية الإسلامية ، ، برسول من داخلها » ، أو بتساؤل أوضح : هل ثمة من شك في أن هذه الدراسة ، هي إحدى التطبيقات العملية الجديدة ، لهذا المنهج ؟ !

على أننا نؤثر - في ختام مقالنا - أن نسجل هذا الجواب ، بكلام صاحب الدراسة نفسه ، وبما خطه قلمه ، فها هوذا يحدد أهدافه قائلا : « وإذا كان التغيير يفترض هدما للبنية القديمة التقليدية ! ! فإن هذا الهدم ، لا يجوز أن يكون بآلة من خارج التراث العربي ، وإنما يجب أن يكون بآلة من داخله ، إن هدم الأصل ، يجب أن يمارس بالأصل ذاته ! ! [2]

يحق لنا أن نسأل : إلى أي مدى ستظل هذه التيارات المشبوهة ، تعبث بمقدسات الأمة ، وتراثها ، وقضاياها المصيرية ، وعقول أبنائها كذلك ، في ظل رعاية من صمت آثم ، أو حتى كلمات العتب ، الحيية الخجلى ؟ .

---

(١) راجع الجزء الثالث من كتابه بعنوان « صدمة الحداثة » ط . دار العودة - بيروت - الرابعة ١٩٨٣ .

(٢) ص ٣٣

الغارة على التراث
في جامعة الدول العربية

منذ سنوات قليلة ، وعلي وجه التحديد في العام الهجري ١٤٠٧ هـ ، الموافق ١٩٨٦ الميلادي ، صدر عن « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » التابعة لجامعة الدول العربية ما أسمته « الخطة الشاملة للثقافة العربية » ، وهذه الخطة قد أتت بناءً على توصيات المؤتمر الثاني للوزراء العرب المسؤولين عن « الشؤون الثقافية » والمنعقد في العاصمة الليبية « طرابلس » عام ١٩٧٩ ، تحت شعار « نحو استراتيجية للثقافة العربية » ، وقد تكونت لجنة متخصصة لإنجاز هذا العمل ، اختارها الوزراء العرب بأنفسهم ، وكان في مقدمتهم الدكتور أحمد كمال أبو المجد ، المستشار القانوني لأمير دولة الكويت ، والدكتور شاكر مصطفى الوزير السوري السابق ، والطيب صالح ، الروائي السوداني ، ويمثل المستشار الأقليمي للاتصال في الدول العربية واليونسكو ، والدكتور عبد العزيز المقالح الشاعر اليمني ومدير جامعة صنعاء ، وعبد الكريم غلاب الكاتب والوزير المنتدب بالمغرب .

وقد قامت اللجنة المذكورة ، والمنتقاة من السلطات العربية ، بتوجيه الدعوة إلى أكثر من ستمائة باحث ومفكر عربي ، لكي يشاركوا في وضع « استراتيجية الثقافة العربية » حَسْبُكَ في شَمِّ ريح التآمر ألا يكون بينهم عالم مسلم واحد ، تتفضل عليه « لجنة السلطات العربية » لصياغة أو للمشاركة في صياغة مستقبل الثقافة العربية ، ناهيك عن ملاحظة المَنْحَى الفكري المعروف لمن تقدم ذكره من أعضاء « اللجنة » المنتقاه من السلطات العربية ، لأنه -في الحقيقة - لم يُثِرْ إنتباهَنا ألا يكون فيها عالم مسلم واحد ، بل إن العرف الثقافي الدارج في الحياة العربية المعاصرة ، جعل عَكْسَ ذلك هو المثيرَ للإنتباه ، بمعني أنه إذا حدث فلته أو غفلة أن شارك إسلامي باحث أو عالم في مؤتمرات أو لجان الثقافة العربية ، فإن الأمر يثير الغرابة ، والتفكير ، والشَّكَّ والارتياب في هذا الحدث الفريد ! وحسبك - أيضا - لإدراك ريح التآمر على عقل الأمة ومستقبل الثقافة فيها ، أن يكون موضوع « الفكر الإسلامي » الذي مَثَّلَ محورا أساسيا لنقاشات

اللجان ، قد شاءت اللجنة الموقرة ، والمنتقاة من السلطات العربية ، أن يكون الممثل فيه والمعبر عنه والمتحدث بأسمه إثنان : أولهما الدكتور محمد أركون الباحث الجزائري ، والذي يتبوأ كرسي الأستاذية في السوربون الفرنسية ، وله كتاباته المشهورة في الطعن في القرآن الكريم ، والدعوة لإخضاعه للدراسة الألسنية ، ونقد آياته وَفْقَ المناهج الإيبستمولوجيه والأنثروبولوجية .

وأمّا الثاني فهو الدكتور « حسن حنفي » تلميذ فلسفة « باروخ اسبينوزا » والذي اكتشف - بعد دراسات مُعَمَّقَةٍ - أن القرآن الكريم كان عَلْمَانِيًّا قبل أن يحوله المسلمون إلى الوجهة الدينية ، والذي يدعو الآن إلى إحياء فكرة « وحدة الوجود » حيث لا إله - سبحانه الله - خارج الإنسان ، ويصف الإحياء الإسلامي الجديد بأنه « ردة حضارية » ! هذان الباحثان - دون مئات علماء الإسلام ومفكريه على امتداد العالم العربي الكبير - هما من وقع عليهما اختيار « لجنة السلطة » التي مَثَّلَهَا كمال أبو المجد وعبد العزيز المقالح والطيب صالح وعبد الكريم غلاب ، ومن تقدم ذكره ، وهم ممن أعرف ، ويعرف ، القاريء المسلم !

وبعد فراغ اللجنة من جهودها التي استمرت حوالي ثماني سنوات ، كان الغِشُّ والضلال - ولا نقول غير ذلك - قد أعماها فيهم عن إدارك أن ثمة علماء في الأمة غير العَلْمَانِيِّينَ والماركسيين والباروخيين والمتفرنسين ، بعد هذا الجهد ، صاغت اللجنة « تقريرها » النهائي ، حيث رفعته إلى قيادتها « الوزراء العرب المسؤولين عن الشؤون الثقافية » ، الذي أصدر قراره بتاريخ ٢٦ نوفمبر الموافق ١٩٨٥م . ١٦ ربيع أول ١٤٠٦ هـ ، والذي جاء فيه :

أ - الموافقة على هذه الخطة باعتبارها دراسة أساسية ومبدئية شاملة ، يُسْتَرشَدُ بها في العمل الثقافي على المستويين القومي والقُطْري في المدى القريب والمتوسط والبعيد .

ب - دعوة المدير العام للمنظمة إلى اتخاذ الوسائل الكفيلة بنشر هذه الخطة وتعميمها ، والتوعية بها على أوسع نطاق ممكن ، وعلى المستويات القومية

والقُطْرِية ، حتى يتسنى دراستها .

جـ - دعوة الدول إلى الأخذ بهذه الخطة في خططها للتنمية الثقافية ، وَفْقاً لإمكاناتها .

د - دعوه المنظمة إلى متابعة تقديم التصورات ، والإجراءات المُعِيَنةٍ على تنفيذ هذه الخطة علي المستويين القُطْرِي والقومي إلى اللجنة الدائمة للثقافة العربية (أبو المجد والمقالح وغلاب ورفاقهم) وإلى المؤتمر في الدورات القادمة .

هـ - اعتبار هذه الوثيقة ، والبرامج التي تنبثق منها ، إسهاما من الدول العربية والمنظمة في العقد العالمي لتنمية الثقافة الذي سيبدأ سنة ١٩٨٨ .

ثم اختتم التقرير قراراته ، بالإنعام على اللجنة ورئيس اللجنة ، تقديرا لجهودهم المخلصة ، في خدمة مشروعات السلطات العربية !

وقد أعقب ذلك ، صدور قرار « المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » ، برقم م.ع/ د.ع ٨ (١٩٨٥) ق ٢١ ، والذي جاءت بنوده مطابقة حرفيا مع قرار السادة الوزراء ، وقد اختتم المؤتمر قراره بتوجيه الشكر والامتنان إلى السادة أصحاب الإنعام لما قدموه من « معونة وضيافة كريمة » .

هذا هو المدخل الذي نحب أن يَطَّلِعَ عليه القارىُء المسلم قبل أن يقرأ ويتابع معنا طروحات « الإستراتيجية العربية للثقافة » . وهو مدخل أحببنا من تقديمه إلى إلقاء الأضواء حول عدد من الحقائق لا تقبل إنكارا أو جحوداً :

الحقيقة الأولى : أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لا تمثل الشعوب العربية ، ولا تبحث في هموم المواطن العربي ، وإنما هي أداة لممارسة « القهر الفكري » ،« وغسيل المخ » لخدمة بعض الأنظمة العربية ، بما يحقق مخططاتِها لإجهاض آمالِ وطموحاتِ المواطن العربي المسلم ، ومن أبرز ما يدلنا على ذلك هذه الفضيحة ، التي تمت في ندوة « الفكر الإسلامي ».

الحقيقة الثانية : أن هناك تنظيما سِرِّيّاً فكريا ، ينتهج أساليب « الماسونية » في فرض وجوده علي المستويات الثقافية العربية العليا ، بما يضمن عدم نفاذ

« تيارات فكرية ثقافية » ، بعينها إلى مجال الشريحة السيادية في التوجيه الثقافي ، ويمكن ملاحظة هذه الحقيقة ، من خلال متابعة المؤتمرات أو « المؤامرات » التي تنظمها « اليسكو » والمؤتمرات المشابهة والتي تعالج « التطور الحضاري في الوطن العربي » والتي بدأ عقدها في الكويت عام ١٩٧٤ ، وتتابعت في اليمن والقاهرة وتونس وعمان وغيرها من مدائن العرب ، فالوجوه هي الوجوه ، والأفكار هي الأفكار ، والنتائج هي النتائج ، والمنفيون هم المنفيون ، والمغضوب عليهم لا يتغيرون !

الحقيقة الثالثة : أن هناك دوائر ثقافية عديدة تدرك حقيقةَ هذا « التآمر » في المنظمة العربية ، ولكن - لسبب ما - لا تتم المواجهة الصريحةُ لكشفِ المَخْبُوءِ ، ومن أوضح ما يدلنا على ذلك قيام المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم ، بتكوين لجان خاصة ، لوضع مشروع خاص لمستقبل الثقافة العربية الإسلامية ، ردا على مؤامرة « المنظمة العربية » وقد حاول مدير « اليسكو » احتواء هذا المؤتمر الثاني أو بمعنى أوضح ، احتواء الفضيحة ، بَيْدَ أن تلك قصة أخرى ، ربما كان مكانها في موقف آخر في مواجهة « الهدامين » .

* * * *

جاء في « التقرير النهائي » للجنة المنبقثة عن « المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » والذي يهدف لإضاءة جوانب إستراتيجية الثقافة العربية ، وتحت عنوان « أسس العمل للخطة الثقافية الشاملة » الخطة الموضوعة للتعامل مع التراث الإسلامي ، وقد جعلت هذه الخطة تحت عنوان « قراءة جديدة للتراث » .

وَبيْنَ يَدَيْ حديثنا عن هذا «المخطط » نَلْفِتُ انتباه القاريء إلى ضرورة التركيز الشديد ، والتأمل المركِّز في الألفاظ والعبارات التي سَيَرِدُ عَرْضُها ، والتدقيق في نسق العبارة ، لحساسية الأمر ، ولأن من صاغوه كانوا على قدر كبير من الحيطة ، فضلا عن أنها « خطة » تهم كل مسلم بصفة فردية أساسا ، لأنها

موضوعة للسيطرة على عقله ، وصناعة بنائه الثقافي .

يقول التقرير « إن التفكير في الغد يحيلنا مباشرة إلى التفكير بالأمس ، وما من قضية من قضايا الفكر العربي المعاصر إلا وكان الماضي حاضرا فيها ، بوصفه الطرف المنافس » .

إذن ، التقرير ينظر للتراث بوصفه « منافسا » للعصر ، وليس دافعا له أو موجها أو منيرا أو مرشدا ، ومن ثم ، يقرر «التقرير » الدوافعَ التي حدت به إلى معالجة قضية « التراث » فيقول : « إن قضية التراث قضية مركزية في الثقافة العربية ، ولذلك يبدو من المستحيل علينا نحن العرب المعاصرين أن نجد طريق المستقبل ، مالم نجد طريق الماضي ، إن ثقل الماضي وهيمنته على الوعي العربي الحديث والمعاصر معطى واقعي ، لا بد من الاعتراف به بهدف السيطرة عليه»

وواضح أن «النسق التعبيرى » يضع « التراث » في قالب « الهم» الذي يبحث عن تصريف له ، و « العائق » الذي فرض نفسه فرضا علي حركة العقل العربي المستقبلية ، ومن ثم كان من الضروري التخطيط للسيطرة عليه .

والتقرير يحرص علي أن يعرض « التراث » دائماً في إطار نفسي سلبي ، من خلال ربطه بالجمود والتقوقع مثل قوله « نرفض التراث جمودا وقواقع للاحتماء والهرب » (ص ١١٤) ، والجمود لا يتصل بالتراث بصفة حتميه أو خاصة ، ففي المعاصرة ، جمود أيضا و ولكن الحرص علي إقران الجمود بالتراث يضفي ظلالاً من السلبية والشك في مرجعية المسلم الشعورية تجاه هذا التراث .

ثم من قال بأن تمثيل التراث لدور « الحصن التاريخي » للخصوصية الحضارية للأمة ، وشخصيتها التاريخية أصبح سُبَّةً وعارا ؟ !

ثم نتأمل هذه العبارة التي يتحدث بها التقرير عن التراث : « إن هذا التراث يمتلكنا بدلا من أن نتملكه ، إن ضعف الحاضر مع تألق الماضي يجعل لهذا الماضي الغلبة دوما ، ونحن غالبا مانتخذه ملجأ نهرب إليه من الحاضر ، وعامل توازن معه ، وبهذا الشكل نسقطه على الحاضر ، ونتصور أن بعض مواقفه

وحلوله ، وهي جميعا مواقف وحلول مبسطة ، لا نفهمها بعمق ، ولا تتفق مع العصر ، هي طوق النجاة من الضعف الحالي »

والحذلقة بالحديث عن التراث الذي يملكنا ولا نملكه ، ليس لها أية قيمة علمية أو منطقية ، فالتراث يملكنا ونملكه ، يملكنا لأنه جزء حميمي من مركب البناء الاجتماعي والوجداني والثقافي في الحاضر ، كما أنه المعلم الأكبر على هويتنا الحضارية ، وشخصيتنا التاريخية ، فبماذا نصف تلك الحقائق إذا كنا ننفي أن التراث - بوجه ما - يملكنا ، بيد أن تلك الحقيقة لا تنفي أننا مالكوا هذا التراث ، ومن حقنا أن نتعامل معه بميزاننا الخاص ، وفق عقيدتنا وديننا ونظامنا التشريعي والقيمي ، وتحدياتنا الواقعية والمستقبلة .

ثم نأتي إلى الاتهام بأننا نتخذ التراث ملجأ نهرب إليه ، ما العار في ذلك ؟ بل كيف تنقلب الفضيلة عارا ؟ هل يستطيع كهنة جامعة الدول العربية أن يخبرونا عمن حمى هذه الأمة طوال قرني السحق الحضاري والغزو الثقافي والفكري واللغوي للأمة ؟ لماذا الخداع - إذن - وإلباس الحق بالباطل والدأب « الذكي » على تشويه التراث وقيمته في ذاكرة الأمة وعقلها الجمعي ؟ !

ثم ما معنى أن نصف مواقف السلف الصالح واجتهاداتهم العلمية والفكرية والتشريعية بأنها« جميعا » ، ساذجة ولا تتفق مع العصر ؟ ثم ماذا يفهم البسطاء أو الأذكياء من ذلك ؟ أليس يفهم منه أن الموقف في المنظمة العربية قد حسم في رفض التراث ، والنظر إليه كعبء وعائق ضد الدخول في العصر ، وتبقى كل إشارة تقريظية للتراث بعد ذلك ، مجرد دغدغة لمشاعر الجماهير المسلمة ، وخداع لها عن حقيقة مايبيت لتراثها ؟ !

ثم نأتى إلى خدعة أخرى من خدع « المنظمة العربية » وكَهَنَتِهَا ، حيث جاء في تقريرهم النهائي حول التراث : « ورغم معرفتنا بأن التراث إنما هو من صنع بشر مثلنا ، إلا أننا نقف من التراث موقف الرهبة والاحترام الزائد لسببين : الأول : ناجم عن إضفائنا قدسية خاصة على التراث تمنع التعامل معه على أساس أنه نتاج

بشري ، الثاني : ناجم من أن التراث ، في ظروف التخلف والانهيارات الراهنة أضحى صنو الهوية الحضارية ، فنحن نحميه ونحتمي به حفاظا على الذات .

أما أن التراث كان من صنع بشر فنعم ، وليس هذا بالاكتشاف ذي القيمة حتى تنص عليه جامعة الدول العربية ، وأما أنهم « بشر مثلنا » ففي هذا ننازع أيها الصحاب ، وذلك أنهم كانوا بشرا يحملون قيم الإسلام ومثله وأخلاقياته ، إلى الحد الذي اعتبروا فيه أن « من يبول قائما من أهل العلم كان ذلك خرما في مروءته » تستدعي التوقف عندها ، ولم يكونوا يعرفون لغة الالتواء ، والمداهنة ، ولا يعرفون « التآمر » ، وكانوا يمارسون ديمقراطية الثقافة ، بالفطرة والسجية لا أن يطنطنوا لها ويخرجوا على الناس في ثوب دعاتها ومبشريها ، في حين أنهم - في الحقيقة هادموها ومخربوها ، ولا يستطيعون « الفعل الثقافي » إلا من خلال مناخات التآمر والخداع .

وكانوا - رحمهم الله - مستنيرين عادلين ، يحترمون حق الأمة في النظر والاجتهاد والتأمل في الحاضر والماضي ، حتى أن أحدهم - الإمام مالك - رضي الله عنه - رفض أن يلبي دعوة أمير المؤمنين لجعل كتابه دستورا أو « مشروعا علميا » تصاغ عقول المسلمين على أساسه ، فهل يستوون مع من يجمع شواذ الماركسيين و العلمانيين وأعداء الأمة التقليديين لكي يضعوا مخططا لصياغة عقل الأمة أو تخريب عقلها ، في حاضرها ومستقبلها ؟ ! ثم إن هذا السلف الصالح هم من علمونا - قبل مجيء الماركسيين والعلمانيين في المنظمة العربية بألف عام - أن كلامهم غير مقدس ، وأنه يؤخذ منه ويرد ، فما معنى ادعاء المشكلات أو اختلاق المواقف ؟ !

ثم ما العار وما السُّبَّةُ ، في أن يقف المسلم من تراثه موقف الاحترام والتوقير ؟ ! إن خدشا صغيرا يمس كتف تمثال « أبي الهول » في مصر ، أو مسلة حمورابي في العراق ، كفيل بأن يثير الدنيا ويشد أنفاس الأمة دعاية وضجيجا ، خوفا على « حرمة تراث الفراعين » وقدسيته ؟ ! ، فهل يصبح الخوف

على تراث الإسلام وحده ، سبة وعورة ، تستدعي أن تتوقف عندها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ؟ !

ثم نأتي إلى نقطة هامة ، وهي الحديث عن « مشكلة » التعامل مع التراث بقدسية ، أو على أساس تنزيهه عن النقد والتعامل معه على أنه نتاج بشري ، ويحسن - قبل أن نكشف هذه الخدعة - أن نعرض لنص كامل في « تقرير المنظمة العربية » يوضح لنا ، كيف يصاغ « الوهم » ، وكيف يمهدون للخديعة ، يقول التقرير « ولقد أعطي التراث بجانب القداسة صفة سلطوية أخرى ، هي الاعتقاد بأنه يحمل الحقيقة النهائية ، ومع أنه لا وجود لهاتين الصفتين فيه ، إلا أنهما شكلتا مع التراث ، نوعا من الموقف الأيديولوجي وربطتا به معنى الأصالة ، فلا أصالة إلا في التراث ومن خلال التراث ، والعلاقة بين التراث وبين التقديس أو الحقيقة النهائية علاقة مصطنعة تماما فالتراث من صنع الإنسان - ومن الهام : أن نسجل أن القرآن الكريم والسنة المشرفة ليسا من التراث - وأما العلوم المترتبة عليهما (علوم النقل) ، وعلوم العقل ، فهي جميعا مبتكرات إنسانيه ومنجزات تاريخية ، وإذا لم يكن ثمة خلاف على عدم قدسية العلوم والقيم الخلقية والجمالية في التراث ، فلا بد من أن نوضح أن عدم القدسية ينسحب أيضا على العلوم المتصلة بالنقل ، فعلوم القرآن ليست القرآن .... » ثم أضاف التقرير بعد أن عرض لمقطع في « تفسير التراث منقول عن « محمد أركون » أضاف قائلا : ونحن نكفر بالدين إن نحن نقلنا التراث هذه النقلة ، كما نكفر بالتراث ونقلته حين نريد له أن يبقى صنما ذهبيا لا يمس ! »

هكذا تكلم تقرير المنظمة العربية عن : الدين، وعلوم الدين ، والتراث ، والقرآن و السنة وقبل أن نحلل مضامين العبارة ، ندفع بسؤال مبدئي وهو : أليس يكون من الصفاقة العلمية والمنهجية ، وقبلهما الأخلاقية ، أن نتحدث عن الدين وعلوم الدين والقرآن والسنة ، في غيبة علماء الأمة ؟ ثم نجعل من يعرفنا الموقف من الدين وعلوم الدين والقرآن والسنة ، موكول إلى مثل « محمد أركون »

المنكر لمعلوم من الدين بالضرورة ، وحسن حنفي المبشر بالإلحاد ووحدة الوجود ؟ ! أليس في المنظمة العربية ولجانها رجل رشيد ؟ !

ثم نأتي لسياق الكلام ومضمونه ، وهو يعود ليذكرنا بالحقيقة الغائبة والكشف المذهل ، وهو أن التراث - ماعدا الوحي والذي لا يدخل بحال تحت وصف التراث - ليس مقدسا ولا معصوما ، كذلك فقد نقض لنا « فرسان » المنظمة الماركسية العلمانية القومية ، المقولة الذائعة الصيت ، وهي أن التراث يملك الحقيقة المطلقة ، والنهائية ؟ !

وهنا يحسن بي أن أوضح للقارىء خدعة كبيرة ينتهجها - عادة - الهدامون ، وقراصنة الفكر ، وهي أن يصنع لك وهما كبيرا ، يفتعل به مشكلة كبرى ، ومحورية ، ثم يشرع هو ليخوض مع « الوهم » ، معركه فكرية حامية الوطيس ، يخرج منها هو - بطبيعة الحال - منتصرا مظفرا ، كاشفا للأمة الوجه الحقيقي في المشكلة / الوهم، ثم بموجب هذا النصر ، يتوج نفسه فارسا للفكر ، ينبغي أن ترى فيه الأمة معقد آمالها في اليقظة والتنوير ، ومن ثم ؛ يشرع هو في الخوض في المسألة الأصلية ، والأساسية ، ليهدم ويخرب ، بوصفه « الفارس » المستنير !

ولا أظن فرسان المنظمة العربية إلا من هذا النوع ، وإلا فبربكم أخبروني ، من قال بأن أبا حنيفة أو مالكا أو الشافعي أو أحمد أو ابن حزم ، وغيرهم من أهل العلم مقدسون معصومون ، ومن الذي طرح مقولة أن أبا حامد الغزالي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؟ ! ومن قال بأن الله تعالى سلب المسلمين فى وقت ما عقولهم وقدراتهم على التفكر والتعلم والعطاء المتجدد ؟ !

ثم نأتي إلى قضية « علوم النقل » ، وهي المقصودة أصلا من هذا المولد الكبير الذي يتوارى به كهنة المنظمة العربية من خلال حديثهم عن «التراث العربي » ، ونحن نلاحظ في سياق العبارة فجاجة غريبة ، ووصاية مريبة على العقل الإسلامي ، تذكرنا بعصور الانحطاط ، واستعلائية الكهنوت الديني في مسيحية القرون الوسطى الأوروبية ، يقول التقرير : « وإذا لم يكن ثمة خلاف على عدم

قدسية العلوم والقيم الخلقية والجمالية في التراث فلا بد من أن نوضح أن عدم القدسية ينسحب - أيضا - على العلوم المتصله بالنقل » .

فالعبارة توضح أن الشق الأول ليس فيه خلاف ، وإنما الخلاف في الشق الثاني ، فمن الذي يعطي جماعة من الماركسيين والعلمانيين العرب العصمة لأن يقولوا لنا نحن المسلمين : هذا حلال وهذا حرام ، وهذا دينكم وهذا ليس من دينكم ؟ ! ثم إذا كانت علوم النقل ، علوم الإسلام ، هي « علوم » لها مناهجها ، وقواعدها وأصولها ، وأدلتها الخاصة والعامة ، فلماذا يحشر الماركسيون واللا دينيون عقولهم فيما ليس من اختصاصهم ، وهل من قواعد المنظمة العربية ، الاعتداء على « قداسة العلم » والتطويح بكرامة المناهج ، وهدم مبدأ « التخصص العلمي » ؟ أم أن الأمر قد بُيِّتَ بليل لهذا التراث ، والعزم عقد على تخريبه ؟ !

إن قاعدة « الإجماع » من تراث الإسلام ، وهي ليست قرآنا ولا سنة ، ولكنها تفريع عليهما ، فمن الذي يحدد لنا إلزامية الإجماع للمسلمين من عدمه ؟ وإذا ثبت - وقد ثبت - أن الإجماع هو أحد مصادر التشريع الإسلامي الثابته ، وهناك عشرات القضايا الشرعية المجمع عليها ، وهي- وفق رأي كهنة الجامعة العربية - تراث ، فمن الذي يحدد لنا إلزامية أو قداسة هذه القضايا للأمة الإسلامية ؟ !

ثم ما معنى أن يقول كهنة التقرير « ونحن نكفر بالدين إن نحن نقلنا التراث هذه النقلة »

ومن الذي يعطي الماركسيين والعلمانيين الحق في تهديد مخالفيهم بالتكفير الديني ؟ وهل من قواعد « ديمقراطية الثقافة » في المنظمة العربية ، التلويح بالتكفير للمخالف في الرأي ؟

ثم - أخيرا - أليس من العار على اللجنة التي قامت بزعم التصدي للغزو الثقافي ، والاستلاب التغريبي ، أن تخضع تراث الأمة ، بما فيه تراثها الديني ، لنظريات وفروضات واصطلاحات المناهج الايبستمولوجية والأنثروبولوجية الغربية ؟ ! حتى أصبح فهم طبيعة التراث ، وقيمته ، ودوره في حياتنا ، يحدده

لنا « الآخرون ؟ !

ويبقى أن نقف عند مشروع «المنظمة العربية » لتحديث التراث ، وتجديده ، أو - حسب تعبيرهم - إعادة قراءته .

* * * *

أشرنا - فيما سبق - إلى وجود الفارق المنهجي والعلمي بين التراث الشرعي العلمي ، وبين التراث الجمالي والفني وماشابهه ، وأن التعاطي مع كلا النوعين ينبغي بالضرورة ، أن يكون وفق مناهج ومقاييس مختلفة ، أما الخلط بين الشقين التراثيين ، فهو أدعى للريبة ، وأقرب إلى التخريب وأبعد عن الروح العلمية ، والمنهجية البنائية الراشدة .

ومن ثم : فنحن يتملكنا العجب من حرص التقرير النهائي للمنظمة العربية على عرض « مفهوم التراث » عرضا عامّا مشوشا مخلوطا بعضه ببعض ، فهي تعرف التراث النظري بقولهـــا إنه « تراث فكري قوامه ماقدمه السابقون ، من علماء وكتاب ومفكرين ومسؤولين سياسيين كانوا شهوداً على عصورهم ، ومبدعين من خلالها » . وهنا لا نملك إلا القول ، بأن من لا يستطيع إدراك الفارق العلمي والمنهجي بين موافقات الشاطبي وأغاني أبي الفرج الأصفهاني ، عليه أن يحمل ورقه وأقلامه ويرحل عن البحث التراثي ، إلا إذا كان قاصدا التدليس على الأمة ، وإرباك العقل الإسلامي المعاصر .

والتقرير يعقب على مفهومه للتراث بقوله : « ولا يختلف اثنان في ضرورة دخول التراث في الاهتمامات والممارسات الثقافية المعاصرة ، عن طريق تقنيات الإنعاش والعمل التربوي ، وبالقدر الذي يخدم الخطط الثقافية المستقبلية ويؤصلها » .

أي أن التراث وقيمته في فهم « المنظمة العربية » لا تتصل بكشف الحاضرواضاءة الرؤية المستقبلية على ضوء التجربة التراثية الطويلة ، وصياغة وضبط قيمنا الإنسانيه وخصويتنا الحضارية ، وإنما القيمة الوحيدة للتراث هي «

خدمة مخططاتنا الثقافية المستقبلية » ، فالتراث خارج التخطيط أصلا ، فهو ليس شريكا في الرؤية ، وإنما هو موضوع للعلاج وحسب .

ومن الضروري لاستبانة الخذلان في هذه العبارة ، أن نضع أمام القاريء عبارة أخرى ، يعبر بها التقرير عن « ثقافة أوربا » ، حيث يقول التقرير « واستيعاب العصر ثقافيا ، يعني التفاعل بخاصة مع الثقافه التي تفرزها البلاد الصناعية المتقدمة ، فهي التحدي الراهن والأقوى ، وهذا يعني استيعابها فكرا إنسانيا أي فلسفة ، وفنونا شتى ، وعمارة ومدارس أدبية ، وفكرا سياسيا ، ومذاهب جماعية اقتصادية وروحية ولغوية .. وإذا تميزت ثقافة البلاد المتقدمة بالخصب الشديد وبالتعقيد الشديد ، فإن التمازج معها ، أو الأخذ عنها على الأقل ، يحمل الصفات نفسها » وأرجو أن يوازن القارىء بين لفظ « التمازج » مع الثقافة الأوروبية ، ولفظ « يخدم » مع الثقافة الإسلامية ، وكذلك الموازنة بين تعبير « على الأقل » ، بالنسبة للموقف من الثقافة الأوربية ، ولفظ « بالقدر » بالنسبة للموقف من الثقافة العربية الإسلامية ، لكي يدرك إلى أي مدى تغلغل الاختراق الثقافي الأجنبي في مشاعر وأحاسيس ومدارك وعقول مثقفي جامعة الدول العربية .

ثم نعود إلى حديثهم عن قيمة التراث ، فنسأل : إذا كان التراث مجرد خادم وتابع للخطط التي تضعونها لبنائنا الثقافي ، أي أنه خارج المشاركة كقسيم في عملية التخطيط ذاتها ، فما هو « البناء الثقافي » أو الأسس الثقافية التي سوف تحتكمون إليها في هذا التخطيط ؟ هل هي ثقافة الأمم المتقدمة ؟ وذلك أن الثقافة العربية المعاصرة لا تحمل إلا شقين : ثقافة تراثية ، وثقافه غربية ، والثقافة ذات الأصول التراثية ، هي وحدها التي أحيت الأمة اليوم ، وتثير الحيوية والنشاط في العقل العربي المعاصر ، وتنشط باتجاه تأصيل العلوم والمعارف والنهضة الحضارية ، أما الشق الغربي ، فهو حامل لأفكار الشرق والغرب ، فلا أحيا فكرة أصيلة ، ولا حرك أمة خامدة ، بل هو يناضل ضد الأمة ، ويقاتل ضد أصالتها ، كما يفعل مثقفوا المنظمة العربية .

ثم نأتي إلى صلب الدعوة التي مهدوا لها ، وهي تحديث التراث ، أو كما يقولون هم بعبارتهم :« من الضروري تغيير المنظور إلى التراث ، وتغيير الرؤية الكلية له ، وكتابة التاريخ الثقافي العربي على أساس جديد ، إنه لم يكتب بعد ، وكثير مما هو سائد منه وباسمه هو تكرار للتاريخ الثقافي ، الذي يكتب تحت ضغط صراعات العصور »

والجرأة على تشويه صورة الحركة العلمية التأريخية في تراثنا الإسلامي بهذه الصورة الفجة ، يثير الريبة والتوجس بحق ، ولا أدري سببا للحرص على تكرار هذا الدس والتشويه ، مثل قول الماركسيين واللادينين في التقرير أيضا : « إن في تاريخنا الثقافي الكثير من الدخيل المدسوس ، دسته الشعوبية ، أو أطماع الحكام ، أو أهواء المؤرخين ، والمتزمتين » .

لماذا هذه العتمة التي يحرصون على إبرازها في تراثنا العلمي التأريخي ؟ ثم أتساءل : هل أدرك أصحاب التقرير أن « أطماع الحكام » تفسد « العلم » ولا سيما في مجال « التأريخ الثقافي » ؟ ! لا أظنهم يؤمنون حقاً بما يقولون ، وإلا لفضوا سامرهم ، وعادوا إلى رحالهم محتفظين ببقية من حياء أو خجل !

ثم نسأل : ومن الذي سيغير منظورنا إلى التراث ؟ أو بالتحديد « من الذي سيصنع لنا منظورا جديدا للتراث؟ » ، هل هم فلان وفلان من مثقفي المنظمة العربية؟! ثم أنا أفهم أن تغيير المنظور إلى التراث ، عملية بالغة الخطورة ، لأنها تتعلق بالذاكرة الجماعية للأمة ،ومشخصات وجودها التاريخي ، وهي عملية لا يمكن القيام بها إلا في واقع علمي ومناخ ثقافي/ فكري ، وافر الهدوء ، والاستقرار، منهجيا ، وأخلاقيا ، وعلميا ، حتى نقدم على العملية الجراحية البالغة الدقة ، ونحن آمنون من العبث وواثقون من قدرتنا على العلاج ، وليس على الذبح !

أما أن نكون - جميعا - ما زلنا نتحدث عن « أزمة الفكر العربي » و « أزمة العقل العربى» و « فوضى الثقافة العربية » ، و « مأزق الثقافة العربية المعاصرة » ، ونحو ذلك من عناوين لكتب ومقالات وأبحاث وندوات ومؤتمرات على امتداد

عالمنا العربي الكبير ، ثم نأتي - فجأة - لنقول بأننا سنجري عملية جراحية لمنظورنا في التراث ، ألا فاسمحوا لي أيها السادة ، بأن أتهم النوايا والدوافع والمبررات ، ومن حق مثلي الادعاء بأن هذه المحاولة غير شريفة ولا نزيهة ، وهي جزء لا يتجزأ من المعركة الدائرة رحاها اليوم في العقل العربي العام ، بين دعاه الأصاله والإسلام ، ودعاة التغريب والاستلاب .

ثم نعود للتعليق على العبارة السابقة ، وحديثهم عما دسته الشعوبية والحكام والمؤرخون والمتزمتون ، فالشعوبية ندركها ، والحكام و نعرفهم ، والمؤرخون و نعلمهم ، ولكن مالا نستطيع إساغته هم هؤلاء « المتزمتون » ، وهو مصطلح طريف في مجال المعالجة العلمية المنهجية في مؤسسة محترمة ، أو المفروض فيها أن تكون كذلك ! ، من هم « المتزمتون » في التراث الذين تودون إزاحتهم ، وتنقية التراث من آثارهم ؟ ! أو ليس ذلك مبررا كافيا لاتهام النوايا ، واتهام الخطة الثقافية الجديدة بأنها تبيت أمرا لتراث المسلمين ، وتهدف إلى صبغه بصبغة معينة بعيدة عن روحه وجوهره ومساره العام ؟ !

ولعله مما يلفتنا إلى هذا المعنى أيضا ، تعليق التقرير على القيمة المستقبلية للتراث بقوله : « إن أي تراث ثقافي ليس أكثر من إمكان ، وليس أكثر من قوة كامنة ، وقدرة نستطيع أن نبعث فيها الحياة والحركة بالتجديد والعصر » ثم بيّن حركية التجديد المقصودة بأنها « رفض الطبقية الدينية التي تحتكر فهم الدين والفتيا فيه » !

والطبقية الدينية التي تحتكر فهم الدين ، أي « الكهنوت الكنسي » لا وجود له في تاريخ الإسلام كله ، وأتحدى جميع لجان المنظمة العربية للتربية والثقافة ، أن تدلنا على هذا « الكهنوت » في تراث المسلمين ، ولكنها المؤامرة على علوم الدين ، والرغبة المحمومة في تحطيم قيم العلم ومناهجه والاختصاص فيه ، والسخط المدفون على ظاهرة التصاق جماهير الأمة بعلمائها وأئمتها ، زاهدين في دعاة التغريب ، لا فظيهم خلف ظهورهم ، هذا هو دافع المؤامرة الجديدة لمثقفي المنظمة العربية على الدين وعلومه في صميمها ، وهذا هو خلاصة الكشف في الغارة ، الجديدة على التراث الإسلامي ، في جامعة الدول العربية .

أزمة الوعي التراثي

التراث الإنساني لأية أمة من الأمم هو ديوان فعالياتها المختلفة ، ونتاجاتها المتعددة علي مر التاريخ ، ومن المتفق عليه لدى الباحثين في علم تاريخ الحضارات - الأنثروبولوجيا- أن كل تراث من تراثات الإنسانية يتميز بخصوصيات معينة ، في موضوعاته ، وإشكالياته ، وتحدياته ، وعقائدياته ، وكذلك في المزاج النفسي العام لأبناء ذلك التراث ، وتلك الحقيقة هي التي تجعل من تراث الأمة مقياس وجودها الإنساني المتميز ، وعلامة تقرير هويتها التاريخيه كأمّة .

وتراثنا الإسلامي ، الذي أفرزته حضارة الإسلام وفعاليات الإنسان المسلم على مدار بضعة عشر قرنا ، هو - من غير كثير تكلف أو ادعاء أو نرجسية - أحد قطبي الإنسانية المحوريين ، وهما : التراث الإسلامي والتراث الأوربي ، فهذان القطبان هما اللذان تميزا بصفات وخصائص ، جعلت منهما نِدَّيْن ، ومحورين تدور حولهما المسيرة الإبداعية في التاريخ الإنساني الحي ، ولعل فى مقدمة تلك الخصائص ، ما اتسم به كلاهما من عالمية التأثير والعطاء ، الذي يتعدى الحدود القومية أو الوطنية أو اللغوية ، وما تميزا به - كذلك - من روح الانفتاح والتجاوب والتفاعل مع التراثات الإنسانية الأخرى ، على خلاف في النسبة بينهما ، إضافة لما اختص به كل منهما من استعلاء حضاري وسياسي وعسكري شامل ، في فترات طويلة من التاريخ الحي ، كانت الأدوار فيها تتبادل بين بنائيهما الحضاريين من غير نزاع من أي طرف ثالث .

وإذا كان التراث الإنساني الخصيب والكبير للأمة ، هو أحد أهم محركات أجيالها نحو النهضة والبناء ، ما استحضروا عظمته أو تفهموا أسبابه ، وأدركوا مكامن القوة فيه ، ومنافذ الضعف إليه ، وإذا كان تراثنا الإسلامي بالتحديد ، هو بمثابة الوقود النفسي والروحي الحي والمتجدد ، الذي يلهم أجيال الأمة الإسلامية الجديدة ، ويمنحهم الشعور بالقوة ، والفرادة التاريخية ، ويمنحهم الثقة بالقدرة على تجاوز النقد نحو قيادة ركب الإنسانية من جديد ، كما قادوها في

القديم ، إذا كان ذلك ، فإن قضية التراث ، والوعي الراشد بطبيعته ، وخصوصيته ، ودوره في نهضة الأمة ، وشروعها الحضاري الجديد ، تصبح قضية ملحة ، ويصبح الخلل فيها ، أو الغلط في إدراك أبعادها ، مدخلا إلى فساد عريض ، ومنفذا إلى هدر مولدات القوة الروحية والنفسية في أجيالنا الجديدة ، بما يؤذن بجمود الانطلاقة ، ثم توقفها وتراجعها وضياع الأمل في مشروع حضاري جديد .

والمتأمل في الكتابات الجديدة التي تتناول هذه القضية ، قضية التراث ، سيهاله ذلك الانجذاب الواسع إلى دراسته والبحث فيه ، من قبل أقلام وتوجهات فكرية ومذهبية لم يعرف عنها سوى العداء الكامل ، لتراثنا الإسلامي ، إن لم نقل - صراحة - عداءها للإسلام ذاته .

وكان من الطبيعي أن يتوجس الناقد المسلم خيفة من هذه الظاهرة الجديدة ، ويتحسس قلمه سطورهذه الأبحاث الجديدة بحساسية زائدة ، وعادلة ، وربما اضطر إلى قراءة مابين السطور ، ولا سيما بعد أن ثبت وجود محاولات ، بل ومناهج ، تتعمد تخريب التراث بالتراث ، واختراق التراث من داخله ، لتحويل فكرته الأساسية ، أو الإسقاط من خلاله بمذاهب تغريبية وافدة ، ونحو ذلك مما سبق لنا تسجيله وكشفه في مواقف سابقة .

وعندما نكون بصدد الكشف عن مظاهر الخلل في الوعي بتراث الإسلام ، فسوف نضطر إلى بدئها بالحديث عن المحاولات المتكررة لقياسه وفق قوالب وتحولات ، وخصوصيات التراث الأوروبي ، القديم والحديث ، وما يتبع ذلك من استخدام مصطلحات ومناهج ومقررات تصورية أجنبية ، وجعلها تتحكم في مسارات النظر في تراثنا الإسلامي ، وتحكم توجهات البحث فيه ، وتهيمن - بالتالي - على عملية تقرير النتائج التي تتمخض عن تلكم الأبحاث والنظرات

ووجه الخلل في تلك المسألة التي شاعت مؤخرا ، أنها تجهل أو تتجاهل تميز التراثات الإنسانيه بخصوصياتها التكوينية والعقائدية والتاريخية والنفسية ، وما يعكسه ذلك التميز من خصوصية في النتاجات الإنسانية المختلفة التي

يشهدهاذلك التراث ، ثم في المصطلحات التي تتعامل مع ذلك التراث ، أو التي ولدت فيه ، وهي تعبر - بالتالي - أدق تعبير عن خصوصياته ، بحيث لا يغني غيرها في ذلك .

ولتوضيح هذه الإشكالية العامة والمهمة ، نضرب مثالا توضيحيا لها .

مما لا شك فيه أن الإسلام كدين إلهي ، هو جوهر الحضارة الإسلامية وهو قاعدة بنائها ، وهو روح هذه الحضارة ، والمؤثر الأكبر في مزاج أبنائها النفسي والروحي ، وفي الحس الجمالي ، وفي الخيارات التاريخية ، في حين أن المسيحية تمثل جوهر الحضارة الأوروبية كروح ، أو هي - بتعبير أدق - أحد أركان قاعدتها الإنسانية التي نتج عنها ذلك البناء الكبير ، من أفكار ومذاهب وفنون وآداب وصراعات وأحداث ، واصطلاحات ، واتجاهات إنسانية .

فإذا صح لنا - وهو صحيح باتفاق - أن الإسلام يتميز تميزا كبيرا وجذريا عن غيره من الديانات والمذهبيات الأخرى بما فيها المسيحية ، في عقائده وعباداته وتشريعاته ، وقيمه ومواصفاته ، كان ذلك الأمر حاسماً في جعل التراث الإنساني الذي ينتج عن هذا الدين متميزا وذا هوية متفردة ، تختلف عن التراث الإنساني الذي أنتجته المسيحية أو أي دين غيرها أي تفاعله مع الأمم المختلفة ، ويصبح بالتالي محاولة الخلط بين التراثين ، أو قياس أحدهما بمقاييس الآخر ، أو إخضاع مفاهيم وحركات أحدهما لما عند الآخر ، يصبح كل ذلكم ، بمثابة الفساد المنهجي والفساد العلمي والفساد الإنساني .

لقد شهدت المسيحية تحولات هامة ، من خلال فعلها في التاريخ الأوربي ، ظهرت من خلالها المؤسسة الكنسية ، كمحتكرة للحديث باسم الله ،وظهر - بالتالي - الكهنوت الديني ، وظهرت فكرة « صكوك الغفران » ولقد نتج عن هذه الوضعية المسيحية ، تاريخ حافل بالصراع بين الكنيسة الأوروبية وبين الأفكار الحرة ، والعلماء والفنانين ، والأدباء ، وغير ذلك من فعاليات المجتمع ، فانقسم المجتمع ، الأوروبي إلى قسمين ، ديني ولا ديني ، ودار الصراع المرير بين الدين

واللادين - وفق الوضعية الأوربيه للمؤسسة الكنسية ، انتهت بانتصار اللادين على المؤسسة الكنسية ، حتى تم عزلها عن قيادة المجتمع أو التأثير الحاسم فيه ، أو الهيمنة على اتجاهاته العامة .

نستطيع أن نقول - إذن - إن ظاهرة الصراع بين الديني و اللاديني ، أو بوجه آخر ، ظهور - اتجاه اللادينية ، أو « العلمانية » - حسب الاصطلاح الأشهر - هو خصوصية تراثية أوروبية ، ارتبطت بطبيعة خاصة للعقيدة والتاريخ والمجتمع الأوروبي ، وتصبح محاولة تعديتها إلى غيرها من المواقع الاجتماعية أو إقحامها على تراث آخر هو نوع من القسر ، والتزوير ، والخلل المنهجي .

وغياب الوعي بهذه الحقيقة ، أوقع كثيرامن الدراسات التراثية العربية الجديدة في خلل إخضاع التراث الإسلامي قسرا ، لمحددات وخصوصيات التراث الأوروبي ، ولا سيما محاولة إقحام فكرة « العلمانية » على تراثنا الإسلامي ، لتمريرها - من ثمَّ - على العقل والشعور الإسلاميين المعاصرين ، كحقيقة مسلمة يعرفها تراثنا كما عرفها الآخرون ، ثم يمتد الحديث لبيان أن التطور التاريخي سينتهي بصراع العلمانية و « الدينية » ثم ينتهي بانتصار اللادينية « العلمانية » على الدينية « الإسلام » لكي يبدأ من عند ذلك طريق النهضة العربية الحديثة .

وأظن أن وجه الخلل في ذلك بَيِّن ، ففكرة الفصام بين الديني واللا ديني ، هي - من حيث الأساس - فكرة غريبة على التراث الإسلامي ، ولم يعرف تاريخنا الإسلامي على مداره الطويل ظاهرةالصراع بين الديني واللاديني ، اللهم إلا في حالات الغزو الخارجي ، والتحدي الأجنبي ، فيكون الصراع بين الإسلام والكفر ، كما وقع مع التتار أو الصليبيين بل إن الاتجاهات والحركات المنحرفة والضالة التي عرفها تراثنا الإسلامي ، ممن اتخذت أفكارا مناقضة لجوهر الدين الإسلامي وثوابته ، هي اتجاهات دينية أصلا ، ولم يعلن أحد منها أنه خرج - صراحة - ضد الإسلام ، وإنما نسب نفسه إليه ، وأدعى أن مايفعله إنما يمثل الإسلام الصحيح ، وهاكم كتب الفرق والمذاهب والمقالات بين أيدينا وفيرة ، لمن أراد أن يراجعها

ليدرك أبعاد هذه الحقيقة وجلاءها .

ولما كان تراثنا الإسلامي لم يعرف ظاهرة الفصام بين الديني واللاديني أو الصراع بينهما ، فكان من الطبيعي ألا يعرف فكرة « اللادينية » أو « العلمانية » التي تفصل الدين عن الدولة وتعزل العقيدة عن المجتمع ، وتصبح - بالتالي - قصة « العلمانية » بكل تفاصيلها واصطلاحاتها من مثل « الكهنوت » ، والثيوقراطية » ، و « الحكم الديني » ونحو ذلك ، وكلها قضايا وإشكاليات وافدة ، لا يعني بها الإسلام أبدا ، ولا يجوز نسبتها أو قياسها على تراث الإسلام أصلا فضلا عن محاكمة تراثنا الإسلامي إليها ، ومحاولة قولبته وشرحه وإعادة كتابته وتدوين تاريخه ، من خلال الرؤية العلمانية .

وتجاهل هذه الحقيقة ، أو تعمد إغفالها من قبل الكتاب والباحثين الذين يخضعون لأجواء أو مناخات التأثير المنهجي والتراثي الغربي الوافد ، قد أوقعهم في تناقضات عديدة ، ظاهرة الفساد ، كما ورطهم في ادعاءات باطلة ، هي مما يدخل نطاق الكذب على التاريخ وعلى التراث .

لقد اضطر أحد هؤلاء (د. حسن حنفي) لما أعياهم البحث عن جذور العلمانية في تراثنا الإسلامي ! إلى نسبة العلمانية إلى منبع الإسلام ذاته ، إلى الوحي ، إلى القرآن الكريم ، فأدعى بأن الوحي ذاته كان علمانيا ! ! وهذا الادعاء الجريء والظاهر البطلان ، لا يجوز أن يستوقفنا كثيرا لإثبات فساده ، فهو ظاهر بين ، ولكن ما يستوقفنا في هذا الكلام الذي يصدر عن أستاذ كبير في الفلسفة يتخرج على يديه جيل جديد من شباب المسلمين ، ما يستوقفنا في كلامه هو ذلك التناقض اللامعقول في صلب دعوته ، فإذا كان الوحي ذاته علمانيا ، أي « لا دينيا » ، فما هو - إذن - الدين في التراث ؟ ! إذا كان مصدر الدين ذاته قد جعلته علمانيا لا دينيا ؟ ! ثم إن هذا الادعاء الغريب سيضطرنا إلى مساءلة ذلك الباحث عن تحديده لذلك الجريء الذي استطاع أن يحول الوحي « القرآن والسنة » عن اللادينية إلى الدينية ؟ ! وفي أي زمان وقع هذا الإفك والبهتان ؟ وكيف

حـدث ؟ ولمصلحة من ؟ وما ملابسات ذلك الحدث التاريخي الخطير ؟ ... إلى آخر هذه الإلزامات التي تنتهي بفضح خواء هذا الكلام وتهافت صاحبه .

وعلى جانب آخر من التورطات التي يقع فيها أصحاب هذا النهج التغريبي في دراسة تراثنا الإسلامي ، ثَمَّةَ ادعاؤهم المرسل بأن الفكر التراثي الذي يهيمن على توجهات المجتمع العربي الإسلامي الآن ، والذي وصلنا إنما هو التراث المعبر عن الاتجاهات السلطوية في التاريخ ، أو هو الأفكار والنتاجات التي كانت تعبر عن السلطة السياسية / الدينية في حين أن الاتجاهات المستنيرة ، والتحررية قد حوصرت ولم تعط حق الحياة والوجود كما هو للآخرين ، الذين يصفونهم بفقهاء السلطان أو مفكري السلطان أو أدباء السلطان ، إلى آخر ذلك العبث الشائن ، والذي هو وليد العجز عن تعميق البحث واستسهال الإسقاط النفسي المعاصر على صفحات تراثنا المشرقة لغايات غير شريفة في النفس ، وكان سند دعواهم يقوم على أساس أن مذهب ذوي السلطان كان هو المذهب الذي يفرض على الناس ، ويدين به الجمهور .

والحقيقة أن في تراثنا الإسلامي الكثير من الشواهد التي تثبت فساد هذا التصور ، وضلال تلكم الفرية ، وأنها محض أكذوبة أملاها عليهم تكلف قسر حركات تراثنا الإسلامي على مشابهة التراث الأوروبي ، بما يضمن لهم مشروعية الدعوة إلى العلمنة بوصفها الاستنارة والحرية .

لقد شهدت الخلافة الإسلامية في العصر العباسي ، ومن خلال ثلاثة أدوار متعاقبة ، سيطرة المذهب الاعتزالي على أفكار ذوي السلطان بمن فيهم الخليفة العباسي ذاته ، في حين أن المذهب الذي كان يدين به الناس ، ويؤمن به عامة أهل العلم وجمهور الأمة ، كان هو المذهب السني ، وقصة تعذيب الإمام أحمد بن حنبل ومن معه مشهورة ، وبعد انقشاع الغمة ، ثبت الناس على ما اعتقدوا ، وبدأت سلسلة من الانزواء والاضمحلال في الفكر الاعتزالي ، انتهت بانتهائه تماما من الواقع الاجتماعي الإسلامي ، ليصبح تاريخا من التاريخ ، وأثراً فكريا يدرسه

الدارسون في الكتب والمخطوطات .

نفس الشيء نستطيع قوله في الحقبة التي كان فيها السلطان - في مصر - يدين بالمذهب الإسماعيلي الفاطمي ، في عهد دولة الفاطميين ، في حين كانت القاعدة الجماهيرية والعلمية تدين بالمذهب السني ، ونفس الشيء نستطيع أ ن ندركه من تتبع حركات القرامطة ، ثم اندثارهم في ظلمات التاريخ بعد طول استعلاء .

هذه المشاهد العجلى ، التي نسوقها لبيان تهافت دعوى « العلمانيين » ، نضيف إليها التنبيه ، على أن كافة خصومها والمختلفين فيها أو المتقاتلين ، لم يكن أحدهم يصدر عن لا دينيه والآخر عن دين ، وإنما كانت الأحداث كلها تدور حول الدين ، وتتنازع فيه ، وكلها تصدر عن قضاياه ، وكل أصحابها يدعي أنه علي الرشاد فيه ، منهم من سلم و منهم من قارب و منهم من تطرف وانحرف ، ومنهم من خرج عن السبيل وهلك .إننا إذا أردنا أن نقارن بين الحضارة الإسلامية وتراثها من جانب ، والحضارة الأوروبية وتراثها من جانب آخر ، فإننا نقول بأن الحضارة الإسلامية في طبيعة تكوينها وخصوصية اتجاهاتها الذاتية ، كانت على النقيض تماما من الحضارة الأوروبية وتراثها ، لأن الحضارة الأوروبية الحديثة قد تأسست - ونتج تراثها - عن حال الصراع بين الكنيسة والعلم ، بين الدين ، والدنيا ، في حين أن - الحضارة الإسلامية والتي لم تعرف الدين كمؤسسة كنسية ، إنما تأسست - ونتج تراثها - من تفاعلات العقيدة والعلم ، الدين والدنيا ، في تجانس رائع وتكامل متزن ، كان مثالا ونموذجا إنسانيا للبناء الحضاري الرشيد ، والمتزن كذلك ، حيث لا يطغى العقل المادي على الحس الإنساني ، ولا تغيب القيم الشريفة تحت ركام التفوق العلمي ، ولا تنفصم الشخصية الإنسانية ، بين فطرتها الغائرة في حنايا شعورها وضميرها ، وبين ضغوط أنماط الحركة اليومية وصخبها .

وعلى جانب ثالث ، من المحاولات الجديدة ، في دراسة تراثنا الإسلامي ، وفق

المنهج الغربي الوافد ، يحاول البعض أن يعرض للخلافات الناشئة في صدر الإسلام الأول على أنها نزاع سياسي لا ديني ، وأنه كان خلافا على السلطان ، وليس على الدين ، ونحو ذلك من عبارات ومقولات يحاولون بها تعزيز افتراضاتهم الباطلة بوجود تمايز أو مفاصلة بين الدين والسياسة ، أو الدين والمشكلات الاجتماعية الكبرى في تراثنا الإسلامي .

ويمكننا التوكيد هنا أيضا ، بأن تلك الادعاءات باطلة وفاسدة ، من أساسها لأن الخلافات التي نشأت في صدر الإسلام الأول ، كانت قضايا إسلامية ، تتقاطع خلالها القواعد الشرعية بالمصالح الاجتماعيه ، وعلى سبيل المثال ، فإن حادثة السقيفة ، التي دار فيها الخلاف بين المهاجرين والأنصار حول موضوع الإمامة ، بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الحادث الذي انتهى بمبايعة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) على الخلافة وقيادة الأمة ، فقد كان هذا الحادث صورة جادة لإدارة الخلافات في مجتمع راشد وطاهر ، حول مسألة من أخطر التحديات التي تواجه أمة من الأمم على وجه الإطلاق ، وفي وقت بالغ الحرج والصعوبة وليس يطعن في جدية ذلك الحوار والخلاف الناشيء فيه ، أن بعض وجهات النظر فيه كانت حادة ، فهذه طبيعة إنسانية لأي حوار حساس ، ويشهد على ذلك التجربة « الديمقراطية » الحديثة في أكثر بلدان العالم المعاصر تحضرا ، وتلك مسألة يطول الكلام فيها ، إن ما يهمنا الآن إثباته أن كل أطراف هذا الحوار حول مسألة « الخلافة » كانوا يستدلون على مشروعية موقفهم باستدلالات شرعية ، إما من نصوص مباشرة ، أو من مجمل مكانتهم في الإسلام ومن الثابت أن أبا بكر (رضي الله عنه) قد حسم الخلاف بذكر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل « الأئمة من قريش » .

فأين هو الفصل بين الدين والدنيا في هذا الموقف الجلل ؟ ! وأين هو التمييز بين الدين وسياسة المجتمع ؟ ! وأين هي - أخيرا - دعوى العلمانية في تراثنا الإسلامي على امتداد بضعة عشر قرنا ؟ !

إن تراثنا هو وجودنا ، ولا توجد أمة تزعم أنها أمة ، ذات حضور إنساني متميز ، دون أن يكون لها تراثها الخالد والفاعل والمتميز في التاريخ ، وإنه لمن الظلم لحاضر أمتنا ومستقبلها ، ولأجيالنا الجديدة ، أن نتعامل بمثل هذا العبث مع تراثنا الكبير ، والذي هو - كما قدمنا - أحد قطبي الوجود الإنساني العالمي المستنير والفاعل على مرّ التاريخ .

وإذا أردنا أن نقرأ في تراثنا أو نكتب فلنقرأ كأبناء له ، وأمناء عليه ، ومستخلفين فيه ، بحيث تحمل ضمائرنا هَمًّا متجددا ، يحيي فيها روح الجد ، وينمي فيها الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية الرسالية ، أما أن نقرأ في تراثنا ونكتب كغرباء ، أو حتى محايدين ، فسوف نزل ونضل ، لأن الغربة مظنة الجهل ، وسبيل الجفوة ، كما أن المحايدة دعوى باطلة في هذا المجال ، ومجرد خدعة نخدع بها أنفسنا عندما نضمر في نفوسنا أمراً ، ونبيت موقفا من ذلك التراث .

الفهرس

الصفحة

صدر عن **مكتبة السنة** بالقاهرة

دفاع عن السنة

ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين
وبيان الشبه الواردة على السنة قديما وحديثا
وردها ردا علميا صحيحا

للدكتور الشيخ

محمد بن محمد أبو شهبة

أستاذ علوم القرآن والحديث بجامعة الأزهر وجامعة أم القرى

رحمه الله تعالى

ويليه: الرد على من ينكر حجية السنة

للدكتور الشيخ عبد الغني عبد الخالق

رحمه الله تعالى





صدر عن مكتبة السنة بالقاهرة

عبد السلام محمد هارون

تحقيق النصوص ونشرها

أول كتاب عربي في هذا الفن

يوضح مناهجه ويعالج مشكلاته

* * *

الطبعة الخامسة

تمتاز بإضافات وتنقيحات ونماذج جديدة

صدر عن مكتبة السنة بالقاهرة

الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير

للشيخ العلامة
الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة
أستاذ علوم القرآن والحديث بجامعة الأزهر وأم القرى
رحمه الله تعالى





تفسير النسائي

للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي

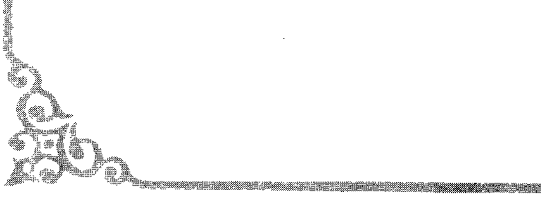
صاحب السنن - المتوفى ٣٠٣ هـ

فى مجلدين كبيرين ١٧٠٠ صفحة

من تحقيق الأستاذين سيد الجليمى وصبرى الشافعى

نص جديد ، ينشر للمرة الأولى منذ ١٣٠٠ سنة ، تفسير نبوى شريف للقرآن الكريم ، متمم لكتب الحديث الست المشهورات (الأمهات الست) بأحسن الطرق العلمية من التحقيق والتوثيق والطباعة والإخراج الفنى .

والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات



رقم الايداع : ١٩٩٠/٣٢٩١

طبع بدار نوبار للطباعة